

قدم له، وحققه، وعلق عليه، وأعرب أبياته، وشرح شواهده

الدكتور أحمد محمد قاسم

دار الكلم الطيب

دمشق – بيروت

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م



دار الكلم الطيب - دمشق - ص ب / ٣٠٥٥٢
تلفاكس : ٢١٢٩٨٨٦ - ت / ٢١١١١٤٠

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله خلق الإنسان علمه البيان، وفضله على سائر الحيوان بما رزقه من نعمة العقل وبيان اللسان، ولقد جَبَل كلّ أمة من الأمم على لغة من اللغات التي نطقوا بها، وتعارفوا عليها.

ولقد أراد الله تعالى أن تكون لغة العرب أعذب اللغات مخرجاً، وأنظمها منهجاً، وأوضحها بياناً، وأوسعها افتتاناً، وجعل ضبط الكلام يريح الإنسان، في فهم المعاني وإيضاح البيان.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الخلق أجمعين، وأفصح من نطق بلسان عربي مبين، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته وسار على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

فها هي الطبعة الثانية من كتاب: «شرح ملحة الإعراب» لأبي محمد القاسم بن علي الحريري رحمه الله.

ولقد عُنيت بمراجعة أصول هذه الطبعة، لكي أعالج ما بالطبعة الأولى من قصور، فقمت بضبط متنها وشواهدها، وإضافة بعض التعليقات عليها، مما ييسّر قراءتها وفهمها والانتفاع بها، ويحقق الغرض من نشرها، ولعل من يمن الطالع أن تتم هذه المراجعة وتلك الإضافات بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

«رَبَّنا لا تؤَاخِذْنَا إنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا ما لَا طاقَةَ لنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى القَوْم الكَافِرِينَ».

د. أحمد محمد قاسم

المدينة المنورة

في ١٤ من شعبان سنة ١٤١٠ هـ

الموافق ١١ من مارس سنة ١٩٩٠ م

مقدمة الطبعة الأولى

نحمد الله تعالى على كريم نعمه، ونشكره سبحانه على عظيم فضله، ونسأله سبحانه أن يشرح صدورنا بنور هدايته، ويشملنا بحسن رعايته ويرزقنا التوفيق والسداد، ويجعل عملنا ابتغاء مرضاته إنـه نعم المولى ونعم النصير، وبعد.

فلقد جرت عادة كثير من العلماء في بعض العصور على تدوين «المتون» الموجزة في شتى العلوم، ومختلف الفنون، لكي تكون قاعدة أساسية، تبنى عليها القواعد العريضة لهذه العلوم وتلك الفنون.

وكانت الطريقة المثلى للمتعلم هي أن يجيد حفظ المتن أولاً وإن لم يتيسر له فهم محتوياته.

وبعد ذلك يقوم العلماء بدورهم في شرح عبارات المتن لطلابهم، وإيضاح ألفاظه، وبسط تعقيداته، وحل ألغازه. ولقد ظلت هذه الطريقة سائدة أزمنة وقروناً طويلة، حتى قامت النظم التربوية الحديثة فوضعت نظماً أخرى، أقل تعقيداً وأكثر سهولة للطلاب والدارسين.

ولا شك أن لكل طريقة امتيازها وفضلها، وعيوبها ومساوئها، وليس هذا مجال بحثنا.

والمتون نوعان: منثورة ومنظومة.

ولقد راج نظم العلوم، ويرجع ذلك لسهولة حفظ النظم واستظهاره فالشعر المقفى والنظم الموزون أسهل استيعاباً، وأكثر استقراراً، وإن كان النظم لا يخلو من بعض التعقيدات نظراً لما يتطلبه من ضرورات، بالإضافة إلى التركيز الذي قد يؤدي إلى الإلغاز.

وتاريخ العلوم حافل بأعداد ضخمة من المتون المنظومة، فقد تم نظم العلوم المختلفة، كعلم القراءات، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الفرائض، وعلم الرياضيات، وعلم الفلسفة، وعلم الفقه، وعلم النحو وغير ذلك من العلوم.

وممن عرف في نظم علم النحو العلامة يحيى بن معط المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، فقد نظم النحو في ألف بيت من الشعر ولذا سميت الألفية.

ومن بعده نظم ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ كتابه «الكافية».

ثم جاء العلامة محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، فنظم الكافية الشافية فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت تضم النحو والصرف، وبعد تأليفه للكافية الشافية قام بنظم الألفية التي أودع فيها خلاصة تأليفه في الكافية الشافية وأشار إلى ذلك في خاتمة الألفية حيث قال:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

ولذا يطلق على الألفية: الخلاصة.

ولقد أشاد ابن مالك بألفيته وذكر أنها تفوقت على غيرها فقال:

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابنِ مُعْطِي

وبعد ابن مالك نظم الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، ألفيته التي سماها الفريدة. وقال في أولها:

«فـائـقـة ألفـيـة ابـن مـالـك»

وبعد الإمام السيوطي يأتي الإمام الأجهوري المالكي ليؤلف ألفية أخرى يقول عنها:

«فَـائِقَـةً أَلْـفِـيَّـةَ الـسُّـيُـوطِـي»

ويعلق على ذلك الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ بقوله:

«فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يدانى».

فهذه المنظومات عرفت ودرست ولعل أشهرها بغير شك ألفية ابن مالك.

ولقد سبق الحريري المتوفى سنة ٥١٦ هـ كل هؤلاء، فقد نظم «ملحة الإعراب» في علم النحو.

إلا أن شهرته الأدبية قد طغت على ما سواها، وغطت مقاماته على الملحة، وحجبتها عن الرؤية، فلم تنل حظها من الاهتمام والدراسة.

فشهرة مقاماته عمت الآفاق قديماً وحديثاً، ففي عصره يبين لنا الإمام الزمخشري المعاصر له والمتوفى سنة ٥٢٨ هـ منزلة المقامات بقوله:

أُقْـسِـمُ بِـاللّهِ وآيَـاتِـهْ ... ومَشْعَـرِ الحَـجِّ وَمِيقَـاتِـهْ
أَنَّ الحَرِيرِيَّ حَرِيٌّ بِأَنْ ... تُكْتَبَ بِالتِّبْرِ مَقَامَاتِهْ[1]

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٥٨.

ولقد ظلت منزلة المقامات مرموقة في كل الأزمنة والعصور حتى عصرنا الحاضر ومما يؤيد ذلك ما نشر في جريدة «الأهرام»[1] بتاريخ ١٨ من ربيع الثاني سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٢.

فقد كتب أحد العلماء بحثاً تحت عنوان:

مقامات الحريري قلدها أدباء أوربا، وقررتها جامعات ومدارس ألمانيا.

والحريري وإن كان قد حاكى بديع الزمان الهمذاني المتوفى سنة ٣٩٨ هـ في عمل المقامات وتأليفها في قصص خيالية إلا أنه قد أتى فيها بكثير من مواد اللغة، وفنون الأدب، وأمثال العرب وحكمها، وبعض مسائل العلوم الدقيقة بعبارة مسجعة مزينة بأنواع البديع ولا سيما الجناس، ترغيباً للطلاب في حفظ اللغة وأدبها لهم بقراءتها[2].

ولعل تفرده بكتابة المقامات في عصره دون سواه، وكثرة علماء النحو في ذلك الوقت، جعل الأنظار تتجه إليه في الأدب دون النحو. ومع ذلك فإن مؤرخي النحو لم ينكروا شأنه، ولم يغفلوا منزلته، فترجموا له في كتبهم وأشاروا إلى مؤلفاته، ومنها ملحة الإعراب التي تعرض لها كثير من العلماء بالشرح والتعليق والاختصار كما سيأتي.

وإن القارىء لملحة الإعراب ليجد أن قدرة الحريري الأدبية قد أعطته ذوقاً فنياً عند صياغته لها، فهي سهلة العبارة، جيدة الأسلوب، متناسقة التراكيب، عذبة الألفاظ، واضحة المعاني، متداولة الأمثلة، بينة

---

(١) بحث للأستاذ سامح كريم ص ١٢.
(٢) الوسيط ٢٢٦.

الشواهد بلا تكلف ولا تعقيد ولا ألغاز.

وربما يحفظ كثير من المعاصرين أبياتاً له ولا يعرفون أنها من الملحة كقوله:

(وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ لَهُ عَلاَمَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ)

شروح ملحة الإعراب

نظراً لأهمية ملحة الإعراب، والقيمة العلمية لها، فقد اهتم بها العلماء والباحثون على مر العصور ومختلف الأزمنة، فقاموا بشرح أبياتها شروحاً متعددة، فقد أثبت مؤرخو[1] العلوم أن كثيراً من العلماء قد شرحوا ملحة الإعراب ومن هؤلاء الشراح:

١ ـ أبو العباس أحمد بن مبارك الحوفي المتوفى سنة ٦٦٤ هـ.

٢ ـ بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن الناظم الدمشقي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ.

٣ ـ محمد بن حسن بن سباع الصائغ الدمشقي المتوفى سنة ٧٣٢ هـ وسماه «اللمحة في شرح الملحة».

٤ ـ أبو المحاسن عبدالله بن عبد الحق، وانتهى من إتمام الشرح في رمضان سنة ٧٣٥ هـ.

٥ ـ أحمد بن موسى المعروف بابن الوكيل المتوفى سنة ٧٩١ هـ.

٦ ـ سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٢ هـ.

---

(١) كشف الظنون ١٨١٧، ١٨١٨، وإيضاح المكنون ٥٥٢، ٥٥٣.

٧ ـ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ.

٨ ـ زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى سنة ٨٤٦ هـ.

٩ ـ عبدالله بن أحمد بن عيسى المرادي المقدسي الحنبلي وفرغ من الشرح في ذي الحجة سنة ٨٤٧ هـ.

١٠ ـ سريحا بن محمد بن سريحا المصري المتوفى سنة ٨٨٨ هـ وسماه «منحة الإعراب».

١١ ـ أبو الطيب عبدالله بن أحمد المعروف بابن مخرمة اليمني قاضي عدن المتوفى سنة ٩٠٣ هـ.

١٢ ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ. ولقد اختصرها في مائة وعشرين بيتاً.

١٣ ـ محمد بن محمد عمر الحضرمي المعروف ببحرق المتوفى سنة ٩٣٠ هـ، وسماه تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب.

١٤ ـ علي بن محمد المعروف بابن مطير اليماني المتوفى سنة ١٠٤١ هـ، وسماه: كشف النقاب في شرح ملحة الإعراب.

١٥ ـ حسين بن إبراهيم والي الأزهري وسماه: «نفحة الآداب على ملحة الإعراب» وفرغ من تأليفه سنة ١٢٩٣ هـ.

١٦ ـ نور الدين علي بن محمد القلصادي الأندلسي.

ولقد قام الحريري قبل هؤلاء جميعاً بشرح مؤلفه ملحة الإعراب

وإيضاح ما اشتمل عليه النظم من قواعد وأساليب وأمثلة وتراكيب وسماه: «شرح ملحة الإعراب»[1] إلا أن العلماء الذين سبق ذكرهم وغيرهم قد قاموا بشرح الملحة والتعليق عليها واختصارها كل بطريقته الخاصة.

ولقد اخترت شرح الحريري للملحة لأنه أحق الناس بشرحها، وأولاهم بالتعليق عليها، فهو العالم بأسرارها، والملم بكل خفاياها.

منهجه النحوي

١ - اعتمد الحريري السماع أساساً لقواعده، فقد استشهد بتسع وتسعين ومائة آية من القرآن الكريم بالإضافة إلى ثمانين بيتاً من أشعار العرب.

٢ - اعتبر القياس أصلاً من أصول النحو عند عدم وجود الشاهد السماعي، يدل على ذلك قوله:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ لَهُ عَلاَمَهْ ... فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ فَهَّامَهْ

وقوله في آخر باب نواصب المضارع:

فَهذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ ... مَثَّلْتُهَا فَاحْذُ عَلَى تَمْثَالِي

وقوله في آخر باب الجوازم:

فَاحْفَظْ - وُقِيتَ السَّهْوَ - مَا أَمْلَيْتُ ... وقِسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

٣ - يذكر العامل في المسائل التي تستلزم ذكر العامل: فنراه يقول

(١) يوجد منه خمس نسخ خطية بدار الكتب المصرية ما بين ١٩٣، ٤٧ ورقة ص ١٤٦٤ حرف ش.

في باب ما لم يُسم فاعله: «أقمت المفعول به مقام الفاعل، فرفعته بإسناد الفعل إليه».

وقال في باب المفعول به: «المفعول به كل اسم تعدى الفعل إليه».

وقال في باب ظن: «إن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما جميعاً».

وقال في باب المفعول له: «ولا يكون إلا مصدراً، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه».

وقال في باب المفعول معه: «وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى مع».

وقال في باب الحال: «والعامل فيه فعل صريح أو معنى فعل».

وقال في باب الاستثناء: «والناصب له الفعل لكن بواسطة إلا، كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو، وعند بعضهم أن إلا هي الناصبة».

وقال في باب التحذير: «اعلم أن الفعل قد يعمل محذوفاً إذا دلت الحال عليه. مثل أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال. فيقول: الهلالَ والله. يريد: شاهدوا الهلال».

وحين تحدث عن إن وأخواتها قال: «إنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر».

وبيّن عمل كان وأخواتها بقوله: «إنها تدخل على المبتدأ وخبره فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً

بالمفعول ويصير خبرها».

وفي باب النداء قال: «إن حرف النداء ناب عن الفعل فينزل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل».

وتحدث عن عِلة رفع الفعل المضارع فقال: «اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم».

وتحدث عن دخول العامل على الفعل فقال: «وأما الفعل المستقبل فيدخل عليه عوامل النصب وعوامل الجزم، فأما عوامل النصب فهي أن ولن وكي وإذن.. إلخ».

٤ ـ مزج الحريري بعض أبواب الصرف بأبواب النحو، فذكر باب جمع التكسير، والتصغير، والنسب من خلال الأبواب النحوية إلا أنه ربط النحو بالصرف عندما شرح هذه الأبواب.

٥ ـ لم يستشهد الحريري بالحديث النبوي الشريف وشأنه في ذلك شأن المتقدمين الذين لم يستشهدوا بالحديث الشريف خشية أن يكون قد رُوي بالمعنى فلا يكون من لفظ الرسول ﷺ وإن كان معناه من عنده.

٦ ـ جمع عدداً من الأبيات التي وردت فيها ضرورات شعرية، وذلك في آخر باب «ما لا ينصرف» وقد أثبت لها عنواناً هو: الضرورات الشعرية.

٧ ـ عندما تحدث عن التعجب وشروط صوغه تناول في نفس الباب شروط صوغ أفعل التفضيل ولم يفرد له باباً، ولو أنه جعل لكل منهما باباً مستقلاً لكان أفضل لما بينهما من فروق.

٨ ـ اختار من كل نوع من أنواع العوامل عاملاً سماه: «أم الباب» مثل إنَّ، وكان، ويا في النداء، والواو في العطف، وأنْ في النواصب، والباء في القَسَم، ومنْ في الجر.

وتحدث عن ذلك في باب إن وأخواتها قائلاً: «اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره ويسمى: «أم الباب، وأم هذه الحروف إن».

وقال في الملحة:

وَإِنَّ بِالْكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ تَأْتِي مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ

وقال في باب حروف الجر: «وأمها مِنْ لأن كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم تتولى عليها مثل: «مِنْ» في حروف الجر، «والهمزة» في أدوات الاستفهام، «وإلا» في الاستثناء».

وأكد هذا الكلام في كتابه «درة الغواص» حيث تحدث عن اختصاص «من» الجارة بالدخول على «عند» فقال:

«وإنما خصت «من» بذلك لأنها أم حروف الجر، ولأم كل باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته، كما خصت إن المكسورة بدخول اللام في خبرها، وخصت كان بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً عَنها، وخصت باء القسم باستعمالها مع ظهور فعل القسم وبدخولها على الاسم المضمر[1]».

٩ ـ لم يُشِدْ بالملحة كما أشاد غيره بمؤلفه ولم يَدَّعِ أنها فائقة

(١) درة الغواص ٣٢.

غيرها كما فعل ابن مالك والسيوطي وغيرهما، ولم يزعم أنها خالية من الخطأ، ولكنه تواضع تواضع العلماء حيث قال في خاتمتها:

وَإنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ الخَلَلاَ   فَجَـلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ وَعَـلاَ
والْـحَمْـدُ لِلَّهِ عَلَى مَـا أَوْلَـى   فَنِعْمَ مَـا أَوْلَى وَنِعْمَ الْـمَـوْلَى

١٠ ـ قد يستعين بأبيات لمعاصريه أو غيرهم ممن نظموا النحو فيذكر الأبيات معزوة لأصحابها كما فعل في باب ما لا ينصرف حيث قال:

«وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصرف فقال:

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعُ فَهَاكهَا   مُبَيَّنَةً إنْ كُنْتَ فِي العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ   وَعَـدْلٌ وَتَـأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ

الخ الأبيات.

١١ ـ قد يذكر العلة بطريقة السؤال والجواب كقوله:

«فإن قيل: لِمَ بنيت «قبلُ» و«بعدُ» على الضم دون الفتح والكسر؟ فالجواب عنه: أن الفتح والكسر قد يحلان فيهما عند الإضافة كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد وبعد عمرو، وكقوله تعالى:

في الكسر ﴿قَالُوا أوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا ومِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لقبل وبعد وجب بناؤهما في بعض المواطن على الحركة التي لم تكن لها قط حركة إعراب وهي الضمة.

١٢ ـ قد يذكر رأي النحويين في مسألة ثم يتبع ذلك برأي أئمة الفقه في نفس المسألة، وذلك مثل قوله عن واو العطف: «معناها الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيب عند النحويين وإن كان مذهب الشافعي ومالك».

١٣ ـ لم يقم الحريري بنظم أوزان جمع التكسير في الملحة، وعلل لذلك بأن شيخه أبا القاسم[1] النحوي أشار إلى أن هذا الجمع لم تفسد فيه ألسنة العامة.

ثم ذكر أوزان جمع التكسير في شرح الملحة وعلل لذلك بأن بعض الأبنية تغلط فيها العامة وتحتاج إلى التنبيه عليها.

١٤ ـ لم يتعرض للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إلا في مسألتين هما: «ترك صرف ما ينصرف» و«مد المقصور» فقد أجازهما الكوفيون.

وما عدا ذلك لم يعرض رأياً للكوفيين وإنما التزم بعرض رأي البصريين وحدهم.

١٥ ـ تناول النحويون آراء الحريري في شرحه للملحة بالتعليق والنقد، ومن ذلك قول السيوطي عندما تحدث عما يَتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل:

«وزاد الحريري في شرح الملحة (علم) المنقولة بالتضعيف، قال أبو

---

(١) هو أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني أستاذ الحريري في النحو، ولقد صنف: حواشي الإيضاح، ومقدمة مشهورة في النحو وتوفي سنة ٤٤٤ هـ.

حيان: «ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة[1]».

تعليلاته النحوية

اتجه الحريري في تعليلاته النحوية اتجاهاً عقلياً ومنطقياً، وهو في تعليلاته لم يخالف رأي البصريين بل يتفق معهم ويعلل لآرائهم وسنوضح ذلك عند الكلام عن مذهبه النحوي.

ولقد علل لكثير من المسائل النحوية ومن ذلك ما يلي:

١ ـ علل لكسر الباء الجارة بقوله: «وإنما خصت الباء بالكسر لأنها في كل مواقعها تجر، فجعلت حركتها من جنس عملها».

٢ ـ وعلل بأن «مذ» أصلها منذ فحذفت منها النون بقوله: «ونون مذ محذوفة وأصلها «منذ» بدليل أنك لو سميت بها ثم صغرت الاسم لقلت «منيـذ» فأعـدت النون المحـذوفـة، ومن حكم التصغيـر إعـادة المحذوف كقولك في تصغير «فم»: «فويه» و «يد»: «يديه»[2].

---

(١) انظر همع الهوامع ١/١٥٩.

(٢) قال في شرح الشافية ١/٢١٩: «قوله: وفي «مذ» «منيذ» هذا بناء على أن أصله منذ وقد ذكرنا في شرح الكافية أنه لم يقم دليل عليه.

وقال في شرح الكافية ٢/١١٧: «عند النحاة أن أصل مذ: منذ، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بمذ، صغرته على «منيذ» وجمعته على أمناذ.

وبنوا على هذا أن الاسمية على مذ أغلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فإن الحرف لا يحذف منه حرف إلا المضعف منه نحو «رب».

ثم قال: ومنع منه صاحب المغني في الموضعين وقال: قولهم منيذ وأمناذ غير منقول عن العرب، وأما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر

٣ ـ وعلل لعدم تعريف المضاف في الإضافة غير المحضة بقوله:

«وأما الإضافة غير المحضة فهي ما يقدر فيها التنوين، ولا يتعرف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، والدليل على أنه لا يتعرف بها المضاف قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فلولا أن لفظة (بالغ الكعبة) نكرة لما وصف به هدياً وهو نكرة.

٤ ـ وعلل لجواز تقديم المفعول على الفعل وامتناع تقديم الفاعل عليه بقوله: «وإنما جوز تقديم المفعول على الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه، لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قدم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به لكون إعرابه النصب المباين إعراب المبتدأ».

٥ ـ وعلل لعمل إن وأخواتها بقوله:

«وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء كما يتصل بالفعل أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلا أنها تجري

= من الكسر فلا يدل أيضاً على أن أصله منذ لجواز أن يكون للإتباع.

وقال في المغني ١/٣٧٣/ وأصل مذ: منذ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن.

وقال ابن ملكون: هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب وقط.

وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسماً فأصلها «منذ» أو حرفاً فهي أصل.

مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله».

٦ ـ وعلل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: «وإنما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول النصب، لأن الضمة ثقيلة، والفتحة خفيفة، والفعل لا يرفع به إلا فاعل واحد، وينصب به عدة مفاعيل، كالمصدر، والظرفين، والحال، والمفعول له، فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل، والفتح المستخف إعراب ما كثر».

٧ ـ اتفق مع البصريين في قولهم: المصدر أصل المشتقات، حيث قال:

«اعلم أن العرب شبهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه، لاتفاقهما في عدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون، ألا ترى أن قولك: «ضارب» يضاهي قولك: «يضرب» في كون كل منهما على أربعة أحرف ثانيها ساكن وما عداه متحرك، فلما اشتبها من هذا الوجه: أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل بما يعمل الفعل المضارع».

مذهبه النحوي

إن ما كتبه الحريري يؤكد أنه كان بصري المذهب في النحو، وذلك لأنه نهج نهجهم، وسار على دربهم، واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم، ومما يوضح ذلك ويؤيد هذا الرأي ما يلي:

١ ـ أنه اتفق مع البصريين في الرأي حين قال: «الاسم مشتق من السمو» وخالف رأي الكوفيين القائل: «إنه مشتق من الوسم».

٢ ـ اتفق مع البصريين كذلك في قوله: «أفعال الأمر مبنية الأواخر

على السكون وسكونها سكون بناء لا جزم».

وهو بذلك خالف الكوفيين في قولهم: «فعل الأمر معرب مجزوم».

٣ ـ لم يجعل «كيف» من أدوات الشرط والجزاء وهو متفق في ذلك مع البصريين، ومخالف بذلك رأي الكوفيين الذين جعلوا «كيف» من أدوات الشرط والجزاء.

٤ ـ اتفق مع البصريين في قولهم: «إن العامل في المفعول به هو الفعل وحده» ولم يأخذ برأي الكوفيين القائل بأن العامل في المفعول به هو: الفعل والفاعل جميعاً.

٥ ـ وافق رأيه رأي البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل،مخالفاً بذلك رأي الكوفيين في إجازتهم ذلك.

٦ ـ اشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، مخالفاً رأي الكسائي في إجازته إعمال اسم الفاعل ولو كان بمعنى المضي.

٧ ـ اتفق مع البصريين في قولهم: المصدر أصل المشتقات، حيث قال في الملحة:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ   وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

وقال في الشرح: المصدر: «هو أصل الأفعال ولهذا يُسمى مصدراً».

وقال أيضاً: «المصدر ينتصب بفعله المشتق منه».

ولم يشر إلى رأي الكوفيين القائل: بأن الفعل أصل المشتقات.

٨ ـ وافق البصريين في قولهم: «إن نعم وبئس فعلان» ولم ينظر إلى قول الكوفيين باسميتهما.

٩ ـ اتفق رأيه مع رأي البصريين في أن المفعول معه منصوب بالفعل قبله بواسطة الواو، وخالف رأي الكوفيين في قولهم بأن المفعول معه منصوب على الخلاف.

١٠ ـ أجاز تقديم الحال على عاملها الفعل وهو بذلك متفق في الرأي مع البصريين ومخالف للكوفيين الذين لم يجيزوا ذلك.

١١ ـ اتفق مع البصريين في قولهم: بأن العامل في المستثنى هو الفعل بواسطة إلا، مخالفاً رأي من قال من الكوفيين: بأن «إلاّ» مركبة من «إنْ» و «لا».

ومن قال منهم إن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول به.

١٢ ـ عد «أفعل» في التعجب من الأفعال الماضية اللازمة المعدّاة بالهمزة، وهو بذلك يخالف رأي الكوفيين الذين قالوا باسميته.

١٣ ـ لم يجز التعجب من السواد والبياض فلا يصح عنده تقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده ولم ينظر إلى رأيَ الكوفيين الذي أجاز ذلك.

١٤ ـ إذا كان قد اتفق رأيه مع رأي الكوفيين في علة رفع المضارع بأنه يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم، فلعله علل بهذا لأن هذا التعليل ـ كما يقول ابن الحاجب ـ أقرب إلى المتعلم.

ومع ذلك فإن الحريري أضاف لذلك: حلول المضارع محل الاسم وهو تعليل البصريين.

فإذا أنعمنا النظر فيما سبق لوجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أن الحريري بصري المذهب في النحو، فهو متفق تماماً مع البصريين فيما ذكرنا من مسائل أوردناها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

لذا فإني أستطيع أن أجزم بأنه بصري المذهب في النحو.

موازنة بين الملحة وألفية ابن مالك

١ - المعروف أن «الخلاصة» لابن مالك أطلق عليها الألفية لأن عدد أبياتها بلغ ألف بيت وهي أشهر كتب النحو المنظومة، أما «ملحة» الحريري فقد وصل عدد أبياتها إلى ثمانية وسبعين وثلاثمائة بيت.

٢ - الألفية تناولت مادتي النحو والصرف بينما تناولت الملحة مادة النحو وبعض أبواب من الصرف كالنسب والتصغير.

٣ - كل من الملحة والألفية بدأت بباب الكلام، ولكن الملحة انتهت بباب البناء بينما انتهت الألفية بباب الإدغام.

٤ - لم يتعرض الحريري لبعض أبواب النحو، ولم يشر إليها في الملحة أو الشرح، بينما لم يترك ابن مالك هذه الأبواب وذلك مثل بابي أفعال المقاربة والتنازع.

٥ - رتب ابن مالك أبواب النواسخ بعد باب الابتداء - وذلك أمر طبيعي - بينما ذكر الحريري أبواب النواسخ غير مرتبة ومبعثرة بين الأبواب الأخرى، فابن مالك ربط بين الأبواب ونسقها بينما لم يهتم الحريري بذلك.

٦ - فعل الحريري في الأبواب الصرفية التي تناولها كما فعل في النواسخ، فقد جعلها متناثرة بين الأبواب النحوية، ولكن ابن مالك جمع

كل أبواب الصرف بعد أن فرغ من أبواب النحو.

٧ ـ ملحة الإعراب يغلب عليها الطابع الأدبي وكثرة التمثيل والاستشهاد بينما يغلب على الألفية الحرص على الإلمام بالموضوع واستيعابه.

٨ ـ تعرض ابن مالك لبيان الكثير من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين مثل قوله في أول باب التنازع:

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ
والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ واخْتَارَ عكساً غيرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

وقد يؤيد مذهب الكوفيين وذلك مثل موافقته لمذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِير خَفْضٍ لازماً قَدْ جُعِلاَ
ولَيْسَ «عِنْدِي لازِماً إذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

أما الحريري ـ كما سبق أن قلنا ـ فإنه قد التزم برأي البصريين دون غيرهم فلم يتعرض لرأي الكوفيين حيث لم يرد ذكرهم في الملحة مطلقاً ولا في الشرح إلا ما سبق ذكره في مسألتي: ترك صرف ما ينصرف، ومد المقصور.

المسائل النحوية في كتابه (درة الغواص)

لقد نقد الحريري كثيراً من الأخطاء النحوية واللغوية التي وقع فيها عامة الناس وخواصهم فأعد لذلك كتاباً سماه: «درة الغواص في أوهام

الخواص»، وجمع في هذا الكتاب ما وصل إليه من أخطاء بلغت اثنتين وعشرين ومائتي مسألة.

وكان منهجه في هذا الكتاب أن يذكر العبارة التي شاع فيها الخطأ فيبين موضع الخطأ معللاً لدعواه، ثم يذكر صحة العبارة مؤيداً رأيه بالدليل القاطع، والحجة القوية، والبرهان الساطع.

ومن أمثلة ذلك قوله في المسألة الرابعة من الكتاب:

«ويقولون: زيد أفضل إخوته» فيخطئون فيه لأن أفعل للتفضيل» ولا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه، ومنزل منزلة الجزء منه، وزيد غير داخل في جملة اخوته، ألا ترى أنه لو قال لك قائل: من إخوة زيد؟ لعددتهم دونه.

فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يقال: زيد أفضل إخوته، كما لا يقال زيد أفضل النساء لتميزه من جنسهن، وخروجه عن أن يعد في جملتهن.

وتصحيح هذا الكلام أن يقال: زيد أفضل الإخوة، أو أفضل بني أبيه لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيف إليها بدلالة أنه لو قيل لك: مَنِ الإخوة؟ أو مَنْ بنو أبيه؟ لعددته فيهم وأدخلته معهم[1]».

ومن أمثلة المسائل النحوية في هذا الكتاب أيضاً قوله: «ويقولون:

«أُدْخِلَ بِاللِّصِّ السِّجْنَ» فيغلطون فيه والصواب أن يقال: «أُدْخِلَ اللصُّ السِّجْنَ» أو «دُخِلَ بِه السِّجْنَ» لأن الفعل يعدى تارة بهمزة النقل

(١) انظر درة الغواص ١١.

كقولك: خرج، وأخرجته، وتارة بالباء كقولك خرج وخرجت به.

فأما الجمع بينهما فممتنع في الكلام، كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام».

ثم رد على من قد يعترض بقراءة من قرأ ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضم التاء الأولى في تنبت بردود خلاصتها: أن أنبت بمعنى نبت، أو أن الباء زائدة، أو أن الباء متعلقة بمفعول محذوف تقديره: تنبت ما تنبته[1].

ومثل قوله في المسألة الخامسة عشرة[2]: ويقولون: «بَعَثْتُ إِلَيْهِ بِغُلامٍ وَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ هَدِيَّةً» فيخطئون فيهما، لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه بعثته، وأرسلته، كما قال تعالى:

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

ويقولون فيما يُحْمَلُ: بعثت به، وأرسلت به كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس:

﴿وإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥].

ومن تصويبه للتذكير والتأنيث في هذا الكتاب قوله:

«ويقولون: «امتلأت بطنه» فيؤنثون البطن وهو مذكر في كلام العرب بدليل قول الشاعر:

فَإِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

(١) انظر المرجع السابق ٢٠ ـ ٢١.

(٢) المرجع السابق ٢٧.

وأما قول الشاعر:

فَـإِنَّ كِـلَابـاً هَـذِهِ عَشْـرُ أَبْـطُنٍ   وَأَنْتَ بَـرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَـا العَشْـرِ

فإنه عنى به القبيلة فأنثه على معنى تأنيثها كما ورد في القرآن:

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

فأنث (المثل) وهو مذكر لما كان بمعنى الحسنة[١].

وعلى هذا النهج سار الحريري في كتابه درة الغواص، والكتاب حافل بعدد وافر من التصويبات للأخطاء النحوية واللغوية التي لا يتسع المقام لاستقصائها.

الألغاز النحوية في المقامات الأدبية

لقد كان الطابع الأدبي هو السمة الغالبة لكتاب مقامات الحريري ولذا فقد أطلق عليه: المقامات الأدبية، وعد من كتب الأدب، وهو وإن كان هذا شأنه إلا أنه قد عرض في مقاماته كثيراً من مسائل النحو، بل إن إحدى مقاماته الخمسين اقتصرت على عرض عدد من الألغاز النحوية في صورة أدبية.

فالمقامة الرابعة والعشرون[٢] اشتملت على أسئلة ملغِزة في النحو، فلقد طرح فيها اثني عشر سؤالاً نحوياً على لسان «الحارث بن همام» الذي روى له المقامات عن أبي زيد السروجي، ولقد أنكر ابن الخشاب وجودهما وقال إنهما من نسج خياله، ورد ابن[٣] بري على ابن الخشاب

(١) درة الغواص ٤٠.

(٢) انظر مقامات الحريري ٢٣٦.

(٣) أنظر رسالة انتقاد ابن الخشاب للحريري ورد ابن بري عليه ٦/٥.

بوجودهما وأنهما شخصان حقيقيان.

ويستوي عندنا أن يكون الراوية حقيقة أو خيالاً، فالحريري قد ذكر في هذه المقامة الأسئلة الملغزة التي تحتاج عند الإجابة عنها إلى إعمال الفكر، وإنعام النظر، وإجهاد العقل.

لذا فإني سأعرض الألغاز التي وردت في هذه المقامة موضحاً حلها لكي أوفر على القارىء مشقة البحث، وعناء التفكير.

فبعد أن ذكر الحريري قول الشاعر:

فَإِنْ وَصْلاً أُلَذُّ بِهِ فَوَصْلٌ   وَإِنْ صَرْماً فَصَرْمٌ كَالطَّلَاقِ[1]

أورد سؤاله قائلاً:

لم نصب الوصل الأول ورفع الثاني؟

ثم أجاب بقوله: «لقد نطق بما اختاره سيبويه[2]».

فتشعبت حينئذ آراء الجمع في تجويز النصب والرفع.

---

(١) لقد أتى الحريري بثلاثة أبيات قبل هذا البيت هي:

إلام سعاد لا تصلين حبلي   ولا تأوين لي مما ألاقي
صبرت عليك حتى عيل صبري   وكادت تبلغ الروح التراقي
وها أنا قد عزمت على انتصاف   أساقي فيه خلي ما يساقي

ومعنى: تأوين لي: ترأفين بي وترحميني، وعيل معناه: قل وغلب، والتراقي: جمع ترقوة وهي أعلى عظام الصدر، وانتصاف أي: انتصار، وأساقي: أي أجازي والصرم معناه: القطع والهجر.

(٢) انظر الكتاب ١٣١/١.

فقالت فرقة: رفعهما هو الصواب.

وقالت طائفة: لا يجوز فيهما إلا الانتصاب.

واستبهم على آخرين الجواب.

ثم قال: يا قوم أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيح القول من عليله.

إنه ليجوز رفع الوصلين، ونصبهما، والمغايرة في الإعراب بينهما[1]، وذلك بحسب اختلاف الإضمار وتقدير المحذوف في هذا المضمار.

---

(١) قول الشاعر: «إن وصلاً ألذ به فوصل» هو نظير قولهم: المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

ولقد جوز النحاة في إعراب ذلك ومثله أربعة أوجه هي:

(أ) أن تنصب «خيراً» الأول خبراً لكان وترفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف ويكون تقديره الكلام؛ إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، ولقد تم في هذا الوجه حذف كان واسمها والمبتدأ بعدها.

(ب) أن تنصب خيراً الأولى خبراً لكان وتنصب الثانية كذلك على المفعولية ويكون تقدير الكلام: إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً، وإن كان عمله شراً فهو يجزى شراً.

(جـ) أن ترفع خيراً الأولى اسماً لكان وترفع الثانية خبراً لمبتدأ محذوف ويكون تقدير الكلام: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر.

(د) أن ترفع خيراً الأولى اسماً لكان، وتنصب الثانية على المفعولية ويكون تقدير الكلام: إن كان في عمله خير فهو يجزى خيراً، وإن كان في عمله شر فهو يجزى شراً.

والأول أجود هذه الأوجه والرابع أضعفها وانظر المرجع السابق.

ثم قال بعد ذلك سائلاً ملغزاً:

ما كلمة، هي - إن شئتم - حرف محبوب، أو اسم لما فيه حرف حلوب[1]؟ وأي اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم[2]؟

وأية هاء إذا التحقت أماطت الثقل، وأطلقت المعتقل[3]؟

وأين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل[4]؟

---

(١) الكلمة التي يريدها هي (نَعَمْ) - بفتح النون والعين - فهي قد تكون حرف جواب إذا أردت بها تصديق الأخبار.
وهي قد تطلق على «الإبل»، وعلى كل ماشية فيها إبل، والناقة الضامرة يطلق عليها «الحرف» تشبيهاً لها بحرف السيف، وقد تطلق هذه التسمية على الناقة الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجبل.

(٢) الاسم المتردد بين فرد حازم وجمع ملازم هو كلمة «سراويل» فالبعض يرى أنها كلمة مفردة وجمعها: «سراويلات». ولأن السراويل ضيقة عند الخصر فقد قال بأن السراويل حازم أي ضيق وآخرون يرون أن «السراويل» جمع «سروال» فهو على هذا القول جمع وهو ملازم لأنه لا ينصرف.

(٣) معنى أماطت: أزالت، والهاء التي أرادها هي الهاء التي تلحق الجمع الذي ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، مثل: صيارفة فهذه الهاء جعلت الكلمة منصرفة بعد أن كانت ممنوعة من الصرف، فهو قد كنى عما لا ينصرف بالمعتقل، كما كنى قبل ذلك عن غير المنصرف بالملازم.

(٤) السين التي تعزل العامل من غير أن تجامل: هي التي تدخل على الفعل المضارع بعد أن الناصبة، فيرتفع الفعل وتتحول أن من نصبها للفعل إلى المخففة من الثقيلة وذلك مثل قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

وما منصوب أبداً على الظرف، لا يخفضه سوى حرف[1]؟

وأي مضاف أخل من عرى الإضافة بعروة، واختلف حكمه بين مساء وغدوة[2]؟

وما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله[3]؟

---

(١) المنصوب على الظرف أبدا هو لفظ: «عند»، والحرف المختص بجره هو «من» خاصة.

(٢) المضاف الذي أخل من عرى الإضافة بعروة، واختلف حكمه بين مساء وغدوة هو: «لدن» فهو من الأسماء الملازمة للإضافة وما بعد لدن يكون مجروراً دائماً إلا إذا جاء بعده كلمة «غدوة» فإن العرب نصبتها منونة ليعلم أنها منصوبة وليست ممنوعة من الصرف.

«وقال ابن مالك:

والـزَمُـوا إضـافَـةً لَـدُنْ فَـجَـرّ ... ونَصْبُ غُـدْوَةٍ بِهَـا عَنْهُمُ نَـدَرْ

وقال الأشموني كما في قوله:

فما زال مهرى مزجر الكلب منهم ... لدن غدوه حتى دنت لغروب

فلدن حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، وغدوة بعدها نصب على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول، لشبه لدن باسم الفاعل: في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى، لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون، أو خبراً لكان محذوفة مع اسمها: أي لدن كانت الساعة غدوة، إلخ، وانظر شرح الأشموني ٢/٢٦٨ وذهب بعض النحويين إلى أن «لدن» بمعنى «عند» والصحيح أن بينهما فرقاً لطيفاً وهو أنك إذا قلت: «عند زيد» كان معناه: الملكية والتمكين لزيد، وإذا قلت: «لدن زيد»: كان معناه القرب منه والحضور عنده.

(٣) العامل الذي يتصل أوله بآخره ويعمل معكوسه مثل عمله هو «يا» ومعكوسها هو: «أي» وهما من حروف النداء ويستويان في العمل وإن كانت «يا» أكثر استعمالاً.

وأي عامل نائبه أرحب منه وكراً، وأعظم مكراً، وأكثر لله تعالى ذكراً[1]؟

وفي أي موطن تلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال[2]؟.

وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب[3]؟

وما اسم لا يعرف إلا باستضافة كلمتين، أو الاقتصار على حرفين،

---

(١) «العامل الذي نائبه أرحب منه وكراً» الخ هو «باء القسم» فهي أصل حروف القسم لأمرين:
(أ) استعمالها مع ظهور فعل القسم مثل: اقسم بالله.
(ب) دخولها على المضمر والظاهر مثل: بك لافعلن، وبالله لأفعلن واستعملت الواو في القسم لتقاربها من الباء فهما من حروف الشفة ولأن الواو تفيد الجمع، والباء تفيد الإلصاق وهما معنيان متقاربان. ولما كثر استعمال الواو في القَسم ألغز الحريري بقوله: إنها أكثر لله تعالى ذكراً. ولما كانت الواو أكثر استعمالاً من الباء فهي قد تكون عاطفة وقد تكون ناصبة للفعل وقد تدخل على الاسم أو على الفعل أو على الحرف وقد تضمر بعدها رب فيجر الاسم بعدها، والباء لا تدخل إلا على الاسم ولا تعمل غير الجرِ. لذا وصف الحريري الواو بأنها أرحب وكراً، وأعظم مكراً.

(٢) «الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان» الخ هو: الأعداد ما بين الثلاثة إلى العشرة، فهي تذكر مع المؤنث بدون التاء وتؤنث مع المذكر بالتاء مثل قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ ليالٍ وثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾ [الحاقة: ٧].

(٣) يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب حين يشتبه الفاعل بالمفعول لعدم ظهور علامة الإعراب فيهما مثل ضرب موسى عيسى فيراعى مرتبة كل منهما فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول حتى لا يحدث لُبس.

وفي وضعه الأول التزام، وفي الثاني إلزام[1]؟

وما وصف إذا أردف بالنون، نقص صاحبه في العيون، وَقُوِّم بالدون، وخرج من الزبون، وتعرض للهون[2].

حياته

لقد سبق أن قدمت دراسة تحليلية لكتاب ملحة الإعراب وشرحه بينت على ضوء هذه الدراسة منهجه النحوي، وحسن تعليله وموافقته للبصريين ومخالفته للكوفيين.

---

(١) الاسم الذي لا يعرف إلا باستضافة كلمتين أو الاقتصار على حرفين هو كلمة: «مهما» فهي فيها قولان:
أحدهما: أنها مركبة من «مه» بمعنى أكفف، و«ما».
ثانيهما: أن الأصل فيها «ما» ثم زيدت عليها «ما» أخرى كما تزاد ما على إن فصار لفظها «ماما» فثقل عليهم توالي كلمتين بلفظ واحد فأبدلوا من ألف ما الأولى هاء، فصارتا: مهما ومهما: أداة شرط وجزاء، ومتى لفظت بها لا يتم الكلام ولا يعقل المعنى إلا بذكر كلمتين هما: الشرط والجزاء مثل قولك مهما تذاكر أذاكر.
وإذا كانت شرطية كانت ملتزمة بالفعل.
وإن اقتصرت على حرفين منها وهما: «مه» بمعنى أكفف كان فيها طلب وإلزام للمخاطب بأن يكف.

(٢) الوصف الذي إذا أردف بالنون نقص صاحبه في العيون الخ هو: كلمة «ضيف» والضيف عند العرب له حق التكريم، ولكن إذا زدت في آخره نوناً فقلت: «ضيفن» كان معناه تابع الضيف المتطفل الذي يرجو من وراء اصطحابه له احساناً.
ويطلق الضيفن كذلك على الزيف من النقد لذا فهو يقوم بالدون الذي لا قيمة له لأن كلمة الدون معناها: الخسيس الحقير، والزبون معناه: الغبي.

وبقي قبل أن نتعرض لكتاب الملحة وشرحها بالتحقيق والتعليق والإعراب أن نُعرِّفَ بالمؤلف تعريفاً موجزاً فنقول:

الحريري: هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، وهو عربي أصيل ينتسب إلى ربيعة الفرس، ولد سنة ٤٤٦ هـ في بلدة تسمى «المشان» بالقرب من البصرة، ثم سكن محلة بني حرام بالبصرة ونسب إلى الحرير لأنه كان يصنعه أو يبيعه، وقيل الحرامي نسبة إلى مَحَلٍّ سكنهِ بني حرام.

ولقد انقطع لتعلم اللغة والنحو والأدب، فكان غاية فيَ الذكاء، والفطنة والفصاحة والبلاغة، قال الأنباري:

«كان أديباً فاضلاً، بارعاً فصيحاً بليغاً، صنف كتباً حسنة، عذبة العبارة[1]» وقال السيوطي.

«وتصانيفه تشهد بفضله، وتقر بنبله، وكفاه شاهداً: المقامات التي أبر بها على الأوائل وأعجز الأواخر[2]».

والواقع أن المقامات أصبحت مثلاً يُقتدى به في الكتابة البديعية التي غلبت على أساليب الكتاب في أواخر العصر العباسي وتوارثها من بعدهم إلى قُبيل عصرنا الحاضر، ولقد شرحت المقامات عدة شروح وترجمت إلى عدة لغات[3]، ولقد انتقد ابن الخشاب البغدادي كتاب المقامات ولكن الإمام عبدالله بن بري انتصر له ورد على ابن الخشاب،

---

(١) نزهة الألباء ٣٧٩.

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٥٧.

(٣) الوسيط ٢٢٥ .

وله من المؤلفات غير المقامات وملحة الإعراب كتاب آخر، لا يقل فائدة عنهما وهو كتاب: «درة الغواص في أوهام الخواص».

وهو من أحسن الكتب تأليفاً، وأجملها تصنيفاً، وأعلاها شأواً، وأعظمها قدراً، تعقب فيه الكتاب والشعراء، وأساليب العلية من المتأدبين، والمنشئين ونبه إلى أخطائهم، وأشار إلى استعمال الفصيح من الألفاظ والمستقيم من الأساليب[1].

والكتاب يتناول اثنتين وعشرين ومائة مسألة شاع فيها الخطأ فتحدث عنها وبين صوابها فالكتاب قيم ومفيد.

ولقد وضع ابن بري حواشي مفيدة عليه، وكذلك وضع أبو منصور الجواليقي كتاباً أسماه التكملة والذيل على درة الغواص.

وقام بشرحه شهاب الدين الخفاجي، وقام بترتيبه وتهذيبه ابن منظور صاحب كتاب لسان العرب.

كذلك قام بترتيبه لغوياً محمد الحسيني الشهير بألوس زاده وتم طبع هذا المعجم في دمشق سنة ١٣٠١ هـ.

وأول ما طبع كتاب درة الغواص بمصر كان في سنة ١٢٧٣ هـ.

وآخر ما طبع بالقاهرة بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.

والحريري على رشاقته في الكتابة والتأليف لم يكن يهتم بمظهره.

فقد كان مبتلى بنتف لحيته حتى نهاه الأمير ابن المتوكل عن هذا الصنيع وتوعده إن أخلَّ بشعر لحيته.

---

(١) انظر مقدمة درة الغواص ٤، ٥.

وكان الأمير كثير المجالسة له، فأصبح مقيداً أمامه، لا يتجاسر على العبث بلحيته[1].

وفي أحد الأيام أدلى بحديث قيم أعجب الأمير وسر منه، واستحسنه.

فقال له الأمير: سلني ما شئت حتى أعطيك.

فقال الحريري: أقطعني لحيتي!!

فقال الأمير: قد فعلت(!!).

ونظراً لعدم اهتمامه بمظهره وسوء منظره فإن من كان يراه لا يتوقع أنه الحريري الذائع الصيت.

ولقد قصده رجل ولما رأى منظره تردد في أنه هو وظل مقبلاً عليه تارة، مدبراً عنه تارة أخرى حتى قال له الحريري: أنا من تطلب أكثر من قرد محنك. وقيل: إن رجلاً، آخر قصده ليأخذ منه شيئاً فلما رآه استزرى منظره، ففهم الحريري ذلك منه، فلما قدم ليلتمس أن يملي عليه قال الحريري:

مَا أَنْتَ أَوَّلُ سَارٍ غَرَّهُ قَمَرٌ ... وَرَائِدٌ أَعْجَبَتْهُ خُضْرَةُ الدِّمَنِ
فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ غَيْرِي إِنَّنِي رَجُلٌ ... مِثْلُ الْمُعَيْدِيِّ فاسْمَعْ بِي وَلَا تَرَنِي

ولقد تتلمذ عليه عدد كبير، منهم الأمراء والوزراء، ومن هؤلاء وزير المسترشد: شرف الدين علي بن طراد الزينبي، ومؤتمن الدولة أبو القاسم علي بن صدقة وزير المقتفي، وأحمد بن بختيار بن علي بن محمد

---

(١) نزهة الألباء ٣٨١.

المائدائي قاضي واسط، والأمير ابن المتوكل، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن النقور البزاز وغيرهم.

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم والأدب والتدريس أدركته منيته ببني حرام من البصرة في السادس من رجب سنة ٥١٦ هـ عن عمر يبلغ السبعين عاماً، رحمه الله رحمة واسعة.

دكتور أحمد محمد قاسم

حدائق حلوان
بالقاهرة في
٦ من المحرم سنة ١٤٠٣ هـ
الموافق ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ م

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ
وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ
وَآلِهِ الأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي
يَا سَائِلِي عَنِ الكَلَامِ المُنْتَظِمْ ... حَدًّا وَنَوْعاً وإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ

الحد ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حد به، ويمنع غيره من الدخول فيه، ومنه اشتقاق حدود الدار.

والحد في اللغة: هو المنع، ومنه سمي البواب حداداً لمنعه الطارق من الدخول.

والنوع فرع للجنس الذي هو الأصل، وقد يتحول النوع جنساً إذا اشتمل على أصناف كالتمر نوع لجنس الحلاوة، وهو جنس لأنواعه من البرني[1] والمعقلي وغيرهما.

اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَافْهَمْهُ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

---

(١) البرني: نوع جيد من التمر مدور أحمر مشرب بصفرة ويقال نخل برني، ونخلة برنية والمعقلي نوع آخر من التمر.

والمعقول مصدر عقل يقال: عقلت الشيء أي فهمته، ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: ميسور، ومعسور، ومخلوف، وعند بعضهم أن قوله تعالى ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] مصدر «فتن» وعند الأكثرين أنه مفعول والباء زائدة.

باب الكلام

حَـدُّ الكَلَامِ مَـا أَفَـادَ المُسْتَمِـعْ   نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ وعَمْرٌو مُتَّبِعْ[1]

الكلام: عبارة عما يحسن السكوت عليه وتتم الفائـدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين، فأما قولك: صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين، وكذلك قولك: قمت

(١) «حد» مبتدأ، و«الكلام» مضاف إليه، و«ما» نكرة موصوفة بمعنى لفظ، وهي خبر المبتدأ، مبنية على السكون في محل رفع، و«أفاد» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة في محل رفع صفة لما، و«المستمع» مفعول به لأفاد منصوب بالفتحة وسكن لأجل الروي، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك نحو، ونحو مضاف لقول محذوف أي نحو قولك، ويصح أن يكون مضافاً إلى جملة سعى إذا قصد اللفظ، ويقاس على ذلك ما أشبهه و«سعى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، و«زيد» فاعل سعى، و«الواو» حرف عطف و«عمرو» مبتدأ و«متبع» خبره، والجملة معطوفة على جملة سعى زيـد، ومحل الجملتين النصب بالقول المحذوف.

وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين، لأن التاء التي هي الضمير بمنزلة الاسم الظاهر.

فأما قولك: زيد، وقام، وهل، فيسمى كل منها إذا انفرد كلمة ولا يسمى كلاماً لأنه لا يحسن السكوت عليه.

فإن قلت: «إن قام زيد» سمي ذلك «كلماً» لكونه ثلاث كلمات ولا يسمى كلاماً، لأنه لا يحسن السكوت عليه، فإن وصلته بقولك «قمت» سمي كلاماً أحسن السكوت عليه، ويسمى أيضاً كلماً، لكونه من أربعة ألفاظ.

والكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه و«عمرو متبع»، وتسمى الجملة «المبتدأة»، أو من اسم وفعل، كما مثلناه من «سعى زيد»، وتسمى جملة فعلية.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف إلا في النداء، مثل قولك يا زيد، لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو «أدعو» زيداً، أو «أنادي»، ومن هذا الوجه استدل على أن «كيف» اسم، لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك: كيف زيد؟.

إذ لا يجوز أن تكون حرفاً لأنها ليست بحرف نداء فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تكون فعلاً، لأن الفعل يليها بلا حاجز كما قال الله تعالى ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١ والفجر: ٦] فلما خرجت عن أن تكون حرفاً وأن تكون فعلاً دل على أنها اسم.

أنواع الكلام وأجزاؤه

وَنَـوْعُـهُ الَّـذِي عَـلَيْـهِ يُبْـنَـى   اِسْمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَـرْفُ مَعْنَى[1]

أقول: الاسم مشتق من السمو، ولهذا صغر على سمي، وإنما سمي اسماً لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما.

والحرف سمي حرفاً، لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا، فكأنه صار بمنزلة الآخر، وقيل لأنه وقع طرفاً، وآخر كل شيء حرفه، والمراد بقولنا حرف معنى أي معنى من معاني الكلام العشرة التي هي:

الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمني، والتعجب، ثم إن الحرف إنما يراد لمعنى في غيره لا في ذاته.

ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟. فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم.

---

(١) الواو الأولى استئنافية، و «نوع» مبتدأ والهاء مضاف إليه وهي تعود إلى الكلام «الذي» صفة لنوع وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع، و «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله «يبنى» ويبنى فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى الكلام، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و «اسم» خبر المبتدأ، وما بعده إلى آخر البيت معطوف عليه.

تكملة: الاسم لغة: سِمَةُ الشيء وعلامته، واصطلاحاً ما دل على معنى بنفسه غير مقترن بزمن والفعل لغة: الحدث. واصطلاحاً: ما دل على معنى بنفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والحرف لغة: طرف الشيء، واصطلاحاً: ما دل على معنى في غيره.

وإذا قلت: هل قام زيد فالاستفهام عن الفعل الذي هو قام، ولا تدل نفس لفظة هل على معنى في ذاتها، بل على معنى في الاسم والفعل، والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أن حرف الهجاء جزء من الكلمة وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب الاسم

فَـالاسْمُ مَـا يَـدْخُلُهُ مِنْ وإلَى أَوْ كَـانَ مَجْـرُوراً بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَـالُـه زَيْـدٌ وَخَيْـلٌ وَغَـنَـمْ وذَا وَأَنْتَ والَّـذي وَمَنْ وَكَمْ(١)

للاسم عدة علامات، وإنما اقتصرنا منها في «الملحة» على حروف الجر لكونها أعم علاماته، وبدخول «حتى» على «إذا» في مثل قوله تعالى ﴿حَتَّى إذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١ و٧٣] استدل على أن «إذا» اسم، ومن

---

(١) الفاء في قوله فالاسم تسمى فاء الفصيحة لأنها أفصحت ودلت على شيء مقدر فكأن سائلاً سأل عن علامة كل من الأنواع فأجابه بقوله: إذا أردت علامة كل منها فأقول لك: الاسم يعرف بدخول من وإلى إلخ، و«الاسم» مبتدأ، و«ما» نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، و«يدخل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و«الهاء» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، و«من» فاعل مبني على السكون في محل رفع «وإلى» عاطف ومعطوف على من، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع صفة لما، و«أو» حرف عطف، و«كان» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير يعود على ما، و«مجروراً» خبرها، «بحتى» جار ومجرور متعلق بمجرور لأنه اسم مفعول فيعمل عمل فعله «وعلى» عاطف ومعطوف على حتى، و«مثال» مبتدأ، والهاء مضاف إليه، و«زيد» خبر المبتدأ. «وخيل وغنم» وما بعده معطوفات على زيد فكلها بالرفع.

خصائص علاماته: التنوين، وقد تضمنته «الملحة»[1] عند ذكر إعراب الاسم المنون، وبالتنـوين استدل على أن صـه، ومه، وأف، وتف، ورويداً وهيهات أسماء، للحاق التنوين بها في قولك صه، ومه، وأف، وتف، ورويداً، وهيهات، وبه استدل على أن إذ: اسم، لدخول التنوين عليه في قولك حينئذ، ويومئذ.

ومن خصائص الاسم: جواز كونه فاعلاً، وبـه استدل على أن الضمائر المتصلة بـالفعل أسمـاء في قولـك: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنا.

ومن علاماته أيضاً: جواز كونه مفعولاً، وبه استدل على أن إياك اسم، كقولك إياك قصدت.

ومن علاماته جواز الإخبار عنه[2]، وبه استدل على أن أنا، وأنت، ونحن أسماء، لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

---

(١) انظر باب التنوين من هذا الكتاب.

(٢) ذكر السيوطي أكثر من ثلاثين علامة للأسماء، انظـر الأشباه والنظائر جـ٣ ص ٤.

باب الفعل

والفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ والسِّينُ عليهِ مثلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ[1]

أما «قد» فهو حرف معناه: التوقع وتقريب الفعل، ويدخل على الماضي والمستقبل كما قال سبحانه وتعالى في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥] وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ المعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وأما السين وأختها سوف فكلتاهما حرف معناه التنفيس، وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد، وهما يختصان بالدخول على الفعل المستقبل، ويخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك زيد سيصلي، أو سوف يصلي، فإن جعلتهما اسمين أدخلت عليهما التنوين كما قال الشاعر:

---

(١) «والفعل» الواو للاستئناف والفعل مبتدأ، و«ما» نكرة موصوفة خبر المبتدأ، و«يدخل» فعل مضارع مرفوع، «قد» فاعل، و«السين» معطوف على قد، والجملة في محل رفع صفة لما و«عليه» جار ومجرور متعلق بيدخل، و«مثل» خبر مبتدأ محذوف، ومثل مضاف لقول محذوف، «بان» فعل ماض، و«أو» حرف عطف، و«يبين» فعل مضارع معطوف على بان، والمقصود بقوله بان أو يبين التمثيل للفعل فلا فاعل لهما.

١ ـ لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ إنَّ لَيْتاً وَإنَّ سَوْفاً عَنَاءُ[1]

علامات الفعل

والفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ[2]
أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ[3]

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي من قصيدة قالها حين عزل من ولايته على ما بين القصور الحمر بالشام والقصور الحمر من الحيرة وقبل هذا البيت قوله:

فانتهوا إن للشدائد أهلاً وذروا ما تزين الأهواء

وبعده.

أي ساع سعى ليقطع شربي حين لاحت للصابح الجوزاء

واستشهد به سيبويه في ٢/٣٢ على تضعيف لو لما جعلها اسماً على لفظها وأخبر عنها، وأورد الشطر الثاني هكذا:

إن ليتاً وإن لواً عناء

وكذلك ورد هكذا كرواية سيبويه في شرح المفصل جـ ٦ ص ٣٠ وكذلك مثل هذه الرواية في المقتضب جـ ٤ ص ٣٢ وجـ ١ ص ٣٧٠ ولكن في ص ٤٣ من نفس الجزء أورده هكذا.

إن لواً وإن ليتاً عناء

وهذا الشاهد في ديوان أبي زبيد ص ٢٤، والخزانة جـ ٣ ص ٢٨٢، وجـ ٣ ص ٤٥، ٨٩ والشاهد في بيت المصنف أن «سوف» اسم لدخول التنوين عليها في البيت ومثلها «ليت».

(٢) و«الفعل» مبتدأ، و«ما» خبر المبتدأ وهو اسم موصول، و«يدخل» فعل مضارع و«قد» فاعل و«السين» معطوف على قد و«عليه» متعلق بيدخل والجملة صلة الموصول، «مثل» مبتدأ وجملة «بان» خبر المبتدأ أو «يبين» معطوف على بان.

(٣) «أو» حرف عطف و«لحق» فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والهاء مفعول به و«تاء» فاعل لحقته، والجملة محلها رفع لأنها معطوفة على الجملة قبلها، و«من» مضاف إليه وهو اسم موصول مبني على السكون في محل جر، =

من جملة علامات الفعل اتصال تاء المتكلم بآخره، وبه استدل على أن ليس وعسى فعلان كقولك: لست أنفث، وعسيت أن أخرج، ومن علاماته أيضاً: اتصال التاء الساكنة، التي هي علامة فعل المؤنث بآخره، كقولك قامت، وذهبت، وبذلك استدل على أن نعم وبئس فعلان كقولك نعمت المرأة هند، وبئست المرأة (دعد)[1]، ومنه الحديث «من توضأ يوم الجمعة، فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل».

فسكن عليه السلام التاء، ليدل على أنه أراد بها تأنيث الفعل لأن تقدير الكلام: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة، ومن وقف على نعمت في هذا الخبر بالهاء فقد لحن وغلط، على أن بعضهم رواه «فبها ونعمت» بتسكين الميم وفتح التاء، والمقصود في هذه الرواية: الدعاء له بالتنعم.

فإن اعترض معترض بأن باء الجر قد وجدت داخلة على نعم، كما حكي أن بعض العرب بشر ببنت فوجم[2]، فقيل له: نعم الولد هي، فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرها عواء، وبرها سرقة، فالجواب عنه

= وجملة «يحدث» صلة الموصول «كقولهم» كقول جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كائن كقولهم والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع «في ليس» جار ومجرور متعلق بقول، و«لست أنفث» في محل نصب مفعول للقول.

والنفث شبيه بالنفخ، وهو أقل من التفل، ويقال: نفث الراقي.

(١) في الأصل «نعم».

(٢) وجم من الأمر يجم بالكسر وجوماً، والواجم الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام.

أن الباء دخلت على اسم محذوف في الكلام وتقديره ما هي بالتي يُقال لها نعم الولد.

(ومن علامات الفعل أيضاً قوله):

أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ   وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ[1]

من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر كقولك: قم واقعد. ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والقعود، والمقصود بقولنا مشتقاً من مصدر: الاحتراز بهذه اللفظة عن أسماء الأفعال التي هي: صه، ومه، وإيه ونظائرها لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلا أنها غير مشتقة من مصدر[2].

---

(١) «أو» حرف عطف و«كان أمراً» جملة معطوفة على جملة يدخل في البيت الأسبق فمحلها الرفع، و«ذا» نعت لكلمة «أمراً» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«اشتقاق» مضاف إليه، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو و«قل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر، والجملة مقول القول المحذوف، والواو حرف عطف، و«مثله» مبتدأ ومضاف إليه. وجملة «ادخل» خبر المبتدأ، وانبسط واشرب وكل معطوف عليه.

(٢) بقي من علامات المضارع دخول أدوات النصب والجزم عليه وكذلك سوف ونونا التوكيد.

باب الحرف

وَالْحَـرْفُ مَـا لَيْسَ لَـهُ عَـلاَمَـهْ ... فَقِسْ عَلَى قَـوْلِي تَكُنْ عَـلاَّمَـهْ

مِـثَـالُـهُ حَـتَّـى وَلاَ وَثُـمَّـا ... وَهَـلْ وَبَـلْ وَلَـوْ وَلَمْ وَلَمَّا[1]

شبه الحرف في تعريفه باخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك فعلمت اثنين منها، فاخلاء الأخير من العلامة علامة له، تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله تكن علامة يعني: الكثير العلم المبالغ فيه، ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكر، كقولهم: قائم وقائمة، وعالم وعالمة، إلا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة في الصفة فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة،

---

(١) «و» الواو للاستئناف، و«الحرف» مبتدأ، و«ما» نكرة موصوفة خبر المبتدأ، وجملة «ليس له علامة» في محل رفع صفة لما، «فقس» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره إذا علمت ذلك فقس، وقس فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و«على قولي» جار ومجرور متعلق بقس والياء مضاف إليه، تكن فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، واسمه ضمير المخاطب و«علامة» خبره سكن للروي، و«مثاله» مبتدأ ومضاف إليه و«حتى» خبر المبتدأ، و«لا» وما بعده إلخ عاطف ومعطوف على حتى.

فقالوا للكثير العلم: علامة، وللمتسع في الرواية راوية، وللمطلع على حقائق النسب: نسابة، وحذفوا الهاء من صفة المؤنث في المبالغة، فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر: امرأة صبور وشكور، وللكثير الكسل والتعطر: مكسال ومعطار، ليدلوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها وهو المبالغة.

وحكي أن أبا علي الفارسي سئل: هل يجوز إدخال هذه الهاء في صفات الله تعالى؟

فمنع منها واحتج بأن الهاء من خصائص المؤنث الذي ذم الله تعالى من نسبها إليه بقوله سبحانه: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً﴾ [النساء: ١١٧] لهذا لم يجز إدخال الهاء في صفاته تنزيهاً له عما ينطلق على صفة المؤنث.

باب النكرة والمعرفة

وَالاسمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ   وَالآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهَرَهْ[1]

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه، والنكرة كل اسم عم اثنين فصاعداً من (أفراد) جنسه، وأعم النكرات شيء، لوقوعه على الموجود والمعدوم والجوهر والعرض.

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ   فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ
نَحْوُ غُلامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ   كَقَوْلِهِمْ رُبَّ غُلامٍ لِي أَبَقْ[2]

---

(١) الواو في قوله «والاسم» للاستئناف والاسم مبتدأ، وضربان خبره على حذف مضاف، والأصل ذو ضربين، والفاء في قوله «فضرب» فاء الفصيحة، وضرب مبتدأ، خبره «نكرة»، وقوله «والآخر المعرفة» جملة معطوفة على الجملة قبلها، والمشتهرة صفة للمعرفة.

(٢) الفاء في قوله «فكل» فصيحة وكل مبتدأ، و«ما» نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافتها إلى كل، والفاء في قوله «فإنه» واقعة في خبر المبتدأ لأن كل من صيغ العموم فأشبهت أدوات الشرط التي يقع في جوابها الفاء و«إن» حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها مبني على الضم في محل نصب و«منكر» خبرها مرفوع بها و«يا» حرف نداء و«رجل» منادى مبني على=

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول رب عليه نحو ما تقدم تمثاله في نظم «الملحة» وبهذا الاعتبار استدل على أن مثلك وغيرك نكرتان لجواز دخول رب عليهما كما قال الشاعر في غيرك:

٢ ـ يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي النِّسَاء عَزِيزَةٍ بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهَـا بِـطَلَاقِ[٣]

= الضم في محل نصب و«نحو» خبر مبتدأ محذوف و«غلام» مضاف إلى نحو «وكتاب وطبق» معطوفان على غلام، و«كقولهم» تقدم إعراب مثله ص ٣٥، و«رب» حرف تقليل وجر شبيه بالزائد فلا يحتاج إلى متعلق، و«غلام» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد، و«لي» متعلق بمحذوف صفة لغلام، و«أبق» فعل ماض مبني على الفتح وسكن للروي وفاعله ضمير مستتر جوازاً يرجع إلى غلام.

تكملة: تنقسم النكرة إلى قسمين: قسم له أفراد موجودة محققة مثل رجل وفرس وقسم أفراده مقدرة مثل شمس وقمر.

(٣) البيت لأبي محجن الثقفي وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢١٢، ٣٥٠ ولقد رواه هكذا.

يا رب مثلك في النساء غريرة بيضـاء قـد متعـتهـا بـطلاق

وأورده برواية سيبويه صاحب المفصل وقال والشاهد فيه: دخول رب على مثلك ورب لا تدخل إلا على نكرة وانظر شرح المفصل جـ ٢ ص ١٢٦ والمقتضب جـ ٤ ص ٢٨٩.

وقال السيرافي والشاهد فيه إضافة رب إلى مثلك لأنها نكرة وإن كانت بلفظ المعرفة لأنها وما كان في معناها تنوب مناب الفعل كما هي مضافة إلى ما بعدها، والفعل نكرة كله فجرت مجراه في الجري على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتنوب مناب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لأنه بمنزلة مررت برجل ليس بك وانظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢١٢، ٣٥٠.

والشاهد في رواية المصنف أن غير وإن كانت مضافة إلى الكاف إلا أنها نكرة لدخول رب عليها.

وكقول امرئ القيس في مثلك:

٣ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(١)

يريد: فرب مثلك، لأن رب تضمر بعد الفاء كما تضمر بعد الواو.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَهْ   لاَ يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ المَعْرِفَهْ
مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا   وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغِنَى(٢)

المعرفة: كل اسم خص واحداً بعينه من جنسه، وتتنوع خمسة أنواع.

---

(١) البيت لامرئ القيس وهو من شواهد مغني اللبيب في باب رب حيث قال: وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده، وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً، وغلبه حذف معداها، ومضيه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهن أقل كقوله: فمثلك حبلى الخ، والطروق: الإتيان ليلاً، والتمائم جمع تميمة وهي المعاذة التي يعلقونها على جبهة الصبي بزعم دفع العين، ومحول، من أحول الصبي إذا مر عليه حول من عمره، واستشهد به أيضاً صاحب شذوز الذهب الشاهد رقم ١٦٢ وابن عقيل رقم ٢١٨ والأشموني رقم ٥٧٦ والتوضيح رقم ٣١٣ والهمع حـ ٢ ص ٣٦ والدرر جـ ٢ ص ٣٨.

(٢) الواو في (وما عدا ذلك) للاستئناف، وما اسم موصول مبتدأ، وعدا فعل ماض وفاعله يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وذا مفعول به واللام للبعد والكاف حرف خطاب والفاء في قوله «فهو» زائدة وهو معرفة مبتدأ وخبر، و«لا» نافية و«يمتري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة و«فيه» جار ومجرور متعلق بيمتري و«والصحيح» فاعلٌ والمعرفة صفة للصحيح، «مثاله الدار» مبتدأ وخبر وزيد وأنا الخ معطوف على الدار.

أحدها: الأسماء الأعلام ولا فرق بين أن تكون مفردة نحو زيد وهند، أو مضافة نحو عبدالله، وعبد مناف، أو كنية نحو أبي الحسن أو لقباً نحو ملاعب الأسنة وتأبط شراً، وعند بعض النحويين أن هذا النوع هو أعرف المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة وهي نوعان متصلة ومنفصلة.

فالمتصلة: كتاء المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة، ولا تدخل هذه التاء إلا على الفعل الماضي، فإذا اتصلت به سكن آخره، لشدة امتزاجها به، ومنها الكاف للمخاطب، والهاء للغائب، والياء التي للمتكلم ونظائر ذلك.

والمنفصلة مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وإياك وإياي وما أشبه ذلك، وعند بعضهم أن هذه أخص المعارف.

النوع الثالث: أسماء الإشارة وتسمى أيضاً المبهمة، نحو هذا، وذاك وهذه وتلك، والذي والتي[1].

والنوع الرابع: الأسماء المعرفة بالألف واللام نحو الرجل والفرس والدار والثوب، وفي هذا النوع ما لا تفارقه الألف واللام كاسم الله تعالى، والذي والتي واللات، والعزى، والآن.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى أحد هذه الأنواع الأربعة

---

(١) يلاحظ أن المصنف ذكر لفظي «الذي والتي» من أسماء الإشارة، ولم يشر في أنواع المعارف التي ذكرها إلى الأسماء الموصولة.

المقدم ذكرها كقولك: غلام زيد، وغلامي، وغلام هذا، وغلام الأمير.

وقد تضمنت «الملحة» هذه الأنواع الخمسة فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام هذا الشرح، لأن الدار من النوع المعرف بالألف واللام، وزيداً من نوع الأسماء الأعلام، وأنا وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذا وتلك والذي[1] من نوع أسماء الإشارة المبهمة، وذو الغنى من نوع الأسماء المضافة.

---

(١) كرر المصنف كلمة «الذي» مع أسماء الإشارة ولم يشر إلى الأسماء الموصولة والموصول: هو ما افتقر إلى صلة وعائد، وهو على ضربين:
خاص: مثل الذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة، واللذان لمثنى المذكر، واللتان لمثنى المؤنث ويعربان إعراب المثنى، والذين والألى لجمع المذكر، واللائي واللاتي لجمع المؤنث.
مشترك: مثل من لمن يعقل، وما لما لا يعقل وقد يخرجان عن أصل وضعهما فتستعمل من لغير العاقل وما للعاقل، ومن المشترك أيضاً أل وأي وذو وذا بشرط أن يتقدم عليهما من أو ما الاستفهاميتان.
ولا بد للموصول من صلة مشتملة على ضمير راجع إلى الموصول مطابق له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو جاء الذي أكرمته والتي أكرمتها واللذان أكرمتهما والذين أكرمتهم وجملة الصلة قد تكون اسمية مثل جاء الذي أبوه قائم، وقد تكون فعلية مثل جاء الذي قام أبوه، ولا بد أن تكون خبرية، فلا تكون طلبية إذ لا يصح جاء الذي أضربه.
وقد تكون الصلة ظرفاً مثل جاء الذي عندك، وقد تكون جاراً ومجروراً مثل جاء الذي في الدار هذا إذا كان الموصول غير أل، أما إذا كان الموصول أل فالصلة تكون صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول مثل جاء الضارب والمضروب.

باب التعريف

وآلةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ
وَقَالَ قَوْمٌ إنَّهَا اللامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ(١)

إذا أردت تعريف الاسم النكرة، أدخلت عليه الألف واللام، فيصير بدخولهما عليه معرفة مثاله أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعته، فيجب أن

= وأي تكون معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، مثل قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

وأما الموصول الحرفي فهو: الحرف الذي يؤول مع صلته بمصدر مثل إن وأن وكي ولو وما.

(١) الواو في قوله (وآلة) للاستئناف وآلة مبتدأ و «التعريف» مضاف إليه، و «ال» خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والفاء في قوله «فمن» تفريعية، ومن اسم شرط جازم يجزم فعلين، «يرد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى من، و «تعريف» مفعول به وهو مضاف و «كبد» مضاف إليه، و «مبهم» صفة كبد، و «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر و «الكبد» مفعول به، والواو في «وقال» استئنافية وقال فعل ماض و «قوم» فاعل «إنها» إن واسمها، «واللام» خبرها، والفاء في قوله «فقط» زائدة لتحسين اللفظ، وقط اسم بمعنى حسب مبتدأ، خبره محذوف والتقدير حسبي أي كافي اللام في التعريف، و «إذ» تعليلية و «ألف» مبتدأ، و «الوصل» مضاف

تقول ثم بعت الفرس فتدخل الألف واللام، ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هو الفرس المبتاع ومن هذا قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً. فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] وتكون هذه الألف واللام هي التي للعهد وقد اختلف النحويون في آلة التعريف.

فكان الخليل يرى أن الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف، ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت للتعريف لجاءت منفردة كغيرها من اللامات فلما سكنت دل على أنها متشبثة بالألف، وحكي عنه أنه كان يقول: آلة التعريف أل على وزن هل ولا يقول: انها الألف واللام.

وعند غيره من النحويين أن اللام وحدها للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام.

ثم إن التعريف نقيض التنكير، فلما كان التنكير بالتنوين الذي هو على حرف واحد وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

وعند أصحاب هذا القول أن اللام متحركة وإنما سكنت لتشبثها بالاسم الداخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه، وأن الألف إنما أدخلت عليها ليمكن افتتاح النطق بها إذا وقعت أول الكلام.

= إليه، و«متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، و«يدرج» فعل مضارع مبني للمجهول، وهو فعل الشرط مجزوم بالسكون ونائب فاعله ضمير يرجع إلى المصدر المفهوم من الكلام، أي يدرج الدرج و«سقط» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى ألف الوصل، وجملة سقط في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط في محل رفع خبر المبتدأ.

وقولنا في «الملحة»: إذ أَلفُ الوصل متى يُدرج سقط، قد تضمن تذكير الألف، ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: متى تدرج سقط لأن حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها.

وقولنا:

........فـمـن يُـرد تعريفَ كبد مبهم قال الكبد

قد جمع هذا البيت بين اللغتين المسموعتين في الكبد لأنه يقال: كَبِد على وزن فعل بفتح الكاف وكسر الباء،ثم يخفف فيقال كبْد على وزن فعل بكسر الكاف وسكون الباء.

باب قسمة الأفعال

- وَإنْ أَرَدْتَ قِسْمَةً لأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ
فَهِيَ ثَلاَثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وفِعْلُ الأَمْرِ وَالْمضَارِعُ[1]

إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام، لأن كل فعل يدل بصيغته على قسم من أقسام الزمان بعينه، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماض ويعتبر بأمس.

---

(١) الواو في قوله «وإن» استئنافية، وإن حرف شرط يجزم فعلين، وأراد من قوله «أردت» فعل ماض وهو فعل الشرط مبني على فتح مقدر في محل جزم، والتاء فاعل، و«قسمة» مفعول به لأراد وقسمة مضاف و«الأفعال» مضاف إليه، واللام في «لينجلي» تعليلية وينجلي منصوب بأن مضمرة بعد اللام وسكن للوزن، و«عنك» متعلق بينجلي، و«وصدا» فاعل ينجلي مرفوع بضمة مقدرة، وصدا مضاف و«الإشكال» مضاف إليه والفاء في قوله «فهي» واقعة في جواب الشرط، وهي مبتدأ، و«ثلاث» خبر و«ما» نافية لا عمل لها، و«لهن» جار ومجرور خبر مقدم، و«رابع» مبتدأ مؤخر والجملة نعت لثلاث، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط و«ماض» بدل من ثلاث مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، و«فعل الأمر والمضارع» معطوفان عليه.

وحاضر ويعتبر بالآن، ومستقبل ويعتبر بغد، وقد جمع زهير بن أبي سُلمى أقسام الزمان في بيت قال:

٤ ـ وأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[١]

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة، لأن الأمر إنما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل.

وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال، حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به، فإذا قلت: زيد يُصلي، احتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف أو السين خلصته للاستقبال، وان أدخلت عليه اللام أو قرنته بالآن خلصته للحال، وهذا أحد الوجوه التي سُمي بها الفعل مضارعاً.

ومعنى المضارع: المشابه، فكأنه شابه الاسم من حيث أنه يصلح للشيئين حتى يخلص لأحدهما بقرينة، كما أن رجلاً يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف خصصت شخصاً بعينه.

وقيل: إن اشتباههما من حيث أن قولك: يضرب ويضربان ويضربون.

يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون، لاتفاقهما في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكون.

---

(١) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى أحد ثلاثة الفحول المتقدمين في الجاهلية على من سواهم ويفضله بعضهم على صاحبيه: امرئ القيس والنابغة، والشاهد في هذا البيت ورود الأزمنة الثلاثة فيه: اليوم للحال، والأمس للماضي وغد للمستقبل.

وقيل أيضاً في مشابهتها: إن اللام المفتوحة تدخل على خبر إن المكسورة إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً فتقول إن زيداً ليقوم كما تقول: إن زيداً لقائم، ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبراً[1].

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ[2]

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطرد، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك إن خرج زيد غداً خرجت، والعلة فيه أن حرف الشرط وضع لالتزام المجازاة التي تقع في المستقبل فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين.

---

(١) تكملة: الفعل ينقسم أيضاً إلى متعد ولازم فالمتعدي هو ما ينصب المفعول به، وهو يتعدى تارة إلى مفعول واحد مثل قرأت كتاباً، وتارة إلى مفعولين مثل رأيت زيداً مجداً. وتارة إلى ثلاثة مفاعيل مثل: أعلمت زيداً بكراً مجداً، واللازم هو الذي لا ينصب المفعول به أصلاً مثل قام زيد وجلس بكر وفرح علي وذهب خالد، فإذا أريد تعدية الفعل اللازم جيء بواحد مما يلي:

١ ـ أن يؤتى في أوله بهمزة التعدية مثل أقام زيد جداراً، وأجلست بكراً.

٢ ـ أن تضعف عين الفعل مثل فرَّح علي بكراً.

٣ ـ أن يؤتى بحرف جر في أول الاسم الذي كان فاعلاً، مثل ذهبت بخالد إلى الطبيب.

(٢) «فكل» الفاء فاء الفصيحة وكل مبتدأ وهو مضاف و«ما» مضاف إليه مبني على السكون في محل جر وهي نكرة موصوفة بجملة «يصلح» و«فيه» متعلق به، و«أمس» فاعله مبني على الكسر في محل رفع، والجملة في محل جر صفة لما، والفاء في «فإنه» واقعة في خبر المبتدأ، وإنه: إن واسمها و«ماض» خبرها، و«بغير لبس» متعلق بماض.

ونقيض إن الشرطية في نقل معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال: حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي كقولك: لم يخرج زيد أمس[1]، لأن من أدوات النفي لم فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ[2]

الفعل الماضي من جملة المبنيات وحكمه فتح آخر حرف منه ما لم يكن آخره ألفاً سواء كان ثلاثياً كقولك: ذهب، وخرج، أو رباعياً كقولك أكرم وأحسن، أو خماسياً كقولك اقترب وانطلق، أو سداسياً كقولك اعشوشب واستخرج، فإن كان لمؤنث، زدت في آخره تاء ساكنة فقلت هند ذهبت، والناقة وضعت، وقد تحرك هذه التاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى فتحرك بالفتح، كقولك: الهندان قامتا، والناقتان وضعتا، لأن ما قبل الألف لا يكون أبداً إلا مفتوحاً.

والموضع الثاني: إذا ولي التاء همزة الوصل إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكناً فتسقط هي عند اندراج الكلام ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة؛ فيجب لالتقاء الساكنين كسر التاء التي هي علامة فعل المونث، وذلك نحو قوله جل جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] فكسر التاء

---

(١) هذا ينافي قوله: فكل ما يصلح فيه أمس إلخ لأن المضارع اقترن بأمس أيضاً ولو اقتصر على أن علامة الماضي «ما لحقته تاء من يحدث» لكان أحسن.

(٢) «وحكمه» الواو استئنافية وحكم مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«فتح» خبر المبتدأ مضاف و«الأخير» مضاف إليه، و«منه» متعلق بفتح، و«كقولهم» تقدم إعراب مثله ص ٣٥، و«سار وبان» مقول القول، و«عنه» متعلق ببان.

لأجل سكونها وسكون اللام، وكقوله جل من قائل: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] فكسر التاء لسكونها وسكون الميم، لأن همزة الوصل فيهما ساقطة لاندراج الكلام، فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل لمؤنث سقطت لأجل التقائها بالتاء التي هي علامة فعل المؤنث، فتقول في المذكر: زيد غدا، وفي المؤنث: هند غدت[1].

---

(١) تكملة: يظهر من كلام المصنف أن الماضي يُبنى على الفتح ما لم يكن آخره ألفاً فقط، وليس كذلك بل لا يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء الفاعل، أو نون النسوة، فإذا اتصلت به تاء الفاعل أو نون النسوة: بني على السكون مثل ضربت وضربن.

ويُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة مثل ضربوا.

وإذا كان الماضي صحيح الآخر ولم تتصل به الضمائر المذكورة بني على الفتح مثل سار وجلس، وإذا كان معتل الآخر بني على فتح مقدر مثل رمى وسعى.

وإن كان الفعل المعتل مسنداً إلى مؤنث لحقته تاء التأنيث في آخره وحينئذ يُحذف منه حرف العلة لالتقاء الساكنين فتقول رمت هند زيداً وسعت إليه.

باب الأمر

وَالأَمْـرُ مَـبْنِـيٌّ عَلَى الـسُّكُـونِ   مِثَالُهُ آحْـذَرْ صَفْقَةَ المغْبُـونِ[1]

اعلم أن أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون، وسكونها سكون بناء لا جزم، فأما صيغتها فإنها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه.

فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر، حذفت حرف المضارعة من فعله المستقبل لأنه زائد ولا اعتبار بالزائد، ثم نظرت إلى ما يليه، فإن كان متحركاً صغت مثال الأمر على صيغته وحركته بحركته، فتقول في الأمر من يدحرج ويثب: دحرج وثب.

---

(١) «والأمر» الواو تقدم إعراب مثلها والأمر مبتدأ و«مبني» خبره و«على السكون» جار ومجرور متعلق بمبني و«مثاله» مبتدأ ومضاف إليه و«احذر» فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير المخاطب والجملة خبر المبتدأ و«صفقة» مفعول به لا حذر، وصفقة مضاف والمغبون مضاف إليه.

هذا ويُوجد في بعض النسخ أبيات زائدة بعد هذا البيت هذا نصها:

واحذف حروف العلة المشهورة   إذا أتت من فعلها مذكورة

من أول أو وسط أو آخر   إذا غدوت آمراً لآخر

تقول كل واعد ومار عمراً   واعمل لرب العالمين شكراً

ولكن الأبيات التي ذكرت بعد البيت الأول تغني عنها.

وإن أمرت المؤنث زدت عليه ياء ساكنة فقلت: دحرجي وثبي.

وإن أمرت اثنين من الذكور والإناث قلت: دحرجا وثبا.

وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل قلت: دحرجوا وثبوا.

وإن أمرت جماعة من الإناث أو مما لا يعقل قلت: دحرجن وثبن.

وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً، مثل الحاء من يحذر والنون من ينطلق، والسين من يستخرج اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصل، لتتوصل بها إلى النطق بالساكن فقلت: احذر، انطلق، استخرج.

وتثبت هذه الهمزة إذا ابتدأت (بها) وتسقط في اللفظ إذا اتصلت بكلام قبلها وإن ثبتت في الخط.

وقد شذ من ذلك فعلان سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما وهما قولك: خذ وكل.

وجوز في فعلين آخرين الحاق همزة الوصل فيهما وحذفهما منهما، وهما: مر، وسل، وقد ورد في القرآن المجيد باللغتين، فقال جل جلاله: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] بحذف همزة الوصل وقال في موضع آخر: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل[١].

وأما حكم حركة هذه الهمزة فإنها تفتح في موطن، وتضم في موطن، وتكسر فيما عداهما فأما الموطن الذي تفتح فيه فهو: إذا انضم

---

(١) في نسخة أخرى «بإلحاق همزة الوصل».

حرف المضارعة وكان فعله الماضي رباعياً، فتقول في الأمر أكرم زيداً، انصف عمراً، كما قال جل جلاله: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحة لأن الأفعال الماضية التي هي أكرم، وأنصف، وأحسن رباعية، وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم.

وأما الموطن الذي تضم فيه، فهو إذا كان الثالث من الفعل المضارع مضموماً ضماً لازماً، كقولك إذا أمرت من يخرج ويسكن: اخرج، اسكن.

وأما الموطن الذي تكسر فيه: فهو إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسوراً، أو مفتوحاً، أو أمرت من فعل خماسي أو سداسي، كقولك في الأمر من يضرب: اضرب، ومن يذهب: اذهب، ومن ينطلق: انطلق، ومن يستخرج: استخرج.

وإن أمرت من فعل آخره حرف مشدد، فإن كان الأمر لمذكر جاز لك أن تدغم وأن تظهر الحرفين، فإن شئت قلت في الأمر من يغض: غض بصرك. وإن شئت قلت: اغضض بصرك.

فمن قال: اغضض سكن آخره، ومن قال غض حرك، فمنهم من كسر آخره لالتقاء الساكنين، ومنهم من فتحه طلباً للتخفيف، ومنهم من ضمه (حيث) أتبعه حركة ما قبله وعلى هذا ينشد بيت جرير:

٥ ـ فَغُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ   فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا[١]

---

(١) البيت من كلام جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي، وغض الطرف: إغماض البصر والنظر إلى الأرض، ونمير وكعب وكلاب: أسماء قبائل.

بفتح الضاد وضمها وكسرها، وإن كان الأمر لواحدة من المؤنث زدت الياء على آخره ولم تفك الإدغام فقلت: غضي بصرك.

وإن كان الأمر لاثنين أو لجماعة من الذكور قلت غضا وغضوا.

وإن كان لجماعة من المؤنث قلت: اغضضن وعلى هذا تعمل فيما يجري مجراه.

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ ٱلْغُلَامُ[1]

قد ذكرنا أن همزة الوصل إنما اجتلبت، لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق به، وبيَّنا من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام، فإذا وصلتها بكلمة وكان آخر تلك الكلمة ساكناً سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها.

فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسر، ولا فرق بين أن

= والشاهد فيه: «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الاتباع لضمة العين، وأما فتحها فلقصد التخفيف، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لأن الضاد الأولى ساكنة للإدغام، والثانية من حقها أن تسكن لأن فعل الأمر يبني على السكون، فحركت الثانية بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين.

(١) «وإن» الواو استئنافية وإن شرطية و«تلا» فعل ماض وهو فعل الشرط فهو في محل جزم والهاء مفعول به مقدم و«ألف» فاعل و«لام» معطوف عليه، «فاكسر» الفاء واقعة في جواب الشرط واكسر فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب والجملة في محل جزم جواب الشرط، «وقل» معطوف على اكسر، «ليقم» اللام لام الأمر ويقم فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وحرك لالتقاء الساكنين و«الغلام» فاعل يقم.

تكون الكلمة الأولى فعل أمر نحو ما مثلناه في «الملحة» ليقم الغلام[1] وكقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢] أو كانت فعلاً مجزوماً، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] أو كانت اسماً، كقولك: كم المال؟، ومن الرجل؟، أو كانت حرف معنى كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] أو كانت فعلاً ماضياً وقد دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ العَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من (من) كما قال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وإنما فتحت استثقالاً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله، على أن بعضهم قد كسر نون من، تشبيهاً لها بنون إن في قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

وَإِنْ أَمَـرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا ... فَـأَسْقِطِ الْحَرْفَ الأَخِيـرَ أَبَـدَا[2]
تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الأَحَدْ ... وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وهَكَذَا قَوْلُكَ فِي آرْمِ مِنْ رَمَى ... فَـآحْذُ عَلَى ذَلِـكَ فِيمَا اسْتُبْهِمَا[3]

---

(١) في تمثيله للأمر بقوله «ليقم الغلام» تسامح لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر وليس فعل أمر.

(٢) (وإن) الواو استئنافية وإن شرطية «أمرت» أمر فعل ماض وهو فعل الشرط فمحله الجزم، وتاء المخاطب فاعل و«من» حرف جر والمجرور محذوف تقديره قولك، و«سعى» في محل نصب بالقول المحذوف «ومن غدا» معطوف على ما قبله، «فأسقط» الفاء واقعة في جواب الشرط وأسقط فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، والجملة في محل جزم جواب الشرط، و(الحرف) مفعول به، و«الأخير» نعت للحرف، و«أبداً» منصوب على الظرفية الزمنية.

(٣) «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير المخاطب و«يا» حرف نداء، و«زيد» منادى =

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر، فإن كان ألفاً أبقيت بعد حذفها فتحة تدل عليها، كقولك في الأمر من يسعى: اسع إلى الخيرات، ومنه قوله تعالى ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤].

وإن كان حرف الاعتلال واواً قبلها ضمة، أبقيت الضمة لتدل عليها كقولك في الأمر من يغدو: اغد يا زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٧] وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفتها وأبقيت كسرة تدل

= مبني على الضم في محل نصب، و«اغد» فعل أمر مبني على حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير المخاطب، وجملة النداء في محل نصب بالقول، و«في يوم» جار ومجرور متعلق باغد ويوم مضاف و«الأحد» مضاف إليه، وجملة «اسع» معطوفة على جملة اغد، و«إلى الخيرات» متعلق بقوله اسع، و«لقيت الرشد» لقي فعل ماضى مبني للمجهول والتاء نائب فاعل والرشد مفعول به.

«وهكذا» الواو حرف عطف، وها حرف تنبيه، والكاف حرف جر وتشبيه، وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقول من «قولك» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على ما قبلها، وقول مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، و«ارم» فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير المخاطب، والجملة في محل نصب مقول القول، و«من رمى» مثل إعراب من سعى السابق، والفاء في قوله (فاحذ) واقعة في جواب شرط مقدر أي إذ عرفت ذلك فاحذ، واحذ فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير المخاطب، و«على» حرف جر، وذا من «ذلك» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق باحذ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، و«فيما» جار ومجرور متعلق باحذ، واستبهم فعل ماض مبني للمجهول والألف للاطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما والجملة صلة ما لا محل لها من الإعراب.

عليها كقولك في الأمر من يرمي: ارم يا هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

فإن وقفت على شيء من ذلك جاز أن تقف عليه بالسكون فتقول: اخش، اغد، ارم، وجاز أن تقف عليه بحركة فتقول: (اخش، اغد، ارم، وجاز أن تزيد عليه هاء لبيان الحركة فتقول: اغده، ارمه، اخشه ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وَالأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا
وإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالَ العَبَثِ[1]

وإذا كان الفعل المضارع مردفاً بحرف اعتلال[2] مثل يخاف، ويقول، ويبيع ثم أمرت منه سقط حرف الاعتلال في الأمر في موضعين هما:

---

(١) (والأمر) الواو للاستئناف والأمر مبتدأ، و«من» حرف جر ومجرورها محذوف أي من قولك و«خاف» فعل ماض، والفاعل ضمير الغائب، والجملة في محل نصب بالقول المقدر، و«خف» فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب، والجملة خبر المبتدأ، و«العقابا» مفعول به لخف «ومن أجاد أجد العقابا» معطوف على قوله من خاف وإعرابه مثله.
«وإن» الواو استئنافية وإن شرطية و«يكن» فعل الشرط وهو مضارع ناقص، و«أمرك» اسم يكن ومضاف إليه، و«للمؤنث» متعلق بمحذوف خبر يكن، والفاء في قوله «فقل» واقعة في جواب الشرط، وقل فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب والجملة في محل جزم جواب الشرط، و«لها» جار ومجرور متعلق بقل، وخافي فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل، والجملة مقول القول. و«رجال» مفعول به لخافي ورجال مضاف و«العبث» مضاف إليه.

(٢) يريد بذلك الفعل الأجوف.

إذا أمرت به الواحد المذكر، أو أمرت به جماعة المؤنث وما لا يعقل كقولك في الأمر للمذكر: خَف، وقُل، وبع، ولجماعة المؤنث خِفْن وقُلْنَ وبِعْن فكان الأصل في خف: خاف، وفي قل: قول، وفي بع: بيع فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر فالتقى هو والحرف المعتل وهو ساكن أيضاً، ومن الأصول أنه متى التقى ساكنان أحدهما الحرف المعتل كان هو المحذوف.

فلهذا قيل: خف، وبع، وقل.

ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث كقولك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي الثوب.

والموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين كقولك خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة المذكر كقولك خافوا، وقولوا وبيعوا.

والموضع الرابع: إذا اتصلت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة كقولك للمذكر: خافَنَّ الله، وخَافَنْ ربك.

والعلة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة: تحرك ما بعدها، فقد ارتفعت العلة التي أوجبت في الموضعين الأولين إسقاطها.

فإن اعترض معترض وقال: قد نجد الحرف الأخير متحركاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك بعِ العبد، وخفِ الله، وفي مثل

قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢].

فالجواب أن هذه الحركة حركة عارضة بدليل أنها تزول إذا لم تتصل بها همزة الوصل، والحركة العارضة لا اعتداد بها، ولا تأثير لها إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

باب الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ   أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبَرٍ أَوْ يَاءَ
قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ   فَإِنَّهُ المضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي[1]

إعلم أن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها «أنيت» التي هي: الهمزة والنون، والتاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلم ذكراً كان أو أنثى كقولك: أنا أذهب، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو قولك: نحن نخرج، وقد جاء في

---

(١) «وإن» الواو للاستئناف وإن شرطية تجزم فعلين، «وجدت» وجد فعل ماض وهو فعل الشرط مبني على فتح مقدر في محل جزم، والتاء فاعل، و«همزة» مفعول أول لوجد، «أو» حرف عطف «تاء» عطف على همزة، «أو» حرف عطف، و«نون» معطوف على تاء، ونون مضاف و«جمع» مضاف إليه، و«مخبر» نعت لجمع «أو» حرف عطف و«ياء» عطف على نون.
و«قد» حرف تحقيق و«ألحقت» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً يرجع إلى همزة وما بعدها، والجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد، «أول» مفعول لألحق، وأول مضاف و«كل» مضاف إليه وكل مضاف و«فعل» مضاف إليه، والفاء في «فإنه» واقعة في جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها، و«المضارع» خبرها، و«المستعلي» نعت للمضارع.

كلام الله جل جلاله مع وحدانيته كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وعلى موجب ما أخبر به سبحانه عن نفسه خوطب أيضاً بواو[١] الجمع كما قال سبحانه حكاية عن الكفار: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في كلام الله عز وجل، فقيل: جاءت للعظمة التي هو سبحانه متوحد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للملوك استعمالها في قولهم نحن نفعل، ونحن نعد، وقيل في علتها: إنها لما كانت تصاريف أقضيته تجري على أيدي خلقه تنزلت أفعالهم منزلة فعله، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع.

فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه.

وأما قول العالم: «نحن نشرح ونبين» فمفسوح[٢] له فيه لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وأهل مقالته.

وأما التاء فتكون للمخاطب وللغائبة الواحدة والاثنين، كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأما الياء: فتكون للغائب المذكر، وجماعة الإناث، كقولك: هو

---

(١) في الأصل بنون الجمع.

(٢) قال في الوسيط: جمل مفسوح الضلوع: منبسطها، فمفسوح له: أي متوسع له.

يذهب، وهن يذهبن، ولا يجوز أن يقال للنساء تذهبن بالتاء، وفي القرآن الكريم: ﴿تَكَادُ السَّموَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء لا بالتاء.

ومعنى قولنا: «قد ألحقت أو لكل فعل» أي متى وجدت زائدة كان الفعل مضارعاً.

والمراد بقولنا «فإنه المضارع المستعلي» الإشارة إلى أنه استعلى بالإعراب عن النوعين الآخرين من الأفعال.

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ   سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ[1]

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تعرب، وكذلك حكم الحروف، لأنها جامدة لا تتصرف.

وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث أن اللفظ بالاسم كقولك زيد واحد ومعناه قد يختلف لكونه تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً، وتارة مضافاً إليه فاحتيج فيه إلى الإعراب ليتبين المعنى، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

والأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المتَابِعَهْ   مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ المُضَارَعَهْ

---

(١) «وليس» الواو للاستئناف وليس فعل ماض ناقص، و«في الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس، و«فعل» اسمها، وجملة «يعرب» نعت لفعل وسوى من «سواه» بدل من فعل، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه، والواو استئنافية، «التمثيل» مبتدأ و«فيه» متعلق به، وجملة «يضرب» خبر المبتدأ.

وَسِمْـطُهَـا الحَــاوِي لهَـا نَــأَيْتُ فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ[1]

قد تقدم القول بأن الفعل المضارع ما ألحق بأوله الهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء، وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك نأيت تسمى حروف المضارعة، وإنما تسمى بذلك إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب ويذهب، وتذهب، ونذهب، ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة ألحقت به، فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال لم تسم بحروف المضارعة كقولك: أكرم ونفر، وتوضأ، ويعر، وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية.

وَضَمُّهَــا مِنْ أَصْلِهَا الــرُّبَــاعِي مِثْـلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَـابَ الـدَّاعِي
وَمَــا سِــوَاهُ فَهْيَ مِنْــهُ تُفْـتَتَــحْ ولا تُبـلِ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَـحْ؟
مِثَــالُــهُ يَــذْهَبُ زَيْــدُ وَيَـجِي وَيَـسْتَـجِيشُ تَــارَةً وَيَـلْتَـجِي[2]

---

(١) و«الأحرف» الواو للاستئناف، والأحرف مبتدأ، و«الأربعة» و«المتابعة» نعتان للأحرف، ومسميات خبر المبتدأ، ونائب فاعل مسميات هو المفعول الأول، و«أحرف» هو المفعول الثاني، وأحرف مضاف و«المضارعة» مضاف إليه، و«سمطها» سمط مبتدأ، وها مضاف إليه، و«الحاوي» نعت لسمط، و«لها» جار ومجرور متعلق بالحاوي، و«نأيت» جملة من فعل وفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، «فاسمع» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، واسمع فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب، «وع» فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير المخاطب، والجملة معطوفة على ما قبلها، «القول» مفعول به لقوله ع، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر وما مصدرية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير وع القول وعيا كوعيي له.

(٢) «وضمها» الواو للاستئناف، ضم: مبتدأ وها مضاف إليه وهذا الضمير يعود إلى الأحرف الأربعة، و«من أصل» جار ومجرور، وأصل مضاف وها مضاف إليه، =

قد ذكرنا من قبل أن افتتاح النطق لا يكون إلا بمتحرك، وذكرنا أن حروف المضارعة لا تكون إلا أوائل الفعل المستقبل، فإذن لا بد أن تكون متحركة، وحكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعياً، وتفتح من الماضي الثلاثي، ومما زاد على الرباعي، فعلى هذا تقول: أنا أجيب، ونحن نجيب، وأنت تجيب، وهي تجيب، وهو يجيب فتضم الهمزة والنون والتاء والياء، لأن الفعل الماضي منه أجاب، وهو رباعي.

وتقول فيما ماضيه ثلاثي: أنا أذهب، ونحن نذهب، وأنت تذهب، وهو يذهب، وفيما ماضيه خماسي أو سداسي: أنا أنطلق واستجيش، وأنت تنطلق وتستجيش، ونحن ننطلق ونستجيش، وهو ينطلق ويستجيش

= والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والرباعي» نعت لأصل، و «مثل» خبر لمبتدأ محذوف، ومثل مضاف لقول محذوف أي مثل قولك، و «يجيب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل نصب بالقول المحذوف، و «من» جارة لقول محذوف وجملة «أجاب الداعي» في محل نصب بالقول المحذوف.

«وما» الواو استئنافية، وما اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و «سوى» متعلق بمحذوف صلة ما، أي وما ثبت سوى المضارع الذي أصله رباعي، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه، «فهي» الفاء واقعة في خبر المبتدأ، وهي مبتدأ، و «منه» جار ومجرور متعلق بتفتتح، و «تفتتح» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة خبر هي، وجملة هي وما دخلت عليه خبر عن ما الموصولة، و «لا» ناهية و «تبل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلا الناهية، ونائب الفاعل ضمير المخاطب، وتبل أصلها تبالي، حذفت الياء للجزم، فأصبحت تبال، ثم عوملت معاملة الفعل الصحيح، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، «أخف» الهمزة للاستفهام، وخف فعل ماض وفاعله ضمير يعود على ما، «وزناً» تمييز و «أم» حرف عطف، =

فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواء كان ماضيها ثلاثياً أو خماسياً، أو سداسياً، وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا.

ولا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ

والأصل في قولهم لا تبل: لا تبالي، فحذفت ألفها بعد حذف يائها كما حذفت النون بعد الواو في قولهم «لم يك» طلباً لتخفيف هاتين اللفظتين لكثرة استعمالهما في الكلام.

= وجملة رجح معطوفة على جملة خف، والتقدير: ولا تبل بخفة ما سواه ولا برجحانه، «مثاله» مثال مبتدأ والهاء مضاف إليه، وجملة يذهب زيد خبر المبتدأ، وجملة يجي معطوفة على جملة يذهب زيد كذلك يستجيش ويلتجي، و«تارة» منصوب على الظرفية، ومعناه مرة، ويستجيش معناه يطلب جيشاً ويجمعه، ويجي ويلتجي أصلهما يجيء ويلتجيء خففاً للوزن.

باب الإعراب

وَإنْ[1] تُـرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإعْـرَابَا لِتَقْتَفِي فِي نُـطْقِـكَ الصَّـوَابَـا
فَـإنَّـهُ بِـالـرَّفْـعِ ثُـمَّ الْـجَـرِّ وَالنَّصْبِ والجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي[2]

الإعراب في اللغة هو: الإبانة، يقال: أعرب عما في نفسه إذا أبان، فأما الإعراب في صناعة النحو فهو: تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

---

(١) في الأصل «وإن ترادن» وهو تحريف.

(٢) و«إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين، و«ترد» فعل الشرط مجزوم بالسكون وفاعله ضمير المخاطب و«أن» مصدرية، و«تعرف» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لترد أي وإن ترد معرفة الإعراب، وفاعل تعرف ضمير المخاطب، و«الإعرابا» مفعول به لتعرف، «لتقتفي» اللام للتعليل، وتقتفي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام وسكن للوزن، والفاعل ضمير المخاطب و«في نطق» جار ومجرور متعلق بتقتفي، ونطق مضاف والكاف مضاف إليه، و«الصوابا» مفعول به لتقتفي «فإنه» الفاء واقعة في جواب الشرط، وإن حرف توكيد ونصب الهاء اسمها و«بالرفع» وما عطف عليه متعلق بقوله «يجري» الذي هو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل وفاعله ضمير الغائب والجملة في محل رفع خبر إن وجملة إن وما دخلت عليه في محل جزم جواب الشرط.

ووجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون، إلا أنه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها جعل له السكون إعراباً ليساوي إعراب الاسم.

والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة، لاستغنائه عن النصب والجر في قولك قائم زيد، وزيد منطلق، والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع، كقولك ضرب زيد عمراً، ومررت بزيد.

فَالرَّفْعُ والنَّصْبُ بِلاَ مُمَانِعِ ... قَدْ دَخَلا فِي الاسْمِ والمُضَارِعِ
وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالأَسْمَاءِ ... وَالجَزْمُ فِي الفعلِ بِلاَ امْتِرَاءِ[1]

اعلم أن وجوه الإعراب نوعان: خاص، ومشترك.

فالمشترك: الرفع والنصب وذلك لأن الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، يشتركان فيهما.

وأما الخاص فالجر، والجزم، فالجر يختص بالأسماء المتمكنة، والجزم يختص بالأفعال المضارعة. وإنما لم يدخل الجزم الأسماء: لأن

---

(١) «فالرفع» الفاء فصيحة والرفع مبتدأ، و«النصب» معطوف عليه، والباء في «بلا» حرف جر ولا بمعنى غير و«ممانع» مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله «دخل» والألف فاعل، و«في الاسم» جار ومجرور متعلق بدخل و«المضارع» معطوف على الاسم، و«الجر مبتدأ، وجملة «يستأثر» خبره و«بالأسماء» متعلق بيستأثر، و«الجزم» مبتدأ، و«في الفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«بلا امتراء» جار ومجرور متعلق بيستأثر.

الجزم حذف، ولا يليق بالأسماء لأنه يجحف بها والأفعال مستثقلة فلاق بها التخفيف، والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التنوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به[1].

وإنما لم يدخل الجر الأفعال: لأن الجر يدخل الاسم من أحد طريقين: إما بإضافة حرف إلى اسم، أو بإضافة اسم إلى اسم وكلاهما ممتنع في الأفعال لأن الغرض من وضع حروف الجر: أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر لتوصلها إليها، وهذا غير موجود في الأفعال، لأن الفعل لا يعمل في الفعل فلهذا امتنع دخول حرف الجر عليه.

وأما إضافة اسم إلى اسم، فالغرض من الاضافة التعريف أو التخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا غلام زيد، فقد عرفت الغلام بإضافته إلى زيد، وإذا قلت هذا جَلُّ[2] الفرس، فقد خصصت الجل بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه، ولا تخصصه بحال، فلهذا امتنع دخول الإضافة عليه.

وَالــرَّفْـعُ ضَمُّ آخِــرِ الحُــرُوفِ ... والنَّصْبُ بِــالفَتْـحِ بِــلاَ وُقُـوفِ
وَالـجَـــرُّ بِـــالْكَـسْـــرَةِ للتَّـبْـيِـيـنِ ... وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِـالتَّسْكِينِ[3]

---

(١) قال في الوسيط أجحف به: ذهبَ واشتد في الإضرار به.

(٢) الجل بفتح الجيم: ما تُغَطَّى به الدابة لتصان، وبضم الجيم: من كل شيء معظمه، وانظر الوسيط.

(٣) و«الرفع» مبتدأ، و«ضم» خبره وضم مضاف و«آخر» مضاف إليه وآخر مضاف و«الحروف» مضاف إليه، و«النصب» مبتدأ، و«بالفتح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«بلا وقوف» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار =

والعلة في أنه جعل الإعراب آخر الكلمة: أن الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء، (و) سبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته فلهذا جعل الإعراب في آخره.

وإنما سمي الضم: الرفع، لأن الضمة من الواو، ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الفم.

وسمي الفتح: نصباً لأن الفتح من الألف، والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك.

وسمي الكسر: جراً، لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلاً فكأنه مأخوذ من جر الحبل وهو سفحه[1].

وإنما سمي الجزم: جزماً، لقطع الحركة إذ الجزم في اللغة القطع كقولهم:جزمت اليمين أي قطعتها.

= والمجرور قبله، و«الجر» مبتدأ و«بالكسرة» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«للتبيين» جار ومجرور متعلق بما تعلق به ما قبله، و«الجزم» مبتدأ، و«في السالم» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للجزم، و«بالتسكين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(١) قال في الوسيط: «السفح»: سفح الجبل أسفله الذي يغلظ فيسفح فيه الماء.

باب التنوين[1]

وَنَـوِّنِ الإِسْمَ آلفَرِيـدَ المنْصَـرِفْ   إِذَا دَرَجْتَ قَـائِـلاً وَلَمْ تَقِفْ[2]

التنوين يختص بالاسم المنصرف لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمي منصرفاً. فكأن التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفاً، والصريف: صوت البكرة عند الاستقاء.

ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

أحدها: في الاسم المعرف بالألف واللام، لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر الاسم، ولام التعريف زيادة فاستثقل الجمع بين زيادتين.

---

(١) في نسخة أخرى «باب إعراب الاسم الفريد» وذكر المصنف في شرح تعريف الاسم: ومن خصائصه التنوين وقد تضمنته الملحة.

(٢) «ونون» الواو استئنافية، ونون فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و«الاسم» مفعول به، و«الفريد المنصرف» نعتان للاسم، «إذا» ظرف زمان ضمن معنى الشرط وناصبه الجواب على الأشهر، و«درجت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجوابها محذوف دل عليه قوله ونون، «قائلاً» حال من التاء في درجت، «ولم» الواو حاليه ولم حرف نفي، و«تقف» فعل مضارع مرفوع سكن للروي، والجملة في محل نصب حال أي ونون الاسم في حال درجك واستمرار قولك وفي حالة عدم وقفك.

والثاني: في أول المضافين، كقولك: غلام زيد، لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما، فلمَّا تنزل المضافان بمنزلة الاسم الواحد، وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف، كقولك: جاء عمر، وإنما لم يدخله التنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علماً أو كنية أو لقباً وكان موصوفاً بابن مضاف إلى علم، أو كنية، أو لقب، كقولك، جاء زيد بن بكر وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تأبط شراً، وكقولك جاء أبو محمد بن يزيد، وجاء أبو محمد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمد بن تأبط شراً، وكقولك في اللقبين: جاء تأبط بن تأبط شراً، وعلى هذا قول الشاعر:

٦ ـ فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللّهِ خَيْرُ لِـدَاتِهِ ذِئَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبِ[1]

فحذف التنوين من ذئاب وزيد لإضافة كل منهما إلى ابن، فأما حذف التنوين من أسماء فلكونه لا ينصرف.

والعلة في حذف التنوين في هذا الموضع أن التنوين ساكن، والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام فليتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن، فلهذا حذف التنوين.

---

(١) لم أعثر على قائله، ولدات جمع لدة، واللدة من ولد معك في وقت واحد، وانظر المعجم الوسيط ولقد ذكر المصنف الشاهد فيه.

فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك جاء محمد ابن الأمير ثبت التنوين وانكسر لالتقاء[1] الساكنين، لأن الأمير ليس بعلم ولا كنية ولا لقب، وكذلك إن قلت: ظننت زيداً ابن عمرو، أتيت بالتنوين وكسرته لالتقاء الساكنين من حيث أنه ليس بصفة للاسم الأول وإنما هو خبر عنه.

ومعنى قولنا:

إِذَا دَرَجْتَ قَائِلاً وَلَـمْ تَقِـفْ

لا تلحق التنوين بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بل تقف عليه بالسكون فتقول: جاء زيد، ومررت بزيد، لأن الوقف يساوق[2] الخط.

وَقِفْ عَلَى ٱلمنْصُوبِ مِنْهُ بالأَلِفْ   كَمِثْـلِ مـا تَكْتُبُـهُ لاَ يَخْـتَلِفْ
تَقُـولُ عَمْـرُو قَـدْ أَضَـافَ زَيْـدَا   وَخَـالِـدُ صَـادَ الغَـدَاةَ صَيْـدَا[3]

---

(١) في الأصل للتقاء وهو تحريف.

(٢) يساوق، قال في الوسيط ساوقه: فاخره في السوق، وباراه، وساق معه، وتابعه وسايره.

(٣) «وقف» الواو استئنافية، وقف فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب و«على المنصوب» جار ومجرور متعلق بقف، و«منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة المنصوب، والهاء في منه يعود على الاسم الفريد المنصرف و«بالألف» جار ومجرور متعلق بقف، «كمثل» الكاف زائدة ومثل نعت لمصدر محذوف أي وقف وقوفاً مثل، «ما تكتبه» ما مصدرية وتكتب فعل مضارع مرفوع والهاء مفعول به والفاعل ضمير المخاطب، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر أي: قف على الاسم المذكور وقوفاً مثل كتابتك له، و«لا يختلف» لا نافية يختلف فعل مضارع مرفوع سكن للروي وفاعله ضمير الغائب، وعلى ذلك تكون جملة =

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف؟ ولم يبدل من ضمة المرفوع واو؟ ولا من كسرة المجرور ياء؟

فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم. ألا ترى أنك لو وقفت على قولك مررت بغلام، فقلت بغلامي لتوهم السامع أن الغلام ملكك.

ولو أنه وقف على المرفوع بالواو فقال: جاء زيدو، لخرج عن أصل كلام العرب إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة.

وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى أنهم اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك فأبدلوا الواو باء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلو وجرو: أدل وأجر والأصل: أدلو وأجر ، ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظة على مقاييس الأصل.

وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ ... أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ
مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي ... وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ[1]

= لا يختلف مستأنفة، ويجوز أن تكون لا ناهية ويختلف مجزوم بها.
«تقول» فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير المخاطب، و«عمرو» مبتدأ و«قد» حرف تحقيق، و«أضاف» فعل ماض وفاعله يعود على عمرو والجملة خبر المبتدأ، و«زيداً» مفعول به لأضاف والجملة في محل نصب مقول القول، «وخالد» الواو حرف عطف، وخالد مبتدأ، وصاد فعل ماض والفاعل ضمير يعود على خالد والغداة منصوب على الظرفية وصيدا مفعول مطلق والجملة معطوفة على ما قبلها.

(١) و«تسقط» فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير المخاطب، و«التنوين» مفعول به منصوب، و«إن» حرف شرط وأضاف من أضفته فعل الشرط والتاء فاعل والهاء=

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التنوين فيها بما يغني عن إعادته[1].

= مفعول به، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله وتسقط الخ «أو» حرف عطف و «إن» حرف شرط و «تكن» فعل الشرط واسمها ضمير المخاطب وجملة «قد عرفته خبرها و «باللام» متعلق بعرفته وخبر الشرط محذوف كسابقه وجملة الشرط معطوفة على ما قبلها.

«مثاله» مثال مبتدأ والهاء مضاف إليه، وجملة جاء غلام الوالي خبر المبتدأ وجملة أقبل الغلام كالغزال معطوفة على ما قبلها.

(١) بقي بعد ذلك أن نقول: التنوين هو نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لاخطاً لغير توكيد وأنواعه أربعة.

أحدها: تنوين التمكين كزيد ورجل وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف.

الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات مثل صه ومه وسيبويه فما نون من هذه الأسماء فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة.

الثالث: تنوين المقابلة مثل «مسلمات» جعلوا التنوين في مقابلة النون في مسلمين.

الرابع: تنوين العوض وهو الذي جيء به عوضاً عن محذوف مثل جوار وغواش فالتنوين عوض عن الياء، وقد يكون عوضاً عن جملة كما في إذ في قولك: جاء زيد فحينئذ فرحت أي فحين إذ جاء زيد فرحت، وزاد جماعة تنوين الترنم مثل قوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن

الأصل العتابا وأصابا، وزاد بعضهم التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة مثل قوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ... كان فقيراً معدماً قالت وإنن

وانظر التوضيح حـ ١ ص ١٣ ـ ١٤.

باب الأسماء التي ترفع بالواو
وتسمى المعتلة

وَسِــتَّــةٌ تَــرْفَــعُــهَــا بِــالــوَاوِ   فِي قــولِ كُــلِّ عَــالِمٍ وَرَاوِي[1]

الواو تكون علامة الرفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال.

والثاني: في جمع المذكر السالم كقولك جاء المسلمون على ما سنشرحه في موضعه.

وَالنَّصْبُ فِيهَــا يَــا أُخَيَّ بِــالأَلِفْ   وَجَرُّهَا بِاليَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَــرِفْ[2]

---

(١) «وستة» الواو استئنافية، وستة مبتدأ وجاز الابتداء به لأنه موصوف أي وستة من الأسماء و «ترفع» فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير المخاطب و «ها» مفعول به والجملة خبر المبتدأ و «بالواو» متعلق بترفع وكذلك «في قول» وقول مضاف و «كل» مضاف إليه، وكل مضاف و «عالم» مضاف إليه و «راوي» معطوف على عالم.

(٢) و «النصب» مبتدأ، و «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للنصب، و «يا» حرف نداء، و «أخي» منادي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه، و «بالألف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها، وقد تقع الألف إعراباً في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع، وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، وفي التثنية، وفي جمع المذكر السالم.

وَهِي أَخُـوكَ وَأَبُـو عَمْـرٍ أَنَـا وَذُو وَفُـوكَ وَحَـمُـو عُثْـمَـانَـا
ثُـمَّ هَـنُـوكَ سَـادِسُ الأَسْـمَـاءِ فَٱحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ[1]

اعلم أن هذه الأسماء الستة ما عدا ذا مال يجوز أن تستعمل مفردة فتعرب كإعراب زيد في الرفع والنصب والجر، غير أن قولك: فوك، إذا استعملته مفرداً أبدلت من واوه ميماً فقلت: هـذا فمٌّ، ورأيت فماً، ونظرت إلى فمٍ.

وأما ذو فإذا كانت بمعنى صاحب فلا تستعمل إلا مضافة، فتجر ما بعدها وتعرب بالواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر.

ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال، وقد جاءت ذو بمعنى الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع، ولم

= المبتدأ و«جر» مبتدأ و«ها» مضاف إليه و«بالياء» متعلق بمحذوف خبر والجملة معطوفة على ما قبلها «فاعرف» الفاء زائدة، واعرف فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، وجملة اعترف معطوفة على جملة اعرف.

(١) «وهي» الواو استئنافية، وهي مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، و«أخوك» وما عطف عليه خبر المبتدأ «فاحفظ» الفاء واقعةفي جواب شرط مقدر، واحفظ فعل فاعله ضمير المخاطب، و«مقالي» مفعول به وياء المتكلم مضاف إليه و«حفظ» مفعول مطلق، وحفظ مضـاف و«ذي» مضاف إليـه، وذي مضاف والذكاء مضاف إليه.

يغيروا واوها على اختلاف مواقعها، فقالوا أنا ذو عـرفت، ورأيت ذو عرفت ومررت بذو عرفت ومنه قول الشاعر:

٧ ـ فَـإِنَّ الماءَ مَـاءُ أَبِي وَجَـدِّي   وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[١]

والبئر مؤنثة وعلى هذا كلامهم.

(١) البيت لسنان بن الفحل الطائي وأورده أبو تمام في ديوان الحماسة، ومعنى طويت: طي البئر: بناؤه بالحجارة.

والشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي وأجراه على غير العاقل لأن المعنى المقصود بذو في الموضعين البئر، وانظر الشاهد رقم ٥١ من التوضيح والشاهد رقم ٢٤٤ من الإنصاف وأمالي ابن الشجري حـ ٢ ص ٣٠٦، وشرح المفصل حـ ٣ ص ١٤٧ وحـ ٨ ص ٤٥ والخزانة حـ ٢ ص ٥١١ والتصريح حـ ١ ص ١٣٧ والهمع حـ ١ ص ٨٤ والدرر حـ ١ ص ٥٩ وشرح الأشموني حـ ١ ص ١٦٦.

باب حروف العلة

والـــواوُ واليَـــاءُ جَمِيعـــاً والأَلِفْ   هُنَّ حُروفُ ٱلاعْتِلَالِ ٱلمكْتَنِفْ[1]

هذه الأحرف الثلاثة التي هي الألف المنفتح ما قبلهـا، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضم ما قبلها: تسمى حروف الاعتلال، وحروف المد واللين.

والحركات الثلاث، التي هي الضمة والفتحة والكسرة، مجانسة لها.

وعند أكثر النحويين أن الحركات مأخوذة منها، ومتفرعة عنها.

وعند بعضهم أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات، احتجاجاً بأنه متى أشبعت الفتحة صارت ألفاً، والضمة صارت واواً، والكسرة صارت ياء، فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً لم يكونا حرفي اعتلال.

---

(١) و«الواو» مبتدأ، و«الياء» معطوف على الواو، و«جميعاً» حال من الواو والياء والألف أيضاً على قول من يجوز الحال من المبتدأ، و«الألف» معطوف على الواو، و«هن» مبتدأ ثان، و«حروف» خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، وحروف مضاف و«الاعتلال» مضاف إليه، و«المكتنف» نعت للاعتلال.

ومعنى المكتنف قال في القامـوس: كنفه: صـانه وحفـظه وحاطـه وأعانـه، وتكنفوه: أحاطوا به، والكنف: جانب الشيء.

فالمعنى أن حروف الاعتلال تقع في جانب غيرها لأنها لا توجد إلا بعد شيء تقدم عليها فهي في جانبه.

إعراب الاسم المنقوص

وَٱلْيَاءُ فِي القَاضِي وَفِي ٱلمسْتَشْرِي سَـاكِنَـةٌ فِي رَفْعِهَـا وَٱلْـجَـرِّ
وَتُفْتَـحُ الـيَـاءُ إِذَا مَـا نُصِبَـا نَحْـوُ لَقِيتُ القَاضِيَ ٱلمهَـذَّبَـا[١]

اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة يسمى منقوصاً وتكون ياؤه ساكنة في رفعه وجره، ولهذا يسمى منقوصاً، لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب وهما الضمة والكسرة.

وكان الأصل في إعراب المرفوع منه نحو جاء القاضي (أن يكون بضمة ظاهرة لكنه أعرب[٢]) بضمة مقدرة منوية في آخره.

---

(١) و«الياء» مبتدأ، و«في القاضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للياء، و«في المستشري» معطوف على ما قبله، و«ساكنة» خبر المبتدأ، و«في رفعها» جار ومجرور متعلق بساكنة، و«الجر» معطوف على رفع و«تفتح» فعل مضارع مبني للمجهول، و«الياء» نائب فاعل، و«إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، و«ما» زائدة، و«نصبا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير يرجع إلى ما ذكر من القاضي والمستشري والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجوابها دل عليه قوله وتفتح الياء، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، و«لقيت» فعل وفاعل و«القاضي» مفعول به، و«المهذبا» نعت للقاضي، والمستشري: هو الذي يطلب شراء المتاع.

(٢) هذه إضافة لا بد منها ليستقيم المعنى.

وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور منه (أن يكون بكسرة ظاهرة لكنه أعرب[1]) بكسرة مقدرة منوية في الياء يتبعها التنوين.

ولكن حذفت منه الضمة والكسرة لاعتلال حرف الإعراب منه الذي هو الياء، فيشترك الرفع والجر في هذه المواطن حسب[2].

وأما نصب هذا النوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء لخفة الفتحة.

فإن اضطر شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص، في حالة رفعه، أو جره جاز له كقول ابن الرقيات.

٨ - لَا بَارَكَ اللّهُ فِي الغَوانِيِ هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[3]

فحرك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشعر.

ومنه قول جرير:

٩ - فَيَوْماً يُوَافِينِي ٱلْهَوَى غَيْرَ مَاضِيِ وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[4]

* * * *

---

(١) إضافة أخرى ليستقيم الكلام.

(٢) حسب بفتح فسكون فضم اسم بمعنى كاف.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من شواهد سيبويه حـ ٢ ص ٥٩، والمقتضب حـ ٣ ص ٣٥٤، والمحتسب حـ ١ ص ١١١ والخصائص حـ ١ ص ٢٦٢، وحـ ٢ ص ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري حـ ٢ ص ٢٢٦.
والمغني حـ ١ ص ٢٦٨ الشاهد رقم ٤٤٣، وهمع الهوامع حـ ١ ص ٥٣، والدرر حـ ١ ص ٣٠ وشرح المفصل حـ ١٠ ص ١٠١.
والغواني: جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بحسنها وجمالها عن الزينة
والشاهد فيه: تحريك الياء من «الغواني» بالكسر وإجرائها على الأصل ضرورة.

(٤) البيت من شواهد سيبويه حـ ٥٢ ص ٥٩ والمقتضب حـ ١ ص ١٤٤، وحـ ٣ ص ٣٥٤ والخصائص حـ ٣ ص ١٥٩، وأمالي ابن الشجري حـ ١ ص ٧٦ وشرح المفصل لابن يعيش حـ ١٠ ص ١٠١ وشرح شواهد شروح الألفية =

وَنَــوِّنِ آلـمنـكَّــرَ المنْقُــوصَــا ... فِي رَفْعِــهِ وَجَــرِّهِ خُـصُــوصَــا
تَـقُــولُ هَــذَا مُشْتَــرٍ مُخَــادِعُ ... وَآفْـزَعْ إِلَى حَـامٍ حِمَـاهُ مَانِعُ[1]

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرفاً بالألف واللام، كالقاضي والوالي.

والثاني: أن يكون مضافاً، كقولك: قاضي مكة، ووالي البصرة، وهذان النوعان تسكن ياؤهما في الرفع والجر وتفتح في النصب.

القسم الثالث: أن يأتي منكراً كقولك: قاض ووال، فتحذف ياؤه في الرفع والجر، ويقتصر فيه على التنوين في آخره، كقولك: هذا قاض

= للعيني حـ ١ ص ٢٢٧ وشرح الأشموني حـ ١ ص ١١١.
ورواية الخصائص وابن يعيش: فيوماً يجازين الخ. . ورواية المقتضب: فيوماً يجارين الخ.
والغول: كل ما أخذ الإنسان من حيث لا يدري فأهلكه، وتغول الأمر: تناكر وتشابه وأشكل.
والشاهد فيه تحريك الياء بالكسر من ماضي للضرورة.

(١) و «نون» فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و «المنكر» مفعول به، و «المنقوصا» صفة للمنكر و «في رفعه» جار ومجرور متعلق بنون، و «جره» معطوف على رفعه، و «خصوصاً» بمعنى خاصة مفعول مطلق لفعل محذوف أي أخص المنون المنقوص بالتنوين خصوصاً.
و «تقول» فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير المخاطب، و «هذا» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و «مشتر» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، و «مخادع» صفة لمشتر، و «افزع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب، و «إلى حام» جار ومجرور متعلق بافزع، و «حماه» مبتدأ والهاء مضاف إليه و «مانع» خبر المبتدأ.

يا فتى، ومررت بقاض عادل، وإنما حذفت ياؤه لسكونها وسكون التنوين الذي وجب إلحاقه به عند إفراده. فإذا حل في موضع منصوب ثبتت ياؤه ونون، كقولك ما رأيت قاضياً عادلاً، فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرفاً وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه.

وإن كان منكراً وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء كقولك: هذا قاض ومررت بقاض، ووقفت عليه في حال النصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه فقلت: رأيت قاضياً، كما تقول رأيت زيداً، هذا هو الاختيار فيهما.

وقد وقف بعضهم على المعرف المرفوع والمجرور بحذف الياء فقال: هذا القاض، ومررت بالقاض، ووقف آخرون على المنكر المرفوع والمجرور بالياء فقالوا: هذا قاضي ومررت بقاضي، والله تعالى أعلم.

وهَكَـذَا تَفْعَلُ فِي يَـاءِ الشَّجِي ... وَكُـلِّ يـاءٍ بَعْـدَ مَكْسُـورٍ تَجِي
هَـذَا إِذَا مَـا وَرَدَتْ مُـخَفَّـفَـهْ ... فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي المعْرِفهْ[1]

---

(١) «وهكذا» الواو: عاطفة، والهاء: حرف تنبيه، والكاف: حرف جر وتشبيه، وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تفعل و«تفعل» فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير المخاطب، و«في ياء» جار ومجرور متعلق بتفعل، وياء مضاف و«الشجي» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل، و«كل» معطوف على ياء الشجي، وكل مضاف و«ياء» مضاف إليه، و«بعد» ظرف مكان، وبعد مضاف و«مكسور» مضاف إليه، وبعد متعلق بقوله «تجي» وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، و«هذا» مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل أو نحوه، و«إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، و«ما» زائدة، وجملة «وردت» في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب =

قد قدمنا القول في أن المنقوص ما جمع الثلاثة شرائط وهي:

أن يكون آخره ياء، مخففة، قبلها كسرة،

ومتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاثة، سكنت ياؤه في الرفع والجر، سواء قلت حروفه مثل: الشجي والعمي، أو كثرت مثل القاضي والمستشري والمستقصي، فإن عُدِمَ شرط من الشرائط الثلاثة كان الإسم صحيحاً، ولحقت ياءه الضمة والكسرة، وذلك بأن تكون ياؤه مشددة، مثل: ياء عليٌّ، وكسريٌّ، وقمريٌّ.

أو يكون ما قبلها ساكناً نحو: ظبْي، وجدْي، وسقْي، فاعرف ذلك إذا ذكر.

= إذا محذوف دل عليه ما قبله، و«مخففة» حال من فاعل وردت وهو ضمير يرجع إلى الياء، «فافهم» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره إن علمت ذلك، وافهم فعل أمر وهو جواب الشرط والفاعل مستتر والهاء مفعول به و«عني» جار ومجرور متعلق بافهم، و«فهم» مفعول مطلق وهو مضاف و«صافي» مضاف إليه، وصافي مضاف و«المعرفة» مضاف إليه.

باب المقصور من الأسماء

وَلَيْسَ لـلإعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ مِـنَ الأَسَـامِي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرْ
مِثَـالُـهُ يَحْيَى وَمُـوسَى وَٱلعَصَـا أَوْ كَحَيـاً أَوْ كَـرَحًى أَوْ كَحَصَـا
فَـهَـذِهِ آخِـرُهَـا لا يَـخْـتَـلِفْ عَلى تَصَارِيفِ الكَلَامِ آلمؤْتَلِفْ[1]

---

(١) «ليس» فعل ماض ناقص، و«للإعراب» جار ومجرور متعلق بأثر الآتي، «فيما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس، وما موصوله، و«قد» حرف تحقيق، وجملة «قصر» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و«من الأسامي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حـال من نائب فـاعل قصر و«أثـر» اسم ليس، والتقدير: وليس أثر للإعراب حاصلاً فيما قصر حال كون ما قصر من الأسامي و«إذا ذكر» إذا ظرفية ضمنت معنى الشرط، وذكر فعل الشـرط، والجواب محذوف دل عليه ما قبله وجملة ذكر في محل جر بإضافة إذا إليها. «مثال» مبتدأ و«الهاء» مضاف إليه، ويحيى» خبر المبتدأ و«موسى والعصا» معطوفان على يحيى، «أو» حرف عطف، والمعطوف محذوف دل عليه الجار والمجرور بعده والتقدير: أو الذي يكون، «كحيا» جار ومجرور متعلق بصلة المعطوف المحذوف، «أو كرحى أو كحصى» إعرابها كـإعـراب أو كحيا، «فهذه» الفاء تفريعية، «هذه» الهاء حرف تنبيه، وذه مبتدأ، و«آخر» مبتدأ ثان و«ها» مضاف إليه، و«لا» نافية، و«يختلف» فعل مضارع مرفوع وسكن للروي وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى آخرها، والجملة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، و«على تصاريف» جار ومجرور متعلق بيختلف، =

الاسم المقصور هو كل اسم كان آخره ألفاً ملساء لا تتبعها همزة، فيكون في تصاريف مواقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، ولهذا سمي مقصوراً، لأنه حبس عن الحركة، إذ المقصور في اللغة هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ثم إن الأسماء المقصورة تنقسم قسمين:

أحدهما: ما يدخله التنوين كقولك: رحا، وحيا، وقفا، وندا.

والثاني: ما لا يدخله التنوين، إما لكونه معرفاً بالألف واللام مثل: الحيا والندا والحصا والعصا، وإما لكونه لا ينصرف مثل: موسى وعيسى وسلمى وسعدى ودينا وأخرى، وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع والنصب والجر، كما قال سبحانه في المنون منهما: ﴿يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذلك فقس.

= وتصاريف مضاف و«الكلام» مضاف إليه، و«المؤتلف» نعت للكلام، ومعنى الحيا: المطر، وتصاريف الكلام: تحويله من الرفع إلى النصب أو الجر، والمؤتلف: معناه: المنتظم أي المركب المفيد.

باب التثنية

وَرَفْــعُ مَــنْ[1] ثَنَّيْتَــه بِــالأَلِـفِ كَقَـوْلِكَ الـزَّيْدانِ كَـانَا مَـأْلِفي[2]

الاسم المثنى: هــو الاسم الـدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل ومن لا يعقل.

ولا تدخل على فعل ولا حرف، فأما قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بتثنية يقوم ويذهب، ولا الألف فيهما ألف التثنية بدليل ثبوتها في

---

(١) في نسخة أخرى «ورفع ما» بدلاً من «رفع من» وكلاهما جائز لأن التثنية يشترك فيها من يعقل ومن لا يعقل.

(٢) «رفع» مبتدأ، و«من» اسم موصول مضاف إليه، و«ثنيته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و«بالألف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«كقولك» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، «الزيدان» مبتدأ وهو مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «كانا» كان فعل ماض ناقص والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع، و«مألفي» مألف خبر كان وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة كان وما دخلت عليه في محل رفع خبر المبتدأ وهو الزيدان، وجملة الزيدان كانا مألفي في محل نصب مقول القول.
والمألف: ما يألفه الإنسان، ويشتاق إليه، ويحن لرؤيته إذا فارقه.

كل حال، بل الألف اسم هو ضمير الفاعلين، كالألف في قاما، وذهبا.

فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره، ثم زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً.

وفي هذه الألف ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع.

ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبت ياء الاسم المنقوص إذا ثنيته، في مثل قولك: جاء القاضيان، لأن هذه الياء ثبتت في حالة النصب لخفة الفتحة فيها فلهذا أثبتت في التثنية.

وَنَصْبُهُ وجَرُّهُ بِاليَاءِ بِغَيْرِ إشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ
تَقُولُ زَيْدٌ لَابِسٌ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ اليَدَيْنِ[1]

النصب يؤاخي الجر، ولذلك أميلت الألف إلى الياء، واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور، وذلك مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني وغلامي.

فالكاف والهاء والياء: يقعن تارة ضميراً للمجرور، وتارة ضميراً

---

(١) «نصبه» مبتدأ ومضاف إليه، و«جره» معطوف على نصبه، و«بالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«بغير» متعلق بما تعلق به ما قبله، وغير مضاف و«إشكال» مضاف إليه، و«لا مراء» معطوف على إشكال و«تقول» فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير المخاطب، و«زيد» مبتدأ و«لابس» خبره، و«بردين» مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و«خالد» مبتدأ، و«منطلق» خبر ومنطلق مضاف واليدين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وجملة خالد منطلق اليدين معطوفة على ما قبلها.

للمنصوب، فلهذا اشترك النصب والجر في علامة التثنية، وجعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب أو الجر.

والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة: التثنية، والجمع بالواو والنون، والجمع الذي بالألف والتاء، وفي الأسماء التي لا تنصرف.

ثم اعلم أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمة فإن آخرها حذف في التثنية، فقالوا في تثنية هذا، وذا، والذي، والتي: هذان، وذان، واللذان، واللتان، هذا في حالة الرفع.

وقالوا في النصب والجر: هذين، وذين، واللذين، واللتين، وهو مما شذ عن أصله، ولهذا قال المحققون من النحويين. إن هذه الأسماء مشبهة بالمثنى لا أنها مثناة على الحقيقة.

فإن قيل: لم حذفت ياء الذي في التثنية، وأقرت ياء الشجي في التثنية، وكلا الياءين مخففة مكسور ما قبلها؟

فالجواب عنه: أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حالة النصب، فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح، فثبتت في التثنية.

وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال فضعفت بهذا السبب فحذفت.

فإن ثنيت اسماً مقصوراً، فإن كان ألفه رابعة فصاعداً قلبته ياء في التثنية، كقولك في تثنية موسى وحبلى في الرفع: موسيان، وحبليان،

وفي النصب والجر: موسيين، وحبليين.

وإن كانت ألفه ثالثة: رددتها إلى أصلها واواً كان أو ياء، والطريق إلى معرفة أصلها: أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها فهي من ذوات الياء.

فعلى هذا تقول في تثنية قفا وعصا: قفوان وعصوان، لأن تصريف الفعل منهما، قفوت وعصوت، وتقول في تثنية هدى ورحى: هديان ورحيان لأنهما من هديت ورحيت.

وإن ثنيت الاسم الممدود: أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف، فتقول في تثنية حمراء وحسناء: حسناوان وحمراوان.

وفي تثنية سماء وكساء: سماءان وكساءان.

وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً فقال: سماوان وكساوان والأول أجود وأفصح.

وَتُلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّيَ مِنَ ٱلمفَارِيدِ[1] لِجَبْرِ الوَهْنِ[2]

---

(١) في نسخة «من المقادير» بدلاً من المفاريد.

(٢) و«تلحق النون» فعل وفاعل، و«بما» جار ومجرور متعلق بتلحق وما موصولة، و«قد» حرف تحقيق، و«ثنى» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود إلى ما والجملة صلتها و«من المفاريد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نائب فاعل ثني، و«لجبر» متعلق بتلحق، وجبر مضاف والوهن مضاف إليه.

نون التثنية دخلت في الاسم المثنى، عوضاً من الحركة والتنوين، اللذين كانا في الاسم المفرد، وإلى هذا أشرنا بقولنا: «لجبر الوهن» وكان أصلها السكون إلا أنه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم الساكنين إذا التقيا أن يكسر الأول منهما إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها كسرت النون.

ثم اعلم أن نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء:

أحدها: أن حركتها لازمة.

الثاني: أنها ثبتت في الوقف.

والثالث: أنها ثبتت مع الألف واللام[1].

---

(١) بقي أن نقول أن نون المثنى تسقط عند الإضافة مثل غلاما زيد، وسلمت على غلامي زيد. هذا ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط هي:
الأول: أن يكون اسماً مفرداً فلا يثنى الفعل ولا المثنى ولا الجمع.
الثاني: أن يكون معرباً فلا يثنى المبني.
والثالث: ألا يكون مركباً إسنادياً ولا مزجياً، فلا يثنى نحو شاب قرناها، وبعلبك.
الرابع: أن يكون منكراً فإذا أردت أن تثني العلم قصدت تنكيره أولاً ثم تثنيته.
الخامس: أن يكون متفقاً في اللفظ والوزن نحو: زيد وزيد، وخالد وخالد.
السادس: أن يكون متفقاً في المعنى فلا تقول: السبعان تثنية السبع الحقيقي والرجل الشجاع.
السابع: أن يكون لما ثنيته ثان في الخلق فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم القمران فيسمى تغليباً.
الثامن: ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، فلا يصح أن تقول: زيد وعمرو في الكرم سواءان، لأنهم استغنوا عن تثنية سواء بتثنية سي فتقول: زيد وعمرو سيان لا سواءان.

باب جمع التصحيح

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ
فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعْ ... مِثْلُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ
تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى ... وَسَلْ عَنِ الزَّيْدَيْنِ هَلْ كَانُوا هُنَا[1]

---

(١) و«كل» مبتدأ و«جمع» مضاف إليه و«صح» فعل ماض، و«فيه» جار ومجرور متعلق بصح و«واحدة» فاعل صح ومضاف إليه، والجملة نعت لجمع، و«ثم» حرف عطف، و«أتى» فعل ماض، و«بعد» ظرف متعلق بأتى، وبعد مضاف و«التناهي» مضاف إليه و«زائدة» فاعل أتى ومضاف إليه، «فرفعه» الفاء واقعة في خبر المبتدأ، ورفع مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، و«بالواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وهو كل، و«النون تبع» جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله فرفعه بالواو، و«مثل» خبر لمبتدأ محذوف، ومثل مضاف لقول محذوف أي مثل قولك و«شجاني» فعل ماض اتصل به نون الوقاية والياء مفعول به، و«الخاطبون» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و«في الجمع» جار ومجرور متعلق بقوله الخاطبون، و«نصب» مبتدأ و«الهاء» مضاف إليه و«جره» معطوف على نصبه، و«بالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ و«عند» ظرف مكان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وعند=

الجمع بالواو والنون يختص في غالب الأحوال بذكور من يعقل، ويسمى: الجمع الصحيح، والجمع السالم، لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه، ويسمى أيضاً الجمع على هجاءين، لأنه تارة يكون بالواو، وتارة يكون بالياء.

فأما قوله جل ثناؤه إخباراً عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فإنهما جمعا بالياء والنون، وليس مما يعقل.

لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل: جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام.

ومثله قوله تعالى حكاية عن النملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

لما أضاف إلى النملة القول، وإلى الكواكب والنيرين السجود، والقول والسجود يختصان بمن يعقل جمعهم جمع من يعقل.

وقد جمع مما لا يعقل ألفاظ بالواو والنون، ويسمى هذا النوع: جمع التعويض كما قال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

= مضاف و«وجميع» مضاف إليه، وجميع مضاف، و«العرب» مضاف إليه، و«العرباء» نعت للعرب، و«تقول» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب، و«حي» فعل أمر مبني على حذف الياء وفاعله ضمير المخاطب، والنازلين مفعول به لحي، و«في منى» جار ومجرور متعلق بالنازلين، و«سل» فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و«عن الزيدين» جار ومجرور متعلق بسل، و«هل» اداة استفهام مبني على السكون، و«كانوا هنا» كان واسمها الواو، وخبرها هنا.

[الحجر: ٩١]، وكقوله سبحانه: ﴿عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] وهما جمع عضة وعزة، وكقولهم في جمع سنة وبرة وثبة وكرة وقلة وأرض: سنون وثبون وبرون وكرون وقلون وأرضون.

وحكم هذا الجمع أن يكون في الرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد.

والياء علامة النصب أو الجر، وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد.

ومن حكم هذا الجمع أن يضم ما قبل الواو منه، ويكسر ما قبل الياء إلا في الجمع المقصور فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع ليدل على الألف المحذوفة كما قال سبحانه وتعالى في جمع الأعلى: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وفي جمع المصطفى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ ٱلمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [صٓ: ٤٧]، ففتح اللام والفاء اللذين هما قبل علامة الجمع، وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع لقولهم في الرفع القاضون، وفي النصب والجر: القاضين، وإنما حذفت لامتناع دخول الضم والكسر على هذه الياء.

ويجمع بالواو والنون كل اسم سمي به المذكر العاقل، أو وصف به إلا ما كان آخره هاء التأنيث مثل: طلحة وضحكة، أو كان من الصفات على وزن فَعلان الذي مؤنثه فعلى مثل: عطشان وسكران، أو على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل: أبيض وأحمر، فأما أفعل الذي للتفضيل

فيجوز جمعه بالواو والنون، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

ومعنى قولنا: ونصبه وجره بالياء: عند جميع العرب العرباء أي لم تختلف العرب في الإعراب لهذا الجمع، أي أن رفعه بالواو، ونصبه وجره بالياء، كما اختلفت في إعراب المثنى فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله وعليه حمل بعضهم: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] ومنه قول الملتمس:

١٠ ـ فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا[1]

وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنَّى تُكْسَرُ[2]

إنما فتحت نون الجمع، وكسرت نون التثنية ليفصل بينهما،

---

(١) البيت ورد في مختارات ابن الشجري ص ٣٢ وهو من شواهد الأشموني جـ ١ ص ٧٩ وشرح المفصل جـ ٣ ص ١٢٨.
ومعنى أطرق. أمال رأسه إلى صدره وسكت، ومساغاً: ساغه واستساغه: عده سائغاً ولا أستسيغ الطعام: لا أقبله.
ومحل الاستشهاد في قوله «لناباه» حيث أجراه بالألف مع وجود حرف الجر، وكان من حق الكلام أن يقول لنابيه، قال الأشموني في تنبيهاته: «في المثنى وما ألحق به لغة أخرى هي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة قال الشاعر: فأطرق» الخ وانظر الأشموني ١/٨٩.

(٢) (ونونه) الواو استئنافية، ونون مبتدأ، والهاء مضاف إليه، و«مفتوحة» خبر المبتدأ، و«إذ» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب معمول لمفتوحة و«تذكر» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، «والنون» الواو استئنافية، والنون مبتدأ، و«في كل»=

وخصت نون الجمع بالفتح، لأن الفتحة أخف من الكسرة، والتثنية أخف من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الأخف للأثقل، والأثقل للأخف.

وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الإِضَافَةْ نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةْ
وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا[1]

إعلم أن نون التثنية ونون الجمع يسقطان في الإضافة كما يسقط فيها التنوين، وذلك كقولك جاء غلاما زيد، ومسلمو مكة.

فإن قيل: فلم ثبتت هاتان النونان مع الألف واللام، ولم تثبتا في

= جار ومجرور متعلق بتكسر الآتي، وكل مضاف و«مثنى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، وجملة «تكسر» خبر المبتدأ.

(١) و«تسقط النونان» فعل وفاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و«في الإضافة» جار ومجرور متعلق بتسقط، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف إلى قول محذوف أي وذلك نحو قولك، و«رأيت» فعل وفاعل، و«ساكني» مفعول به لرأى البصرية منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، و«الرصافة» مضاف إليه، وجملة رأيت في محل نصب مقول القول المحذوف، و«قد» حرف تحقيق، و«لقيت» فعل وفاعل و«صاحبي» مفعول به وهو مضاف و«أخينا» مضاف إليه، «فاعلمه» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف أي إذا عرفت ما ذكر فأعلمه، واعلم فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب والهاء مفعول به، و«في حذفهما» جار ومجرور متعلق باعلم، و«يقيناً» مفعول مطلق لا علم مثل قعدت جلوساً.
والرصافة: كل منبت بالسواد، وغلب على محلة ببغداد كما قال على ابن الجهم:

عيون المها بين الرصافة والجسر جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري

الإضافة، والتنوين لا يثبت مع واحد منهما؟

والجواب عنه: أن الإضافة زيادة فألحقت بآخر الاسم كنون التثنية والجمع، فاستثقل أن يوالي بين زيادتين، وليس كذلك الألف واللام، لأنهما يلحقان الاسم من أوله، والنون تلحقه من آخره، فلما افترقت الزيادتان سهل أن يجمع بينهما[1].

---

(١) بقي أن نذكر أن المصنف أشار إلى بعض ما يلحق بجمع المذكر السالم عند حديثه عن «عضين» و«عزين» وهما جمع عضة وعزة، ومثلهما كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير ونضيف إلى ذلك: عشرين إلى تسعين، ويلحق بالجمع المذكر كذلك أهلون، وعالمون، وعليون، وأولو، وقد ذكر المصنف أرضين.

باب جمع المؤنث السالم

وَكُــلُّ جَمْـعٍ فِيــهِ تَـاءٌ زَائِــدَهْ فَـارْفَعْهُ بـالضَّمِّ كَـرَفْـعِ حَـامِـدَهْ
وَنَــصْبُــهُ وَجَــرُّهُ بِــالــكَـسْــرِ نَحْوُ: كَفَيْتُ ٱلمسْلِمَاتِ شَرِّي[1]

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات إحداها: التـاء التي تظهـر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك نحو: مسلمة وسلمة وقائمة وشجرة.

---

(١) «وكل» الواو للاستئناف، وكل مبتدأ، و«جمع» مضاف إليـه، و«فيه» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«تاء» مبتدأ مؤخر، و«زائدة» نعت لتاء، والجملة في محل رفع نعت لجمع، «فارفعه» الفاء واقعة في خبر المبتدأ، وارفع فعل أمر، والهاء مفعول به وفاعله ضمير المخاطب، الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بالضم» جار ومجرور متعلق بارفع، و«كرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي ارفعه بالضم رفعاً كائناً كرفع، ورفع مضـاف، وحامده مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الروي، و«نصب» مبتدأ و«الهاء مضاف إليه، و«جره» معطوف على نصبه، و«بالكسر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«نحو» خبر مبتدأ محذوف، و«كفيت» فعـل وفاعـل والجملة في محل نصب مقـول القول المحـذوف، و«المسلمات» مفعول أول لكفى من كفيت، و«شري» مفعول ثان لكفى والياء مضاف إليه.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة في مثل قولك: سلمى وسعدى وذكرى ودنيا.

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة في مثل قولك: حسناء، وحمراء، وبيضاء.

وتجمع هذه الأنواع الثلاثة، بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع: جمع التأنيث السالم، ويشترك فيه من يعقل من المؤنث، وما لا يعقل، كقولك في جمع فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء: فاطمات، وشجرات، وسعديات، وحسناوات.

فإن قيل: لم حذفت الهاء من فاطمة وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة ولا الممدودة في هذا الجمع والكل علامات للتأنيث؟

فالجواب عنه أن العلامة التي في فاطمة تجانس التاء الثابتة في الجمع فحذفت لئلا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع فلهذا أثبتت.

وحكم إعراب هذا الجمع: أن تضم تاؤه في الرفع، وتكسر في النصب والجر، وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء إلا ما كان على وزن فعلاء التي مذكرها أفعل كبيضاء وخضراء، أو على وزن فعلى التي مذكرها فعلان مثل سكرى وغضبى، فلا يجوز أن تقول في جمع بيضاء وسكرى: بيضاوات ولا سكراوات، كما لم يجمع مذكر هذين النوعين

بالواو والنون فيقال في جمع أبيض: أبيضون، ولا في جمع سكران: سكرانون لأن كل ما لم يجمع مذكره بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وكل صفة لمذكر لا يعقل يجمع أيضاً بالألف والتاء كقولك: جبال راسيات، وسيوف مرهفات، وأسود ضاريات.

وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل بالألف والتاء، وذلك مما يؤخذ سماعاً ولا يقاس عليه كقولهم في جمع حمام ومقام وإيوان وسرادق وساباط وهاوون: حمامات ومقامات وإيوانات وسرادقات وساباطات وهاوونات.

وكما قالوا في جمع المحرم وشعبان ورمضان وشوال وذي القعدة وذي الحجة وابن عرس وابن آوى: محرمات وشعبانات ورمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة وبنات عرس وبنات آوى.

وإن كان الاسم المؤنث ممدوداً قلبت الهمزة في جمعه واواً، كقولك في جمع حسناء وصحراء: حسناوات وصحراوات.

وإن كان مما ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء: حذفت التاء، وردت[1] الألف إلى أصلها على ما بيناه في باب التثنية[2]،

---

(١) في نسخة: قلبت.

(٢) قوله على ما بيناه الخ أي بقوله هناك: وإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها واواً كان أو ياء، والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها فهي من ذوات الياء.

فتقول في جمع غزاة وقناة: غزوات وقنوات لأن أصل ألفها الواو وتقول في جمع فتاة ودواة: فتيات ودويات لأن أصل ألفها الياء فاعرف ذلك وقس عليه.

باب جمع التكسير

وَكُـلُّ مَـا كُسِّـرَ فِي الجُمُـوعِ　　كَـالأُسْـدِ وَالأَبْيَـاتِ والـرُّبُـوعِ
فَهْـوَ نَظِيـرُ الفَـرْدِ فِي الإِعْـرَابِ　　فَـاسْمَعْ مَقَـالِي وَاتَّبِعْ صَـوَابِي[1]

الجمع جمعان: جمع تكسير، وجمع سلامة.

فجمع السلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد، وقد مضى شرحه في جمع المذكر والمؤنث.

وأما جمع التكسير: فهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد، وسمي

---

(١) «وكل» الواو استئنافية، وكل مبتدأ وهو مضاف و«ما» مضاف إليه وهي نكرة بمعنى اسم و«كسر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر والجملة نعت لما، و«في الجموع» جار ومجرور متعلق بكسر، و«كالأسد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كالأسد، و«الأبيات والربوع» معطوفان على الأسد، «فهو» الفاء واقعة في خبر المبتدأ وهو كل، وهو مبتدأ، و«نظير» خبر المبتدأ، والجملة خبر المبتدأ، الذي هو كل، ونظير مضاف، و«والفرد» مضاف إليه، و«في الإعراب» جار ومجرور متعلق بنظير، «فاسمع» الفاء داخلة في جواب شرط مقدر أي إذا عرفت ما قلته فاسمع، واسمع فعل أمر والفاعل ضمير مستتر، و«مقال» مفعول به والياء مضاف إليه، وجملة واتبع صوابي» معطوفة على جملة فاسمع مقالي.

جمع تكسير لأن لفظ الواحد تكسر فيه كما يكسر الإناء ثم يُصاغ صيغة أخرى.

والتغيير الذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب.

أحدها: بزيادة كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.

والثاني: بنقصان كقولك في جمع كتاب وإزار: كتب وأزر.

والثالث: بتغيير الحركة والسكون كقولك في جمع رهن وسقف وأسد: رهن وسقف وأسد[1].

وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب الواحد، في اعتقاب حركات الرفع والنصب والجر عليه.

وفي جمع التكسير ما يُوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهم المبتدئ أنه من قبيل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النصب، وذلك مثل أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التكسير ويدخل تاءها النصب، فتقول أنشدت أبياتاً من الشعر، وجمعت أقواتاً للشتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد.

والدلالة على أنها جمع تكسير: أن لفظ واحدها الذي هو بيت

---

(١) قد ورد جمع التكسير بلا زيادة ولا نقصان ولا تغيير في الحركة والسكون مثل كلمة «فلك» فقد جاءت مفردة في قوله تعالى: ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾ [هود: ٣٧]، وجاءت جمعاً في قوله تعالى: ﴿الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره﴾ [الجاثية: ١٢]، وقد يقال إن هذه الكلمة قد دخل عليها التغيير تقديراً، فهي في المفرد كقفل، وفي الجمع كحضر.

وميت وقوت لم يسلم في هذا الجمع.

وإنما لم تتضمن هذه «الملحة» شرح أبنية التكسير لأن شيخنا أبا القاسم[1] النحوي رحمه الله كان يقول: «فسدت ألسنة العامة إلا في نوعين وهما: الجمع، والتصغير» إلا أن في بعض أبنية الجموع ما يغلط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه، ولهذا أوردناها هنا نبذاً من شرحه.

وجملة القول أن جمع التكسير ينقسم قسمين:

قسم وضع لأقل العدد.

وقسم وضع للكثرة.

وحد القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وحد الكثير: ما جاوز ذلك.

فأبنية جمع القلة أربعة:

أحدها: أفعل كقولك كلب وأكلب، وثوب وأثوب.

والثاني: أفعال نحو حمل وأحمال، وجمل وأجمال.

والثالث: أفعلة كقولك حمار وأحمرة، ورداء وأردية.

والرابع: فعلة كقولك في جمع علي وصبي: علية وصبية.

---

(١) هو أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي الفضل القصباني النحوي البصري كان واسع العلم غزير الفضل إماماً في اللغة وإليه كانت الرحلة في زمانه أخذ عنه الحريري والخطيب التبريزي وصنف كتاباً في النحو، وحواشي الصحاح والأمالي وغيرها، وتوفي سنة ٤٤٤ هـ.

وأما أبنية جمع الكثرة فكثيرة جداً، وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناء.

وأقسام أبنية الأسماء أربعة:

ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وما زاد على ذلك.

فأما الثلاثية فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية:

أفعل نحو ثوب وأثوب، وزمن وأزمن.

وأفعال نحو جمل وأجمل، وكبد وأكباد.

وفعول نحو أسد وأسود، وشسع[1] وشسوع.

وفعال نحو رجل ورجال، وحبل وحبال، وثوب وثياب، وقد جاء شيء منها على «فعولة» نحو فحل فحولة، وبعل بعولة، وعلى «فعالة» نحو حجر وحجارة، وذكر وذكارة، وعلى «فعال» نحو رحل ورحال، وفرير «وفرار» وهو ولد البقرة الوحشية، وعلى فعال كقولهم ظئر[2] وظؤار، وعلى «فعلان» نحو ذئب وذؤبان[3]، وذكر وذكران وعلى فعلان نحو عبد وعبدان، وعلى فعله نحو ديك وديكة، وقرد وقردة وعلى فعل وفعل مخففاً ومثقلاً كقولهم في جمع أسد: أسد وأسد وعلى فعيل نحو عبد وعبيد.

---

(١) الشسع: سير يمسك النعل بأصابع القدم وجمعه أشساع وشسوع.

(٢) الظئر: هي العاطفة على ولد غيرها المرضعة له، وظؤار أحد جموعه وانظر القاموس.

(٣) في الأصل ذئبان، قال في القاموس، والذئبان: مثنى كوكبان أبيضان بين العوائذ والفرقدين.

وأما الرباعي: فما كان على وزن فعيل وهو اسم، جمع فيه أقل العدد على أفعلة، وفي الكثير على فعل وفعل وفعلان، كقولهم في جمع جريب ورغيف: أجربة وجربان، وأرغفة ورغفان، وقد جمع على فعلان، فقالوا في قضيب[1]: قضبان.

فإن كان (فعيل) صفة: جمع على فعال وأفعال وفعلاء وأفعلاء، كقولهم كريم وكرام وكرماء، ويتيم وأيتام، وشريف وأشراف، وسخي وأسخياء، وقد جمع ما تكرر فيه حرفان على «أفعلة» كقولهم في جمع عزيز وشحيح: أعزة وأشحة.

وأما «فعول» فإنه يجمع على «فعل» ويستوي فيه المذكر والمؤنث، فقالوا في جمع رسول وصبور: رسل وصبر.

وأما «أفعل» فإن كان اسماً جمع على «أفاعل» نحو أدهم وأداهم وهو اسم القيد، وأجدل وأجادل، وهو اسم الصقر.

وإن كان صفة جمع على «فعل» نحو أدهم ودهم وأحمر وحمر.

وإن كان مما به آفة جمع على «فعلى»، نحو أحمق وحمقى، وجريح وجرحى، ومريض ومرضى.

وما كان على «فعال» من الأسماء الممدودة جمع على «أفعلة» نحو رداء وأردية، وكساء وأكسية، وعلى «فعل» نحو إزار وأزر، وخمار وخمر.

وما كان على «فعال» جمع على «أفعلة وفعلان»، كقولهم غراب وأغربة وغربان.

---

(١) القضيب: الناقة لم ترض، واللطيف من السيوف، والقوس عملت من قضيب أو من غصن غير مشقوق والجمع قضبان وقضبان بضم القاف وكسرها.

وما كان على وزن «فاعل» وهو اسم، جمع على «فواعل» كقولهم: كافر وكوافر وناجذ[1] ونواجذ، وقد جمع على «فعلان» كقولهم: حائط وحيطان، وغائط وغيطان.

وإن كان صفة، جمع على «فعال وفعل» كقولك في جمع صائم: صوم وصيام، وفي نائم: نوم ونيام، وقد جمع أيضاً على «فعول» كقولهم شاهد وشهود، وساجد وسجود، وعلى «فعال» كقولهم تاجر وتجار، وعلى «فعال وفعلة» كقولهم كاتب وكتاب وكتبة وفاجر وفجار وفجرة، وعلى «فعل» كقولهم في جمع راكب وتاجر: «ركب وتجر»، وقد جمع منه لفظتان على «فواعل» وهما فارس وفوارس، وهلك وهوالك، وإن كان منقوصاً جمع على «فعال» نحو قاض وقضاة، وغاز وغزاة، ولم يجمع على هذا البناء غيرهما.

وأما «فعلة» بفتح الفاء فإن كان صفة جمعت على «فعلات» ساكنة العين كقولهم ضخمة وضخمات وعبلة وعبلات.

وإن كان اسماً جمع على «فعلات» بفتح العين، وعلى «فعال» كقولهم في جفنة وصحفة: جفنات وجفان، وصحفات وصحاف.

فإن كان ثاني الاسم واواً أو ياء سكنت العين في الجمع، كقولهم في جمع روضة وبيضة: روضات وبيضات، وكذلك إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعفاً كقولهم في مرة مرات.

وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده نحو، نخلة ونخل، وجوزة وجوز.

---

(١) الناجذ: الضرس، ونجذه: عضه بالنواجذ.

ولا يجوز أن تجمع المصنوعات التي على وزن «فعلة» هذا الجمع فلا يقال في جفنة: جفن، ولا في صحفة صحف.

وما كان على «فعلة» جاز أن يجمع على «فعل» نحو ظلمة وظلم، وغرفة وغرف، وجاز أن يجمع بالألف والتاء، بضم ثانيه وفتحه وتسكينه، كقولهم في جمع ظلمة: ظلُمات وظلَمات وظلْمات.

وما كان على وزن «فعلة» بكسر الفاء جاز أن يجمع على «فعل» نحو سدرة وسدر وعلى «فعلات» بفتح العين وكسرها وتسكينها كقولك في جمع سدرة سدَرات وسدِرات وسدْرات.

وما كان على وزن «فعلة» جمع على «فعل» و «فعلات» كقولهم في جمع كلمة: كلم وكلمات.

وما كان على وزن «فعلة» جمع على «فعل» نحو رطبة ورطب.

وما كان على وزن «فعلى» جمع على «فعل» كقولهم في جمع صغرى وكبرى: صغر وكبر، وقد جمع بعضه على «فعالى» كقولهم حبلى وحبالى.

وأما ما كان منه على وزن «فعلل» على اختلاف فائه فجمعه على «فعالل» نحو درهم ودراهم.

وما كان على وزن «مفعل» أو «مفعل» جمع على «مفاعل»، نحو مسجد ومساجد، ومصحف ومصاحف.

وأما الخماسي: فما كان على وزن «فعلان» من الصفات جمع على «فعالى» و «فعال» نحو غضبان وغضابى[1] وغضاب، وعلى «فعلى»

---

(١) غضابى: جمع غضبانة للمؤنث، وغضاب: جمع غضبان للمذكر.

فيستوي فيه المذكر والمؤنث، نحـو غضبى وسكرى، ومـا كان على «فعيلة» جمع على «فعائل» نحو شريعة وشرائع، وعلى «فعل» نحو سفينة وسفن.

وتقول في جمع سفرجل: سفارج، وقد جمع مفتاح على مفاتح، وإن شئت عوضت فقلت سفاريج ومفاتيح.

ويُجمع على «فعاليل»: كل خماسي مردف بحرف اعتلال، نحو دهليز، وعصفور، ودينار: دهاليز، وعصافير، ودنانير.

وكل اسم تجاوز الخماسي فلا بد وأن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع، مثل قلنسوة، فجمعها أقوام على قلانس، وجعلوا الزائد فيها الواو فحذفوها.

وجمعها آخرون على قلاس وقلاسي، وجعلوا الزائد فيها النون وحذفوها.

وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها.

وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع لا آحاد لها من لفظها نحو محاسن، ومذاكير، وكقولك: تفرقوا عباديد، وغير ذلك مما أخذ بالسماع وشذ عن أصول القياس.

باب حروف الجر

وَٱلجَرُّ فِي الإِسْمِ الصَّحِيحِ ٱلمنْصَرِفْ   بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى   وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلا
والبَاءُ والكَافُ إِذَا مَا زِيدَا   واللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أَيْضاً ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرْ   مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ
تَقُولُ مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا   وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا[1]

(١) «والجر» الواو استئنافية، والجر: مبتدأ، و«في الاسم» متعلق بالجر، و«الصحيح المنصرف» نعتان للاسم، و«بأحرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«هن» مبتدأ، و«إذا» ظرف زمان ضمن معنى الشرط، و«ما» زائدة، و«قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملة «صف» نائب فاعل قصد لفظها، وجملة قيل صف في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، أي إذا قيل صف فهن من وإلى إلخ، و«من» خبر المبتدأ قصد لفظه مبني على السكون في محل رفع، و«إلى وفي وحتى وعلى وعن ومنذ ثم حاشا وخلا والباء والكاف» كلها معطوفات على من، و«إذا ما زيدا» تعرب كإعراب «إذا ما قيل»، و«اللام» معطوفة على من، «فاحفظها» الفاء داخلة في جواب شرط محذوف، واحفظ فعل أمر وها مفعول به، والفاعل ضمير مستتر، و«تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر، و«رشيدا» خبر تكن، و«رب» معطوفة على من، و«أيضاً» مفعول مطلق، و«ثم» حرف =

قد ذكرنا أن الجر يختص بالاسم، ويدخله من طريقين:

أحدهما: بحروف موسومة بعمل الجر.

والثاني بالإضافة وسيأتي ذكرها من بعد.

أما الحروف فهي أربعة عشر[1] حرفاً تضمنتها هذه الأبيات

= عطف، و«مذ» معطوف على من، و«فيما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مذ أي ثم مذ كائنة، وجملة «حضر» صلة لما، وفاعل حضر ضمير مستتر تقديره هو، و«من الزمان» متعلق بمحذوف حال من فاعل حضر، و«دون» ظرف مكان وهو هنا بمعنى غير، وهو متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، ودون مضاف و«ما» مضاف إليه، و«منه» متعلق بخبر، وجملة «غبر» صلة ما، و«تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير المخاطب، و«ما» نافية، و«لقيته» جملة من فعل وفاعل ومفعول وهي في محل نصب مقول القول، و«مذ» حرف جر، و«يوم» مجرور بمذ، ويوم مضاف و«نا» مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بلقي، «ورب» الواو حرف عطف، ورب حرف جر شبيه بالزائد لا تحتاج إلى متعلق، و«عبد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، و«كيس» نعت لعبد يجوز جره نظراً للفظ ورفعه نظراً للمحل، و«مر» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة خبر المبتدأ وهو عبد، و«بنا» جار ومجرور متعلق بمر، وجملة رب الخ معطوفة على الجملة قبلها.

(١) ذكر ابن مالك عشرين حرفاً للجر، وزاد عن الحروف التي ذكرها الحريري ستة أحرف هي: عدا، والواو، والتاء، وكي، ولعل ومتى، وانظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٢١٠ وزاد الأخفش «بله» قال الأشموني: والصحيح أنها اسم، وانظر المرجع السابق ص ٢١٣ وزاد سيبويه «لولا» وجعلها جارة للضمير لا غير، حيث قال «ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع» وقد رد عليه كل من الأخفش والمبرد وانظر المرجع السابق وسيبويه جـ ١ ص ٣٨٨ والمقتضب باب لولا جـ ٣ ص ٧٦.

المقدمة، وأمها[1] من، لأن كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم تتولى عليها، مثل «من» في حروف الجر، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إلا» في أدوات الاستثناء.

«ومن» تأتي في الكلام على أربعة معان[2]:

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختص بالمكان التي تقابلها «إلى» التي يختص بها انتهاء الغاية، كقولك «سرت من البصرة إلى مكة».

والثاني: أن تكون للتبعيض كقولك شربت من النهر.

والثالث: أن تأتي لتبيين الجنس كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

الرابع: أن تأتي زائدة كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت ما جاءني من رجل فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع، وتنزل منزلة قولك ما جاءني أحد الذي معناه نفي النوع، والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة.

وأما «في[3]» فمعناها: الوعاء والظرفية.

---

(١) قال الأشموني: «بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو من عندك» وانظر جـ٢ ص ٢١٢.
(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني خمسة عشر وجهاً.
(٣) ذكر لها ابن هشام في المغني عشرة معان.

ومعنى «على[1]»: الاستعلاء.

ومعنى «عن[2]»: المجاوزة كأنك قلت: بلغني عن زيد حديث، معناه تجاوز عنه إلى حديث.

وأما حتى فتأتي على أربعة معان[3]:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية فتجر كما قال سبحانه وتعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

والثاني أن تكون حرف عطف كالواو، فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها كقولك: قدم الحاج حتى المشاة، وقدم القوم حتى الغزاة، ويكون في هذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها، ولهذا لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم، ولا قدم الحاج حتى الغزاة، لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج.

والموضع الثالث أن تكون حرف ابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر ولا تؤثر إعراباً، ولا تغيرهما عما كانا عليه كما قال جرير:

١١ ـ فَمَا زَالَتِ ٱلقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[4]

---

(١) ذكر لها ابن هشام في المغني تسعة معان.

(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني عشرة معان.

(٣) ذكر لها ابن هشام في المغني ثلاثة معان.

(٤) هذا البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل وذكر فيها ما أوقعه «الجحاف بن حكيم السلمي» ببني تغلب.

والبيت من شواهد شرح المفصل جـ٨ ص١٨، والخزانة ١٤٢/٤، ومغني اللبيب الشاهد رقم ٢٠٩، ٧١٥، وهمع الهوامع ٢٤٨/١، ٢٤/٢، والدرر =

والرابع أن تكون حرف نصب، فتنصب الفعل المضارع على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأما «مذ» و«منذ»: فمعناهما ابتداء الغاية في الزمان خاصة، كما تخص «من» بالمكان، فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة، فأما قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] فـ«من» في هذا المكان بمعنى «في».

ونون «مذ» محذوفة وأصلها «منذ» بدليل أنك لو سميت بها ثم صغرت الاسم لقلت: «منيذ» فأعدت النون المحذوفة، ومن حكم التصغير إعادة المحذوف، كقولك في تصغير فم: فويه، ويد: يديه.

فإن تلا «مذ» الألف واللام فالاختيار أن تضم الذال من «مذ»، فتقول ما رأيته مذ اليوم، وضم الذال في هذا الموضع يقوي أن أصلها «منذ» المضمومة الذال، وأنها ردت ـ حين لقيها ساكن ـ إلى الأصل.

وقد اختلف فيهما: فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسمية لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء.

والغالب على «منذ» الحرفية، والأجود أن يجر بمنذ ماضي الزمان

= ٢٠٧/١، ١٦/٢ وشرح الأشموني جـ٣ ص ٣٠٥.
واستشهد بهذا البيت على أن حتى حرف من حروف الابتداء يستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله فيقع بعدها المبتدأ والخبر كما في البيت فماء مبتدأ وأشكل خبر وقد يقع بعد حتى الاستئنافية الفعل والفاعل.
ومعنى تمج: تلفظ، والأشكل: ذو اللونين المختلطين.

وحاضره، وأن تجر «مذ» حاضر الزمان، وترفع ماضيه فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان إذا جررت بها، فالكلام كله جملة واحدة.

وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين، فكأنك قلت: لم أر زيداً، فكأن قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟؟

فقلت له: مذ يومان، فتحل «مذ» محل الاسم المبتدأ ويومان الخبر.

وأما «حاشا» فمعناها الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجر ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلا وصرفه كما قال النابغة.

١٢ ـ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(١)

وأما «خلا» فمعناها الاستثناء المحض، والغالب عليها أن تجر، وقد نصب بها في الاستثناء، فإن دخلت عليها «ما»: نصبت، قولاً واحداً، كقولك جاء القوم ما خلا زيداً.

---

(١) هذا البيت عجز بيت من قصيدة للنابغة الذبياني «المعلقة».
وصدره: «ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه» وهو من شواهد ابن يعيش جـ ٢/٨٥ وجـ ٨/٤٨، ٤٩، والإنصاف في المسألة ٣٧ ومغني اللبيب الشاهد رقم ١٩٦ وهمع الهوامع جـ ١/٢٣٣، والدرر جـ ١/١٩٨، والأشموني جـ ٢/١٧٢.
ومعنى ما أحاشي: لا أستثني أحداً.
قال في الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أن «حاشا» في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً،
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل: أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة» الخ.

وأما «الباء» الزائدة، فتكون بمعنى الإلصاق كقولك: مسحت يدي بالمنديل.

وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف.

وتكون بمعنى «الغرض والعلة» كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[1] [النور: ٤٣].

وتكون زائدة، دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[2] [المائدة: ٦].

وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحاً.

وإنما خصت الباء بالكسر: لأنها في كل مواقعها تجر فجعلت حركتها من جنس عملها.

وأما «الكاف» فتكون للتشبيه كقولك: زيد كالأسد، وتكون زائدة

---

(١) قال الزمخشري «بالأبصار على زيادة الباء» وانظر الكشاف جـ٣/١٩٤، وقال الأنباري في يذهب «يقرأ بفتح الياء وضمها فمن قرأ بفتحها كانت الباء في «بالأبصار» معدية ومن قرأ بضمها كانت الباء زائدة» وانظر البيان جـ٢ ص ١٩٨.

(٢) قال في المغني «والظاهر أن الباء للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة» الخ وانظر ص ١١٢، وقال العكبري «الباء زائدة، وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشيء يعرفه أهل النحو، ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس. وانظر: ما من به الرحمن جـ١/٢٠٨ هذا وقد جاءت الآية في الأصل «فامسحوا».

كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمر.

وأما «اللام» فتأتي بمعنى الملك تارة، وبمعنى الاختصاص، وبمعنى العلة والغرض، فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك، وإذا قلت: الجل للفرس، فاللام بمعنى الاختصاص، وإذا قلت: زرتك لطلب بِرِّك، فاللام بمعنى الغرض والعلة للزيارة.

وهذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر، ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين.

وأما «رب» فمعناها لتقليل وقد تخفف كما قال الشاعر:

١٣ ـ أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ ٱلقُذَالُ فَإِنَّهُ   رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[2]

وقد تلحق بها التاء مشددة ومخففة فيقال ربت، وربت، كما زيدت

---

(١) قال العكبري: «الكاف في (مثله) زائدة أي ليس مثله شيء فمثله خبر ليس ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً وليس لمثله مثل وفي ذلك تناقض» إلخ وانظر جـ٢/٢٢٤ من «ما منَّ به الرحمن».

(٢) البيت من شواهد ابن يعيش ١١٩/٥ في باب الأسماء التي تصغر، وفي ٣١/٨ في باب حروف الجر، والمحتسب لابن جني ٣٤٣/٢، الإنصاف ٢٨٥ المسألة رقم ٣٧ وأمالي ابن الشجري ٤/٢، ٣٠٢، والمقرب لابن عصفور ٢٠٠/١، وخزانة الأدب ١٦٥/٤.

والقذال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن، وهو آخر موضع من الرأس يشيب شعره، والهيضل: الناقة الضخمة، ويطلق على الجماعات المتسلحة، واللجب: كثير الجلبة وهو الصوت المرتفع، ولففت معناه: جمعت، يريد أنه جمع جيشاً يجيش للحرب. =

التاء على «لا» فقيل: «لات» وعلى «ثم» فقيل «ثمت».

وَرُبَّ تَـأْتِـي أَبَـداً مُـصَـدَّرَهْ   وَلَا يَلِيهَـا الاسْـمُ إِلَّا نَـكِـرَهْ
وَتَـارةً تُـضْـمَـرُ بَـعْـدَ الْـوَاوِ   كَقَـوْلِهِـمْ وَرَاكِبٍ بِـجَـاوِي[1]

اعلم أن «رب» تختص بأربعة أشياء:

أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام.

والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة.

والثالث: أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يوصف، كقولك: رب عبد ملكته.

= والاستشهاد بالبيت في قوله: «رب هيضل» حيث جاء برب مخففة باء واحدة، وقد اختلف العلماء في حركة الباء فذكر قوم منهم ابن جني أنها ساكنة، وقال غيرهم محركة بالفتح.

(١) «ورب» الواو استئنافية، ورب مبتدأ، وجملة «تأتي» خبر المبتدأ، و«أبداً» منصوب على الظرفية الزمانية، و«مصدرة» حال من فاعل تأتي وهو ضمير يرجع إلى رب، «ولا» الواو حالية، و«لا» نافية، و«يليها» فعل مضارع اتصل به مفعوله، «والاسم» فاعل يلي، و«إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، و«نكرة» حال من الاسم، و«تارة» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بتضمر و«بعد» ظرف مكان متعلق بتضمر، وبعد مضاف و«الواو» مضاف إليه، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وراكب» الواو: واو رب، وراكب نعت لمبتدأ محذوف تقديره ورب رجل راكب، فرجل المحذوف مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، و«بجاوي» نعت ثان.

وبجاوي: منسوب إلى بجا، وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة، يسكنون بر سواكن.

والرابع: أنها تضمر بعد الواو والفاء، فتجر الاسم مضمرة كقول الراجز في إضمارها:

١٤ - وَصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا[1]

وتقدير الكلام ورب صاحب، وكقول امرئ القيس في إضمارها بعد الفاء:

١٥ - فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

أي فرب مثلك، وقد تدخل «ما» على «رب» فتكفها عن طلب الاسم فيليها الفعل كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] وذكر بعضهم أن «رب» إذا اتصلت بـ «ما» انتقل معناها إلى التكثير فاحتج بقول الشاعر:

١٦ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[3]

***

---

(١) لم أعثر على قائله والشاهد فيه إضمار «رب» بعد «الواو» وجرها لـ «صاحب» أي: ورب صاحب.

(٢) البيت من معلقه امرئ القيس بن حجر الكندي وهو من شواهد ابن عقيل رقم ٢١٥، والأشموني رقم ٥٧٦ والمغني رقم ٢٢٩، ٢٩٢، والتصريح ٢٢/٢، والهمع ٣٦/٢، والدرر ٣٨/٢ والشاهد فيه قوله «فمثلك» حيث يروى «مثل» بالنصب على أنه مفعول لطرقت، وبالجر برب المحذوفة المضمرة بعد الفاء، ومعنى طرقت: جئت ليلاً، والتمائم: جمع تميمة وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه من الحسد في زعمهم، ومحول: أحول الصبي: مضى على ولادته حول.

(٣) البيت لجذيمة الأبرش، وهو من شواهد المغني رقم ٢٢٤، ٢٣٤، ٥٧٨، وسيبويه ١٥٣/٢ والمقتضب ١٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، وشرح=

ثُمَّ تجُرُّ الاسْمَ باءُ القَسَمِ وَوَاوُهُ والتَّاءُ أَيْضاً فاعْلَمِ
لَكِنْ تُخَصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللّهِ إذَا تَعَجَّبْتَ بِلاَ اشْتِبَاهِ[1]

حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والتاء، وها التي للتنبيه، إلا أن الباء هي الأصل، لدخولها على كل مقسم به، مظهر كقولك: أقسم بالله، ومضمر كقولك: أقسم بك لأفعلن، والواو لا تدخل على المضمر لاتصالها بفعل القسم، كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله.

= المفصل ٩/٤٠، والمقرب لابن عصفور ٢/٧٤، والتصريح ٢/٢٢، ٢٠٦، والهمع، ٢/٣٨، ٧٨، والدرر ٢/٤١، ٩٩، والأشموني ٢/٢٣٨، ومعنى أوفيت: أشرفت، والعلم: الجبل، شمالات: رياح الشمال، والشاهد فيه ورود «رب» الداخلة على «ما» مفيدة للتكثير لأنه يفخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه، ولا يعتمد في ذلك على غيره.

(١) «ثم حرف عطف، «تجر» فعل مضارع مرفوع، «الاسم مفعول به مقدم، «باء» فاعل تجر، وباء مضاف و«القسم» مضاف إليه، «وواوه» الواو الأولى حرف عطف عاطفة للجملة بعدها على الجملة قبلها، واو: مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«التاء» معطوف على واوه، وخبر المبتدأ محذوف دل عليه ما قبله أي وواوه كذلك، «أيضاً» مفعول مطلق، «فاعلم» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف أي إذا علمت ذلك فاعلم، «لكن» حرف استدراك و«تخص» فعل مضارع مبني للمجهول، و«التاء» نائب فاعل، ويجوز أن يكون تخص مبنياً للمعلوم والفاعل ضمير مستتر والتاء مفعول به، و«باسم» جار ومجرور متعلق بتخص واسم مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، و«إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، و«تعجبت» فعل وفاعل، وتعجب فعل الشرط، و«بلا» الباء حرف جر، ولا بمعنى غير و«اشتباه» مجرور بالباء وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أي إذا تعجبت فأت بالتاء.

وأما الواو فهي فرع عن الباء، ولهذا حطت رتبة فلم تدخل على المضمر، وإنما أبدلت منها لأن معنى الباء: الإلصاق، ومعنى الواو: الجمع، فلما تقارب معناهما وقع الإبدال فيهما.

وأما التاء فهي بدل من الواو كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة، واشتقاق الكلمات من «ورث» ومن «الوجه» ومن «الوهم»: والوخامة، ولما كانت التاء في القسم فرعاً عن الواو حطت عن مرتبة الواو فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وأما لفظة «ها» فهي عوض من الواو ويجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله فتقول: ها لله لأفعلن.

والثاني: أنْ تثبت ألفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى فتقول:

ها ألله، ومن العرب من يدخل التاء في القسم على معنى التعجب، كقول الهلال الهذلي:

١٧ ـ تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِه الظَّيَّانُ والآسُ[1]

---

(١) هذا البيت أورده ابن منظور في ثلاثة مواطن من لسان العرب.
الأولى: في «حيد» وقال إنه لمالك بن خالد الخناعي الهذلي.
الثاني: في «أيس» وقال إنه للهذلي.
الثالث: في «ظين» وقال إنه لأبي ذؤيب.
والحيد: ما شخص من نواحي الشيء، وقال الليث: الحيد: كل حرف من الرأس، وكل نتوء في القرن والجمع حيود وحيد بكسر الحاء وفتح الياء، =

تقديره لا يبقى حيده وحيله، والظيان: ياسمين البر، والآس: شجر معروف.

والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة: اللام، وإن، وما، ولا. فيتلقى الإيجاب باللام وإن، كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو، وكقوله تعالى: ﴿والعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ ـ ٢]، فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع ألحقت بالفعل النون الخفيفة أو الثقيلة، كقوله تعالى: ﴿فوَرَبِّك لَنسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

ويتلقى النفي بما ولا، كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لا فارقتك، وقد جوز حذف لا في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ.

ثم اعلم أن الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضمر بعدها «رب»: أن واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك: ووالله، وكما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

والواو القائمة مقام رب، لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه، فلا يجوز أن تقول: ووصاحب نبهته لينهضا، ولا فوصاحب، فاعرف ذلك.

= ومشمخر: شمخر: تكبر، والشمخريرة الكبر، والظيان: ياسمين البر وهو نبت يشبه النسرين. والآس: العسل، أو أثر البعر، أو البلح، أو ضرب من الرياحين وهو ما يناسب المعنى في البيت.
والشاهد فيه جعل القسم بمعنى التعجب والإتيان بالتاء في هذا المقام، وفهم التعجب من قوله «تالله يبقى» إذ معناه تالله لا يبقى إلخ.

باب الإضافة

وَقَـدْ يُجَـرُّ ٱلاسْمُ بِـالإِضَـافَـهْ ... كَـقَـوْلِـهِـمْ دَارُ أَبِـي قُـحَـافَـهْ

فَتَـارَةً تَـأْتِي بِـمَـعْنَى «الـلاَّمِ» ... نَـحْـوُ أَتَى عَبْـدُ أَبِي تَـمَّـامِ

وَتَـارَةً تَـأْتِي بِمَـعْنَى «مِنْ» إِذَا ... قُلْتَ: مَنَا زَيْتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا[1]

قد ذكرنا من قبل أن الاسم يجر بأحد وجهين:

إما بحروف موسومة بعمل الجر وقد تقدم شرحها.

وإما بالإضافة وهذا موضعها.

---

(١) «وقـد» الواو: استئنـافية، وقـد حرف تحقيق، و«يجـر» فعل مضـارع مبني للمجهول، و«الاسم» نائب فاعل، و«بالإضافة» جار ومجرور متعلق بيجر، وكقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كائن كقولهم، و«دار» خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه دار، ودار مضاف وأبي مضاف إليه، وأبي مضاف و«قحافة» مضاف إليه، وجملة «دار أبي قحافة» في محل نصب مقـول القول، «فتـارة» الفاء واقعـة في جـواب شـرط مقـدر، أو هي فـاء «الفصيحة»، أي إذا أردت معرفة ما تأتي له الإضافة فأقول لك تارة إلخ، و«تارة» منصوب على الظرفية، و«تأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر، و«بمعنى» جار ومجرور متعلق بتأتي، ومعنى مضاف و«اللام» مضاف إليه، =

والإضافة: ضم اسم إلى اسم.

ويسمى الأول: المضاف، والثاني: المضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولهذا لم ينون الأول منهما، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة.

فإذا أضفت اسماً إلى اسم أعربت الأول بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر، وجررت الثاني على كل حال.

والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة.

فأما المحضة فإنها تقع تارة بمعنى اللام، وتسمى إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني، مثل قولك: غلام زيد.

= و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، و«أتى عبد» فعل وفاعل، وعبد مضاف و«أبى» مضاف إليه، وأبى مضاف و«تمام» مضاف إليه، «وتارة تأتي بمعنى من» إعرابها مثل إعراب: فتارة تأتي بمعنى اللام، وهي معطوفة عليها، «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، و«قلت» فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، و«منا» خبر مبتدأ محذوف أي هذا منا، ومنا مضاف وزيت مضاف إليه، وجملة هذا منا زيت في محل نصب مقول القول، «فقس» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فقس، وقس فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب، و«ذا» من ذاك في محل نصب مفعول به والكاف مضاف إليه، وهو إشارة إلى عبد أبي تمام، وذا معطوف على ذا من ذاك وهو إشارة إلى قوله منا زيت، أي قس كلاً من المثالين في جميع ما أشبهه.

والمنا: معيار قديم كان يكال به أو يوزن، وجمعه أمناء، وأمن، ومني بتشديد الياء.

وتقع بمعنى «من» وتسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني، كقولك: ثوب خز، أي ثوب من خز.

وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة، والثاني معرفة، فتتعرف النكرة بإضافتها إليه كقولك: غلام الأمير، ودار زيد. وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرف الأول بالإضافة كقولك: طالب علم، وصاحب مال..

ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرفاً بالألف واللام بحال.

وأما الإضافة غير المحضة فهي ما يقدر فيها التنوين، ولا يتعرف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال. والدليل على أنه لا يتعرف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ ٱلكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فلولا أن لفظة ﴿بَالِغَ ٱلكَعْبَةِ﴾ نكرة، لما وصف به هدياً، وهو نكرة، لأن الصفة تكون وفق الموصوف، والتقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين، والأصل في هذا الكلام، هدياً بالغاً الكعبة، وهكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي التي تلحقها تاء التأنيث، لا يتعرف بها المضاف كقولك مررت برجل حسن الوجه، ونظيف الثوب، لأن الأصل فيه: حسن وجهه، ونظيف ثوبه.

ويجوز في هذه الإضافة التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة: مثل، وغير،

وسوى، فتقول: مررت برجل مثلك، ورأيت رجلاً سوى زيد وغير عمرو، ومنه قول الشاعر:

١٨ ـ يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهَـا بِـطَلَاقِ[1]

فأدخل رب على غيرك وهي لا تدخل إلا على نكرة.

---

(١) هذا الشاهد سبق الكلام عنه وانظر الشاهد رقم (٢) والشاهد هاهنا أن لفظ غير لا يكتسب التعريف بالإضافة لأنه متوغل في الإبهام.

باب المضاف[1]

وَفِي ٱلمضَافِ مَا يُجَرُّ أَبَدَا مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو ومِثْلُ وَمَعْ وَعِنْدَ وَأُولُو وَكُلُّ
ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ فَوْقُ وَوَرَا وَيَمْنَةً وَعَكْسُها بِلاَ مِرَا
وَهَكَذَا غَيْرُ وبَعْضُ وسِوَى فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى[2]

---

(١) هذا العنوان حذف من بعض النسخ.

(٢) «وفي المضاف» الواو استئنافية، وفي المضاف جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«ما» مبتدأ مؤخر وهي موصولة، وجملة «يجر» صلة ما، و«أبداً» منصوب على الظرفية، و«مثل» خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك مثل قولك، ومثل مضاف و«لدن» مضاف إليه، ولدن مضاف و«زيد» مضاف إليه، وهما مقول القول، و«إن» شرطية، وشاء من «شئت» فعل الشرط والتاء فاعل، و«لدى» مفعول به لمحذوف هو جواب الشرط أي وإن شئت فقل في لدن لدى، و«منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«سبحان» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية، «وذو، ومثل، ومع، وعند، وأولو، وكل، ثم الجهات» كلها معطوفة على سبحان، «الست» نعت للجهات، و«فوق» بدل من الجهات، و«ورا» معطوف على فوق، ومثلها «ويمنة وعكسها» و«بلا مرا» الباء حرف جر، ولا بمعنى غير، ومرا مجرور بالباء، و«هكذا» ها للتنبيه، وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«غير» مبتدأ مؤخر، =

اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، ولا يرى ما بعدها إلا مجروراً وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها فمن ذلك: سبحان، ومعاذ، وعياذ، ومع مفتوحة العين، وقد تسكن، وكل، وبعض، وأي، وكلا، وكلتا ومثل، ومثيل، وشبه، وشبيه، ونحو شطر، ونظير، وعند ودون، وسوى، وغير، وبيد بمعنى غير، وقبيل، وقبالة، وحذاء، وإزاء، وتجاه، وتلقاء، وقبل، وبعد، والجهات الست التي هي قدام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمنة، ويسرة، وما يجري مجراها، مثل يمين، وشمال، وأعلى، وأسفل، ووراء، وأمام، ومن ذلك: سائر، وهو بمعنى باق، وليس بمعنى جميع، ولعمر الله في القسم، ومعناه: بقاء الله، لأنه يقال: عمرو وعمر بفتح العين وضمها، واختير في القسم الفتح لخفته.

ومن ذلك: ذو، وذات وتثنيتهما وجمعهما، وأولو التي معناها ذو، وأولات التي معناها ذوات، وبين، وعند، ولدى، ولدن، ووسط بسكون السين وفتحها، والفرق بينهما: أن المسكنة السين تحل محل «بين»، والمفتوحة تقع فيما لا يتجزأ كقولك في الأول: جلس وسط القوم، وفي الثاني: جلس وسط الدار فاعرف ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم[1].

= و «بعض وسوى» معطوفان على غير، و «في كلم» جار ومجرور متعلق بروى من رواها، و «شتى» نعت لكلم، و «رواها» فعل ماض ومفعوله، و «من» فاعل روى وهي موصولة وصلتها روى.

(١) يجدر بنا أن نقول ـ قبل انتهاء باب الإضافة ـ ملاحظتين:
الأولى: قد يكون المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً فيكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، قال سيبويه في جـ ٢٥/١: «وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لإضافته إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى: =

باب كم الخبرية

وَاْجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ... مُـعَـظِّمـاً لِقَـدْرِهِ مُـكَـثِّـرَا
تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَـادَتْـهُ يَـدِي ... وَكَـمْ إِمَـاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُـدِي(١)

= وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

وقد يكون المضاف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً فيعطى المضاف المؤنث حكم المذكر، وذلك نحو قول أحد المولدين:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً

الثانية: قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه نحو قوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ أي أمر ربك، وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله غير المحذوف ومنه قول الشاعر، وهو أبو داود الإيادي:

أكل امرىء تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

(١) و«اجرر» فعل أمر وفاعله مستتر، و«بكم» جار ومجرور متعلق باجرر، و«ما» مفعول به وهو اسم موصول، و«كنت» كان واسمها، و«عنه» جار ومجرور متعلق بمخبرا، و«مخبرا» خبر كان والجملة صلة ما، و«معظما» حال من فاعل مخبرا، «لقدره» متعلق بمعظما، و«مكثرا» «حال ثانية» و«تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير المخاطب و«كم» مبتدأ و«مال» مضاف إليه، و«أفادته يدي»=

إعلم أن «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً، ولها موضعان: الاستفهام والخبر المقترن بالتكثير.

ولما كان العدد نوعين: أحدهما مجرور، والآخر منصوب، شبه كل واحد من موضعيها بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام على ما نبينه في شرح نوع التمييز، وجروا ما بعدها بالإضافة في الأخبار.

ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد «كم» الخبرية واحداً وجمعاً، كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت، كما أن العدد المجرور قد يكون واحداً في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك ثلاثة أثواب، إلا أن من شرط جرها الاسم: أن يكون الاسم يليها، فإن فصل بينهما فاصل انتصب على التمييز كما ينتصب في الاستفهام، فتقول في الخبر: كم لي عبداً، كما تقول في الاستفهام(١): كم عبداً لك(٢).

= جملة من فعل ومفعول مقدم وفاعل مؤخر في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول، «وكم إماء ملكت» إعرابها كسابقتها وهي معطوفة عليها و«أعبد» معطوف على إماء والياء مضاف إليه.

(١) في نسخة أخرى كتبت كلمة «الاستخبار» مكان كلمة «الاستفهام».

(٣) لم يشر إلى أن مثل «كم» الخبرية «كأي» و«كذا» ويكون مميز كل منهما منصوباً كقولك: كأي رجلاً لقيت، وكائن لنا فضلاً عليكم، ويجوز جر تمييز «كأين» بمن مثل قوله تعالى: ﴿وكأين من نبيٍ قُتل معه رِبِّيُّون كثيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وانظر شرح الأشموني ٤/٨١.

باب المبتدأ

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأ   فَـارْفَعْهُ والأَخْبَـارَ عَنْـهُ أَبَـدَا
وَلَا يَكُـونُ المبْتَـدَأ فِي الغَـالِبِ   إِلَّا وَقَـدْ عَـرَّفْتَـهُ كَـالكَـاتِبِ
تَقُـولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْـدُ عَـاقِـلُ   والصُّلْحُ خيْـرٌ والأَمِيـرُ عَـادِلُ(١)

المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها.

---

(١) هذا البيت لم يدون في بعض النسخ ويبدو أنه سقط سهواً من الناسخ.
«وإن» الواو استئنافية، وإن شرطية، و«فتحت» فعل الشرط وفاعله التاء و«النطق» مفعول به، «باسم» جار ومجرور متعلق بفتح، و«مبتدأ» نعت لاسم «فارفعه» الفاء واقعة في جواب الشرط، وجملة ارفعه جواب الشرط، و«الأخبار» معطوف على الهاء المنصوبة في ارفعه، و«عنه» متعلق بالأخبار، و«أبداً» منصوب على الظرفية، و«لا» نافية، و«يكون المبتدأ في الغالب» جملة مكونة من كان الناقصة واسمها وخبرها، «إلا» أداة حصر، «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق، «عرفته» جملة من فعل وفاعل ومفعول في محل نصب حال من فاعل ما تعلق به الجار والمجرور، أي: ولا يكون المبتدأ ثابتاً في الغالب في حال من الأحوال إلا في حال تعريفك له، «كالكاتب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي: وذلك كائن كالكاتب، «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير المخاطب، و«من ذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت =

وهو وخبره إذا لم يكن ظرفاً: مرفوعان، كقولك: الصلح خير، والأمير عادل،

ثم يقع على معنيين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ كقولك: الأمير عادل، ألا ترى أن قولك عادل صفة للأمير، والصفة ذات الموصوف؟

والمعنى الثاني: أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه كقولك زيد أسد، يعني أنه يشبهه في القوة، لا أن زيداً على الحقيقة أسد، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] يعني أخبر[1] سبحانه: أن زوجات النبي ﷺ يتنزلن عند المسلمين في احترامهن، وتحريم نكاحهن، منزلة أمهاتهم، لا أنهنَّ أمهاتهم على الحقيقة:

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة، وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

أحدها: أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْد مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الثاني: أن تكون دعاء للإنسان كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣].

= لمصدر محذوف أي تقول قولاً ناشئاً من ذلك، واللام في ذلك للبعد والكاف حرف خطاب، و«زيد عاقل» مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب مقول القول، «والصلح خير والأمير عادل» مبتدآن وخبران، والجملتان معطوفتان على الجملة قبلهما.

(١) كلمة «اخبر» ساقطة من بعض النسخ.

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الرابع: أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً، كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك.

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً وقد تقدم ذكره[1] كقولك: تَحْتَكَ بساط، ولزيد مال[2].

فأما الخبر فالغالب عليه أن يكون نكرة، كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، كقوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾ [الفتح: ٢٩].

وَلَا يُحَوَّلْ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ   لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ[3]

اعلم أن الداخل على المبتدأ والخبر ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ فينصبه دون الخبر وهو: «إن وأخواتها».

---

(١) يقصد أن المبتدأ يأتي متأخراً عن الظرف أو الجار والمجرور في هذا الموضع.

(٢) ولقد أتم ابن عقيل مواضع الابتداء بالنكرة إلى أربعة وعشرين موضعاً وقال: إن بعضهم أنهاها إلى نيف وثلاثين موضعاً فارجع إليه إن شئت في باب المبتدأ.

(٣) «ولا» الواو استئنافية، ولا نافية، «يحول» فعل مضارع مبني للمجهول «حكم» نائب فاعل يحول، والهاء مضاف إليه، «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، و«دخل» فعل ماض وهو فعل الشرط في محل جزم. «لكن» فاعل دخل، «على جملته» جار ومجرور متعلق بدخل، «وهل وبل» معطوفان على لكن، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه قوله: ولا يحول، أي متى دخل لكن على جملته وهل وبل لا يحول حكمه.

والثاني: ما يعمل في الخبر فينصبه دون المبتدأ وهو: «كان وأخواتها».

والثالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو ظننت وأخواتها، ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه.

والرابع: ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما، وذلك: همزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، وألا المخففان اللذان لاستفتاح الكلام، وأما بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي معناها: امتناع الشيء لوجود غيره كقولك: لولا زيد لزرتك، فامتناع الزيارة لوجود زيد.

وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ   كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الكَرِيمُ ٱلْمُنْعِمُ؟
وَمِثْلُهُ كَيْفَ ٱلمرِيضُ ٱلمدْنَفُ؟[1]   وَأَيُّهَا الغَادِي مَتَى المنْصَرَفُ؟[2]

---

(١) والدنف بكسر النون وفتحها: يقال دنف المريض دنفاً: اشتد مرضه وأشفى على الموت، فهو دنف، والدنف المرض المثقل، والمريض الذي لزمه المرض الشديد.

(٢) و«قدم» فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و«الأخبار» مفعول به، «إذ» ظرف زمان متعلق بقدم، «وتستفهم» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، و«كقولهم» خبر لمبتدأ محذوف، و«أين» اسم استفهام خبر مقدم، و«الكريم» مبتدأ مؤخر، و«المنعم» نعت الكريم، و«مثل» مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«كيف» اسم استفهام خبر مقدم، و«المريض» مبتدأ مؤخر، و«المدنف» نعت المريض، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر مثل، و«أي» منادى حذف منه حرف النداء، والهاء للتنبيه، و«والغادي» نعت لأي مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، و«متى» اسم استفهام خبر مقدم، «والمنصرف» مبتدأ مؤخر، وجملة أيها الخ معطوفة على جملة كيف المريض.

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين[1]:

أحدهما: إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمبتدأ اسم نكرة على ما قدمنا ذكره.

والثاني: إذا كان الخبر استفهاماً، كقولك: كيف زيد؟، ومتى المسير؟، وأين المسكن؟ وكم مالك؟ وإنما قدمت الأخبار في هذا الموضع لأن للاستفهام صدر الكلام. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل أو الجار والمجرور كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكم معك درهماً؟.

فأين، ومتى وكم، في هذا الكلام مبتدآت وما بعدها هو الخبر..

وَإِنْ تَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ ٱلخَبَرَا فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ ٱلمِرَا
تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو[2] قَعَدَا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا[3]

---

(١) أضاف ابن مالك إلى ذلك موضعين:
أحدهما: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر مثل: في الدار صاحبها.
الثاني: أن يكون المبتدأ محصوراً مثل: إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد.
وانظر شرح الأشموني وابن عقيل للألفية في باب المبتدأ والخبر.

(٢) ليس الخبر في هذا المثال هو الظرف كما أراد الناظم أن يمثل له، ولكن الخبر هنا هو الفعل قعد، والظرف «خلف» متعلق به.

(٣) و «إن» شرطية، و «يكن» فعل مضارع ناقص وهو فعل الشرط، و «بعض» اسم يكن، وبعض مضاف و «الظروف» مضاف إليه، و «الخبرا» خبر يكن، «فأوله» الفاء واقعة في جواب الشرط وأول فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير المخاطب والهاء مفعول به أول، و «النصب» مفعول ثان، و «دع» فعل =

اعلم أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام:

يكون معرفة كقولك زيد أخوك.

ويكون نكرة كقولك زيد قائم، فيرفعان في هذين الموضعين لكونهما خبري المبتدأ.

ويكون الخبر فعلاً ماضياً، فيبنى على الفتح على حكم وضعه الأول كقولك زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليته إلا أنه خبر المبتدأ كقولك زيد يقوم، وفي هذين الفعلين، يعني الماضي والمضارع ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان، والرجال يقومون.

ويكون الخبر جاراً ومجروراً، كقولك: زيد من الكرام.

ويكون ظرف زمان إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: الصوم يوم السبت، والسير غداً، ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت لأنه شخص.

فأما قولهم: الليلة الهلال ففيه حذف، تقديره الليلة طلوع الهلال، ولهذا السبب لا يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال.

= أمر و«عنك» متعلق بدع، و«المرا» مفعول به والجملة معطوفة على ما قبلها، «تقول» فعل مضارع وفاعله مستتر، و«زيد» مبتدأ، و«خلف» ظرف مكان متعلق بقعد، و«عمرو» مضاف إليه، و«قعد» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، و«الصوم» مبتدأ، و«يوم» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويوم مضاف و«السبت» مضاف إليه، والجملة معطوفة على ما قبلها، و«السير غداً» مثل سابقتها.

وقد يكون الخبر ظرف مكان فيقع خبراً عن الأشخاص والأحداث كقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك.

وكلا الظرفين إذا وقع خبراً عن المبتدأ كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به انتصب الظرف وتقديره إذا قلت: زيد خلفك، أي زيد مقيم خلفك أو مستقر خلفك.

وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر كقولك: زيد أبوه منطلق، ومن فعل وفاعل كقولك: زيد قام أبوه، ومن شرط وجزاء كقولك: زيد إن تزره يزرك، إلا أنه لا بد أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ يربطها به كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزره.

ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة[1] مواضع:

أحدها: في قولهم: لعمرك إن زيداً خارج، إذ تقدير الكلام لعمرك قسمي أو يميني، فحذف الخبر اكتفاء بجواب القسم عنه.

الثاني: بعد «لولا» التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيد لزرتك، وتقدير الكلام لولا زيد حاضر لزرتك ولا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر، وقولك: لزرتك هو جواب لولا وبه اكتفى عن الخبر.

الثالث: في مثل قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما

---

(١) أضاف ابن مالك موضعاً رابعاً حيث قال:

«وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل: كل صانع وما صنع

فالخبر محذوف تقديره: متلازمان مثلاً أو مقترنان.

يكون السمك مشوياً وما أشبه ذلك، وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشوياً فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام.

فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة، فإن الخبر يحذف على وجه الاتساع إذا دل الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار[1]، فإذا قيل لك: أين زيد، فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ، إذ تقدير الكلام زيد في المسجد، وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد، حذفت الخبر، لأن تقدير الكلام زيد عندي.

وقد حمل قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣] على هذين التقديرين، فقيل إن المحذوف المبتدأ، أي شأني صبر جميل، وقيل المحذوف الخبر، أي فصبر جميل أولى من غيره، ولما توسعوا في حذف الخبر كان حذف العائد منه إلى الاسم أولى كقولك: السمن منوان بدرهم، أي منوان منه بدرهم، ومنه قوله تعالى:﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي لمن عزم الأمور منه، والله سبحانه وتعالى أعلم[2].

---

(١) الاستخبار: يريد الاستفهام، قال في الوسيط: استخبره: سأل عن الخبر، وطلب أن يخبره، ويقال: استخبر الخبر.

(٢) لم يتحدث المصنف عن المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ويمكن إجمالها في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر. نحو: زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو.

الثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً مثل: زيد قام.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بـ«إنما» أو «بإلا» مثل: إنما زيد قائم، وما زيد إلا قائم.

وَإِنْ تَقُـلْ أَيْنَ الأَمِيـرُ جَـالِسُ وَفِي فِنَـاءِ الـدَّارِ بِشْـرٌ مَـائِسُ[1]
فَـجَـالِسٌ وَمَـائِسٌ قَـدْ رُفِـعَـا وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ والرَّفْعُ مَعَا[2]

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف وتم الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظرف باسم نكرة: جاز رفعه ونصبه.

وكذلك إذا كان الخبر اسم استفهام أو جاراً ومجروراً، فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس، جاز رفع جالس ونصبه، فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ، وألغيت الظرف والجار والمجرور، أو اسم الاستفهام، أي (من) هذه الثلاثة كان مع الاسم النكرة.

الرابع: أن يكون المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء مثل لزيد قائم.
الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام مثل من عندك.
وقد جمع ابن مالك هذه المواضع في ألفيته فارجع إليه إن شئت في باب الابتداء.

(١) الفِناء: الساحة في الدار أو بجانبها والجمع أفنية، ومائس: ماس فلان ميساً: تبختر واختال فهو مائس، ومياس، وانظر الوسيط.

(٢) (وإن) الواو: استئنافية، وإن شرطية، و«تقل» فعل مضارع فعل الشرط، و«أين» ظرف متعلق بجالس، و«الأمير» مبتدأ، و«جالس» خبر المبتدأ، «وفي فناء» جار ومجرور متعلق بمائس والدار مضاف إليه، و«بشر» مبتدأ، و«مائس خبر والجملة معطوفة على ما قبلها «فجالس» الفاء واقعة في جواب الشرط، وجالس مبتدأ، و«مائس» معطوف على جالس، ومعنى مائس: مفسد أو غاضب، و«قد» حرف تحقيق، «ورفعا» جملة من فعل ونائب فاعل في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، و«قد» حرف تحقيق، و«أجيز» فعل ماض مبني للمجهول و«النصب» نائب فاعل، و«الرفع» معطوف على النصب و«معا» حال من الرفع والنصب.

وإن نصبت جالساً نصبته على الحال، وجعلت الظرف: الخبر، أو اسم الاستفهام، أو الجار والمجرور، ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً، ومتى المسير واقع، وواقعاً، إلا أن من شرط جواز النصب: أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف أو الجار والمجرور، لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مصدراً.

فإن قدمت الاسم النكرة على الجار والمجرور أو الظرف لم يجز إلا الرفع، نحو قولك زيد مائس في الدار، وزيد جالس خلفك، وكذلك يجب الرفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة كقولك متى زيد قادم، لا يجوز في قادم إلا الرفع، لأنه خبر زيد الذي به تم الكلام، بدليل أن قولك: متى زيد، كلام غير مفيد ولهذا السبب قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

باب اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لُمْتُهُ ... وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ[1]
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ ... كِلاَهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الكُتْبُ[2]

اعلم أن قولهم: زيداً ضربته، وما جرى مجراه يسمى: ما شغل عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد.

---

(١) ضمته بكسر الضاء معناه: ظلمته، قال في الوسيط: ضامه ضيماً: ظلمه وأذله والضيم: الظلم والإذلال.

(٢) «وهكذا» الواو عاطفة، والهاء من هكذا حرف تنبيه، وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف أي وتفعل هكذا «إن قلت» إن حرف شرط، وقال من قلت فعل الشرط في محل جزم والتاء فاعل، و«زيد» مبتدأ، وجملة «لمته» خبر والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، و«خالد ضربته» مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على ما قبلها، و«ضمته» جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على ضربته، ومعنى ضمته: ظلمته، «فالرفع» الفاء تفريعية، والرفع مبتدأ، و«فيه» متعلق بجائز، و«جائز» خبر المبتدأ، و«النصب» مبتدأ خبره محذوف دل عليه جائز، والجملة معطوفة على ما قبلها، «كلا» مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وكلا مضاف و«هما» مضاف إليه، «دل» فعل ماض والتاء للتأنيث و«عليه» جار ومجرور متعلق بدل، والكتب فاعل دل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كلاهما.

وهذه المسألة: من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في «زيد»: الرفع والنصب.

فإذا رفعته جعلته مبتدأ، وقولك: «ضربته» جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به وهي خبره.

وإذا نصبت «زيد» نصبته على أنه مفعول به، وليس الناصب له قولك: ضربته، لأنه قد نصب مفعولاً، وهو مضمر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر وإنما الناصب لزيد فعل مضمر من جنس الفعل وكان تقدير الكلام: ضربت زيداً ضربته، وقد قرئ ﴿وَالقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] برفع القمر ونصبه، و﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١] بالرفع والنصب، وذلك حسب ما بيناه.

والرفع في هذه المسائل أجود من النصب، لأن النصب يُوجب تقدير عامل محذوف، والرفع مستغن عن التقدير، فلهذا رجح الرفع عليه. وإن كان أمراً كقولك: زيداً اضربه، أو نهياً كقولك: زيداً لا تضربه، أو نفياً كقولك: زيداً لم تضربه، أو استفهاماً، كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرَاً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤] أو تحضيضا كقولك: هل زيداً أكرمته: جاز رفع زيد ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلا أن النصب أقوى من الرفع لكون هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب[1].

---

(١) ذكر المصنف موضعين من مواضع الاشتغال وهما ترجيح الرفع وترجيح النصب ويبقي بعد ذلك ثلاثة مواضع:

أولها: وجوب نصب الاسم السابق بفعل محذوف يفسره المذكور بعد الاسم وذلك إذا كان قبل الاسم شيء لا يدخل إلا على الفعل كأدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة، مثل: إن زيداً لقيته فأكرمه، وهل عمراً ضربته.

ثانيها: وجوب رفعه، وذلك إذا تقدم على الاسم المذكور ما يختص بالمبتدأ=

باب الفاعل

وَكُــلُّ مَــا جَــاءَ مِنَ الأَسْمَــاءِ عَقِيبَ فِعْــلٍ سَــالِمِ[1] البِنَــاءِ
فَـارْفَعْهُ إِذْ تُعْـرِبُ فَهْـوَ الفَـاعِـلُ نَحْوُ جَرَى آلماءُ وَجَارَ العَاذِلُ[2]

الفاعل عند النحويين: كل اسم تقدمه فعل مقر على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه، سواء فعله على الحقيقة كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً كقولك: نبت الزرع، واشتد الحر، أو لم

= كإذا الفجائية مثل جئت فإذا زيد يضربه عمرو.

ثالثها: أن يستوي رفع الاسم السابق ونصبه بلا ترجيح، وذلك إذا كان الاسم المذكور معطوفاً على جملة ذات وجهين: صدرها اسم، وعجزها فعل، فإن راعيت الصدر رفعت، وإن راعيت العجز نصبت مثل زيد قام وعلي أو وعلياً جلس، ولقد أشار ابن مالك إلى هذه المواطن وأنظر شرح الأشموني جـ ٢/٦٨.

(١) بين الناظم في الملحة أنه يقصد بالفعل السالم: الفعل المبني للمعلوم، لأن المبني للمجهول لم يسلم من التغيير.

(٢) «وكل» الواو استئنافية، وكل مبتدأ وهو مضاف و«ما» الموصولة مضاف إليه، وجملة جاء صلته، و«من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل جاء، «عقيب» ظرف مكان متعلق بجاء، وعقيب مضاف و«فعل» مضاف إليه، و«سالم» صفة لفعل وسالم مضاف والبناء مضاف إليه، «فارفعه» الفاء واقعة في =

يفعل شيئاً كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو.

وإنما شرط في الفعل أن يكون مقراً على صيغته، وهو معنى قولنا في «الملحة»: سالم البناء، ليفصل بينه وبين ما لم يسم فاعله.

وإنما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول به النصب، لأن الضمة ثقيلة، والفتحة خفيفة، والفعل لا يرفع به إلا فاعل واحد، وينصب به عدة مفاعيل، كالمصدر، والظرفين، والحال، والمفعول له، فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل، والفتح المستخف إعراب ما كثر، في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد تأديباً له ضرباً شديداً.

ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: زيد خرج لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام.

وَوَحِّدِ ٱلفِعْلَ مَعَ الجَمَاعَةْ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةْ[1]

خبر المبتدأ، و«ارفع» فعل أمر، والهاء مفعول به والفاعل مستتر، والجملة خبر كل، «إذ» ظرف زمان، و«تعرب» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، «فهو» الفاء تعليلية وهو مبتدأ، و«الفاعل» خبر المبتدأ، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف أيضاً والتقدير وذلك نحو قولك، وجملة «جرى الماء» في محل نصب مقول القول وجملة «جار العاذل» معطوفة عليها، ومعنى العاذل: اللائم.

(١) «ووحد» الواو للاستئناف ووحد فعل أمر وفاعله ضمير مستتر، و«الفعل» مفعول به، و«مع» ظرف مكان متعلق بوحد، ومع مضاف و«الجماعة» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الروي، «كقولهم» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كقولهم، و«سار الرجال» فعل وفاعل والجملة في محل نصب مقول القول، و«الساعة» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بسار.

اعلم أن فعل الفاعل يوحد إن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فتقول: جاء الزيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاءا الزيدان، ولا جاؤوا القوم، وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث.

وعند المحققين أن هذا الكلام فيه لحنتان:

إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم والواجب توحيده.

الثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني البراغيث، لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع ما يعقل.

ثم اعلم أن كل فعل لا يخلو من فاعل إما أن يكون ظاهراً كقولك: خرج زيد، وإما أن يكون ضميراً متصلاً بفعل كالتاء في قولك: ضربت، وكالنون والألف في قولك: ضربنا، وكالألف في قولك ضربا، وكالواو في قولك ضربوا ويضربون، أو النون في قولك يضربن.

وإما أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل، ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخر عن الاسم كقولك: زيد ذهب، وعمرو يذهب، ففي ذهب ويذهب ضمير مستتر يظهر متى ثني الاسم المتقدم أو جمع كقولك: الزيدان ذهبا، ويذهبان، والزيدون ذهبوا ويذهبون.

وإن كان الفعل مضعفاً واتصل به تاء الضمير، وجب إظهار الحرف المضعف كما قال الله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١].

ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء كما تقول العامة: «مَرِّيت» يعني «مَرَرْتُ».

وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أبدل منها الحرف الثاني ياء فقالوا:

تمطيت في المشي، وتصديت للأمر، وتطنيت الشيء، وقصيت أظفاري، والأصل فيها تمططت، وتصددت، وتطننت، وقصصت.

وقالوا أيضاً: تلغينا. إذا جنوا بقلة تسمى اللغاغة، وكان القياس أن يقولوا: تلغغنا، وقالوا: تقضي البازي، والأصل تقضض، ومنه قول الراجز حيث يقول:

١٩ ـ تَقَضِّيَ ٱلبَازِي إِذَا ٱلبَازِي كَسَرْ[1]

وليس مما يقاس عليه.

وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ   نَحْوُ: اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
وَتُلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيق   بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ   وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ[2]

---

(١) البيت من شواهد الأشموني جـ ٣٥٧/٤، والخصائص ٩٠/٢، والمحتسب ١٥٧/١ وشرح المفصل ٢٥/١٠، والمقرب ١٧٠/٢ والهمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٣/٢، واستشهد به كذلك الزمخشري في الكشاف في سورة التكوير ٥٦٥/٤ وجاء في التعليق عليه أن البيت للعجاج يمدح عمر بن عبد الله التميمي أرجوزة فيها:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر   تقضي البازي إذا البازي كسر
داني جناحيه من الطود فمر   أبصر خربان فضاء فانكدر

والباع: قدر مد اليدين والمراد به الكرم مجازاً، وبدر: أسرع وغلب الكرام، وتقضي: بمعنى انقض، وكسر: أمال جناحيه، الطود: الجبل العظيم، فمر: أي سار على الجبل، وخربان: جمع خرب وهو طائر يقال له الحبارى، فانكدر: أي انقض عليها ليأكلها.

والشاهد فيه تقضي حيث أبدل الياء من الضاد إذ أصله تقضض.

(٢) قال في القاموس: رتك البعير رتكاً: قارب خطوه.

وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلاَ مَحَالَهْ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ ٱلغَزَالَهْ[1]

اعلم أن علامة التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: إذا تقدم الفعل وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان، كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك.

والموضع الثاني: إذا تأخر الفعل وجب إلحاق التاء به مع المؤنث

---

(١) و«إن» حرف شرط، وتشأ: فعل الشرط، «فزد» الفاء واقعة في جواب الشرط، وزد فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، و«عليه» جار ومجرور متعلق بزد، «التاء» مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «نحو» خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف والتقدير، وذلك نحو قولك، «اشتكت عراتنا الشتاء» جملة من فعل وتاء التأتيث وفاعل ومضاف إليه ومفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول، و«تلحق» الواو استئنافية وتلحق فعل مضارع مبني للمجهول والتاء نائب فاعل «على التحقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي إلحاقاً جارياً على التحقيق، و«بكل» متعلق بتلحق وكل مضاف و«ما» مضاف إليه، «تأنيثه حقيقي» جملة من مبتدأ وخبر في محل جر نعت لما، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، «جاءت سعاد» فعل وفاعل والجملة في محل نصب مقول القول، و«ضاحكة» حال، و«انطلقت ناقة هند راتكة» جملة من فعل وفاعل ومضاف إليه وحال وهي معطوفة على ما قبلها ومحلها النصب كذلك، ومعنى راتكة: قال في الصحاح رتكان البعير: مقاربة خطوه. «وتكسر» الواو استئنافية، وتكسر فعل مضارع مبني للمجهول، و«التاء» نائب فاعل، «بلا محالة» الباء حرف جر، ولا بمعنى غير ومحالة مجرور بالباء، «في مثل» جار ومجرور متعلق بتكسر، و«قد» حرف تحقيق و«أقبلت الغزالة» جملة من فعل وفاعل في محل نصب مقول القول.

الحقيقي وغيره فتقول: الدار بنيت، والنار أُضرمت.

فأما قوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] فليس الفعل هاهنا فعلاً ماضياً فكان يجب إلحاق التاء به، بل الفعل مضارع وتقديره «تتلظى» فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

ويجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار، وفي القرآن: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] بحذف التاء، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] بإثباتها.

الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل كقول الشاعر:

٢٠ ـ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ مُقَلَّدَةً مِنَ الأُمَّاتِ عَارَا[1]

ولو لم يكن شعراً لجاز «لقد ولدت» وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن

---

(١) البيت لجرير ولقد أورد غير المصنف الشطر الثاني من البيت هكذا...... على باب استها صلب وشام وهو من شواهد المقتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩، والخصائص ٢/٤١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥، ١٥٣ والإنصاف ١/١٧٥، وشرح شواهد العيني ٢=٤٦٨، والتوضيح ١/٣٥٧ والتصريح ١/٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/٤٩ وديوانه ٥١٥.
والعار: كل شيء لزم به عيب، والأمات: جمع أم، والصلب: جمع صليب، والشام: اسم جنس جمعي واحدة شامة وهي الخال والعلامة.
والشاهد فيه: جواز تأنيث الفعل «ولد» بالتاء جوازاً، لـ الفصل بين الفاعل المؤث الحقيقي وهو «أم سوء» بالمفعول وهو «الأخيطل».

فقال سبحانه في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤].
وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثالث: ما جمع بالألف والتاء كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرابع: ما جمع جمع التكسير كقولك: جاءت الرجال، وجاء الرجال.

والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف وهي: «نعم، وبئس، وليس، وعسى» كقولك نعمت المرأة هند، ونعم المرأة، وليس هند جارية، وليست هند جارية.

ومتى التحقت التاء بهذا الفعل، ثم تلاها «ألف ولام» كسرت التاء لالتقاء الساكنين، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

باب ما لم يسم فاعله

وَاقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدُ الوَالِي
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ بِيعَ الثَّوْبِ وَٱلغُلاَمُ وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ[1]

---

(١) «واقض» فعل أمر فاعله ضمير مستتر، «قضاء» مفعول مطلق، «لا» نافية «يرد» فعل مضارع مبني للمجهول، و«قائل» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «بالرفع فيما» جاران ومجروران متعلقان باقض، و«لم» حرف نفي وجزم، «يسم» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«فاعل» نائب فاعل والهاء مضاف إليه، والجملة صلة ما، «من بعد» جار ومجرور متعلق باقض، وبعد مضاف و«ضم» مضاف إليه، وضم مضاف وأول مضاف إليه، وأول مضاف والأفعال مضاف إليه، «كقولهم» خبر مبتدأ محذوف، «يكتب» فعل مضارع مبني للمجهول، و«عهد» نائب فاعل، وعهد مضاف و«الوالي» مضاف إليه. و«إن» شرطية، و«يكن» فعل ناقص فعلي الشرط، «ثاني» اسم يكن و«الثلاثي» مضاف إليه و«ألف» خبر يكن، وقف عليه على لغة ربيعة، «فاكسره» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إذا علمت ذلك فاكسره، «حين» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باكسر، و«تبتدي» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها، و«لا» ناهية، و«تقف» فعل مضارع مجزوم بلا، والفاعل ضمير مستتر، «وتقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر، وبيع فعل =

إذا ذكرت الفعل ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره، غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه، ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل، وأقمت المفعول به مقام الفاعل، فرفعته بإسناد الفعل إليه، وتغيير صيغة الفعل: أن تضم أوله، فإن كان ماضياً: كسرت ما قبل آخره، كقولك: ضرب زيد، وإن كان مضارعاً فتحت ما قبل آخره، فقلت: يضرب زيد.

وإن كان ثلاثياً وأوسطه ألف، قلبت الألف ياء ساكنة، وكسرت ما قبلها، فتقول في قاد وساق وباع وخاط: قيد الفرس، وسيق البعير، وبيع العبد، وخيط الثوب.

والأشياء التي تقوم مقام الفاعل خمسة:

المفعول الصحيح، والمصدر، والظرفان، والجار والمجرور.

إلا أنه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة، بأن يقام مقام الفاعل كقولك: أخذ مني درهمان، وسيق إلي بعيران.

وإن عدم المفعول الصحيح واجتمعت الأربعة الأخر كقولك: سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً، جاز أن تقيم أيها شئت مقام الفاعل. فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه وهي:

أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل فتقول: سير بزيد فرسخين سيراً شديداً.

= مضارع مبني للمجهول و«الثوب» نائب فاعل و«الغلام» معطوف عليه، والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «كيل زيت الشام والطعام» إعرابها ظاهر مما سبق.

أو تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً.

أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً.

أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول سير بزيد يومين فرسخين سير شديد.

وإن كان الفعل من أفعال «ظننت وأخواتها» التي تتعدى إلى مفعولين، رفعت الأول منهما ونصبت الثاني فتقول: ظن السعر رخيصاً، ووجد الأمير عادلاً.

وإن كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما مثل: أعطيت، وكسوت، وسقيت، وأطعمت، فالاختيار أن ترفع الأول منهما وتنصب الثاني، فتقول: أُعطي زيد درهماً، وكُسي العبد ثوباً، وقد يجوز رفع الثاني ونصب الأول فتقول: أُعطي زيداً درهم، وكُسي العبد ثوب.

باب المفعول به

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ ٱلْأَمِيرُ ٱلْأَرْنَبَا
وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الفَاعِلُ نَحْوُ: قَدِ اسْتَوْفَى الخَرَاجَ العَامِلُ[1]

المفعول به: كل اسم تعدى الفعل إليه.

وجعل إعرابه النصب، ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم على خمسة أقسام:

---

(١) «والنصب» الواو استئنافية، والنصب مبتدأ، و«للمفعول»، جار ومجرور متعلق بالنصب، و«حكم» خبر المبتدأ، و«أوجبا» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على حكم، والجملة في محل رفع صفة لحكم، «كقولهم» خبر لمبتدأ محذوف، و«صاد» فعل ماض و«الأمير» فاعل، و«الأرنبا» مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول. والألف في أوجبا وأرنبا للإطلاق، «وربما» الواو للاستئناف، و«رب» حرف جر مكفوفة بما الكافة، و«أخر» فعل ماض مبني للمجهول، و«عنه» جار ومجرور متعلق بأخر، و«الفاعل» نائب فاعل، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف لقول محذوف، أي: وذلك نحو قولك، وقد حرف تحقيق، و«استوفى» فعل ماض، و«الخراج» مفعول به مقدم، والعامل: فاعل مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول.

«أحدها»: الفعل اللازم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل، نحو: قام، وقعد، وفرح، وفزع، وجزع، وذهب.

فإن أردت تعدية الفعل عديته بأحد ثلاثة أشياء:

إما بهمزة النقل كقولك في خرج أخرجته.

وإما بتضعيف عين الفعل كقولك في فرح فرحته.

وإما بحرف الجر كقولك في «ذهب»: ذهبت بزيد، أي: أذهبته.

«الثاني: ما يتعدى إلى مفعول واحد نحو: ضرب، وقتل، وكأفعال الحواس الخمس نحو: أبصر، وسمع، وشم، وذاق، ولمس.

«والقسم الثالث»: ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما، مثل: أعطى وكسا وأطعم وسقى، كقولك: أعطيت زيداً درهماً، وإن شئت قلت: أعطيت زيداً، ولأتذكر ما أعطيت.

وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبين من أعطيت.

وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جاراً ومجروراً كقولك: اخترت عمراً من الرجال، وجعلت المتاع في الوعاء.

«والقسم الرابع»: ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما[1]، وذلك أفعال الشك واليقين المشروحة من بعد.

---

(١) قال ابن مالك في هذه المسألة:

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول

وقال الأشموني معلقاً بقوله: أما الثاني: فبالإجماع، وفي الأول ـ وهو حذفهما ـ معاً خلاف، وانظر جـ ٢/٣٢.

«والقسم الخامس»: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهي ثمانية أفعال:

أعلم، وعلم، وأنبأ، ونبأ، وحدث، وأخبر، وخبر، ورأى، وذلك كقولك: أعلم الله الناس محمداً خاتم النبيين، فاسم الله تعالى هو: الفاعل، والناس هو: المفعول الأول، و«محمداً» ﷺهو: المفعو الثاني، وخاتم النبيين هو المفعول الثالث، ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثلاثة، ولكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأول منهم فتقول: أعلم الله الناس.

ثم اعلم أن للمفعول ثلاث مراتب:

إحداها وهو أولاها به: أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركب الأمير الفرس.

والمرتبة الثانية: أن يقع متوسطاً بين الفعل والفاعل، كما قال تعالى: ﴿وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثالثة: أن يأتي متقدماً على الفعل، كما قال تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام عليه عند تأخيره.

وإنما جوز تقديم المفعول على الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه: لأن إعراب الفاعل الرفع ولو قدم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به لكون إعرابه النصب المباين إعراب المبتدأ، والله علم.

وَإِنْ تَـقُـلْ كَلَّمَ مُـوسَـى يَعْـلَى   فَقَـدِّمِ ٱلفَـاعِـلَ فَهُـوَ ٱلأَوْلَى[1]

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسع في الكلام، إلا أن جواز ذلك متعلق بالأمن من اللبس، فمتى وقع اللبس على السامع: وجب تقديم الفاعل منهما، وذلك بأن يكونا جميعاً مما لا يتبين فيهما الإعراب، ولا يتميز أحدهما بصفة يتبين فيها الإعراب كقولك: ضرب موسى عيسى، فتقدم موسى إن كان هو الضارب وتؤخره إن كان هو المضروب.

فإن أمن الاشتباه في الكلام: جاز التقديم والتأخير، كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكلت الكمثرى الحبلى.

وكذلك إن وصفت أحد الاسمين المقصورين كقولك: ضرب موسى الطويلَ عيسى، لأنك بنصب الصفة نبهت على أن موسى المفعول به.

ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو أم مفعول؟ فاحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير «تاء» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير «نوناً وياء» فالاسم هو المفعول.

فإذا قلت: أشبع زيد الضيف، فارفع زيداً، لأنه الفاعل، بدلالة

---

(١) «وإن» الواو استئنافية، وإن شرطية، و«تقل» فعل الشرط وفاعله مستتر، و«كلم موسى يعلى» جملة من فعل وفاعل ومفعول في محل نصب مقول القول، «فقدم» الفاء واقعة في جواب الشرط المقدر، وقدم فعل أمر والفاعل مستتر والجملة جواب الشرط والتقدير: إذا علمت ذلك فقدم، «والفاعل» مفعول به لقدم، «فهو» الفاء للتعليل، و«هو» مبتدأ، و«الأولى» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت: أشبعت الضيف.

وإذا قلت: أشبع زيداً الرغيف، فارفع الرغيف وانصب زيداً، بدلالة أنك تقول: أشبعني الرغيف، وعلى هذا تعمل في كل ما يشكل عليك.

باب ظننت وأخواتها

وَكُـلُّ فِـعْـلٍ مُتَعَـدٍّ يَـنْصِبُ ... مَفْعُـولَـهُ مِثْـل: سَقَى وَيَشْـرَبُ
لَـكِنَّ فِـعْـلَ الشَّـكِّ وَآلـيَقِيـنِ ... يَنْصِبُ مَفْـعُـولَيْـنِ فِي الـتَّلْقِينِ
تَقُـولُ قَـدْ خِلْتُ آلهِـلاَلَ لاَئِحَـا ... وَقَـدْ وَجَدْتُ آلمسْتَشَـارَ نَاصِحَـا
وَمَـا أَظُـنُّ عَـامِـراً رَفِـيـقَـا ... وَلاَ أَرَى لِي خَـالِـداً صَـدِيقَـا
وَهَـكَـذَا تَصْـنَـعُ فِي عَـلِمْتُ ... وَفِي حَسِبْتُ ثُـمَّ فِي زَعَـمْتُ[1]

---

(١) «وكل» الواو استئنافية، وكل مبتدأ، وهو مضاف و«فعل» مضاف إليه، و«متعد» نعت لفعل و«ينصب» فعل مضارع، والفاعل مستتر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «مفعول» مفعول به والهاء مضـاف إليه، و«مثـل» خبر مبتـدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف تقديره: وذلك مثل قولك، و«سقى» فعل ماض والفاعل مستتر، والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «يشرب» معطوفة على جملة سقى «لكن» حرف من أخوات إن «فعل» اسم لكن، وفعل مضاف و«الشك» مضاف إليه، و«اليقين» معطوف على الشك، و«ينصب» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة خبر لكن، و«مفعولين» مفعول به لينصب، و«في التلقين» جار ومجرور متعلق بينصب، «تقول»: فعل مضارع، والفاعل مستتر، و«قد» حرف تحقيق، «خال» من خلت فعل ماض ينصب مفعولين والتـاء فاعـل و«الهلال» مفعـول أول، و«لائحاً» مفعـول ثـان، ومثلهـا في الإعراب: «وقد وجدت المستشار ناصحاً، وما أظن عامراً رفيقاً، ولا أرى لي =

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت ورأيت، وعلمت، فهذه الأفعال السبعة[1] وما يتصرف منها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعاً، كقولك ظننت زيداً خارجاً، وحسبت السعر رخيصاً.

ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السعر، وظننت زيداً، ولكن يجوز أن تقيم أن المفتوحة المخففة مع الفعل مقام المفعولين كقولك: ظننت أن يخرج زيد، وكذلك يجوز أن تقيم «ذلك» و «ذاك» مقام المفعولين كقولك: ظننت ذلك، وحسبت ذاك. وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون المفعول الثاني لظننت وأخواتها، إلا أنه متى كان ظرفاً: انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول ظننت الثاني، وذلك في مثل قولك: ظننت الصوم غداً، وظننت زيداً عندك، فتنصب غداً على أنه ظرف زمان، وتنصب عندك على أنه ظرف مكان.

= خالداً صديقاً» والجملة في محل نصب مقول القول، و «هكذا» الواو: حرف عطف، «ها» حرف تنبيه، و «كذا» جار ومجرور متعلق بتصنع، و «تصنع» فعل مضارع والفاعل مستتر، والجملة معطوفة على ما قبلها، و «في علمت» جار ومجرور متعلق بتصنع، وما بعدها معطوف عليها، وكل من علمت وحسبت، وزعمت مقصود ألفاظها.

(١) هناك ستة أفعال من أخوات ظن ذكرها النحويون ومنهم ابن مالك ولم يذكرها المصنف وهي: «عد» بمعنى ظن مثل عددت عمراً كريماً، و «حجا» بمعنى ظن كذلك مثل: حجا علي زيداً كريماً، و «درى» بمعنى علم مثل درى علي محمداً رحيماً، و «جعل» بمعنى اعتقد مثل: جعلت خالد ناجحاً و «هب» بمعنى ظن وهو بلفظ الأمر مثل: هب علياً كريماً بمعنى ظنه، و «تعلم» بمعنى اعلم مثل: تعلم علياً مجتهداً، وانظر شرح الأشموني من ص ١٩ جـ ٢.

وإنما تنصب «ظننت وأخواتها» المفعولين: إذا تقدمت عليهما، فإن وقعت متوسطة كقولك: زيداً ظننت منطلقاً، أو متأخرة عنهما كقولك: زيد منطلق ظننت، جاز نصب الاسمين، ورفعهما إلا أن رفعهما إذا تأخرت ظننت أجود(١).

ثم اعلم: أنَّ «رأيت» إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «علمت» فإن كانت بمعنى «أبصرت» كقولك: رأيت الهلال، وبمعنى اعتقدت كقولك: رأيت أي أبي حنيفة، أو كان بمعنى رأيت زيداً، أي ضربت رئته، فإنه يتعدى إلى مفعول واحد.

---

(١) تحدث المصنف عن جواز الإلغاء في باب ظن وأخواتها وترك الكلام عن التعليق، والإلغاء والتعليق لا يجوز في فعلين هما: «هب وتعلم»، وبقية الأفعال يصح فيها الإلغاء والتعليق، والتعليق يكون لازماً إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ويتم ذلك فيما يلي:

١ ـ أن يفصل بين الفعل ومعموله بـ«ما» النافية مثل: علمت ما زيد قائم فجملة زيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين، ومنه قوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [الأنبياء: ٦٥].

٢ ـ أن يفصل بين الفعل ومعموله بـ«إن» النافية نحو: (وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾ [الإسراء: ٥٢].

٣ ـ أن يفصل بين الفعل ومعموله بـ«لا» النافية نحو: علمت لا يقوم علي.

٤ ـ أن يفصل بين الفعل ومعموله بـ«لام» الابتداء» نحو علمت لزيد حاضر.

٥ ـ أن يفصل بينهما بـ لام القسم نحو قوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ [البقرة: ١٠٢].

٦ ـ أن يفصل بينهما بـ«أداة استفهام» مثل قوله تعالى: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وأضاف أبو علي في التذكرة الفصل بـ«لعل» مثل قوله تعالى: ﴿وإن أدري لعله فتنة﴾ [الأنبياء: ١١١] وانظر الأشموني جـ٢ ص ٢٦ ـ ٢٩.

وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين وهي بمعنى أبصرت، فانتصاب الثاني على الحال كقولك: رأيتُ الأميرَ جالساً.

وكذلك «علمت» إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «أيقنت» فإن كانت بمعنى عرفت نصبت مفعولاً واحداً، كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦].

وهكذا «وجدت» تنصب مفعولين إن كانت بمعنى أيقنت كقولك وجدت السعر رخيصاً، فإن كانت بمعنى «صادفت» نصبت مفعولاً واحداً كقولك: وجدت الضالة.

باب عمل اسم الفاعل المنون

وَإِنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِـلاً مُـنَـوَّنَـا   فَهْـوَ كَمَـا لَـوْ كَـانَ فِعْـلاً بَيِّنَـا
فَـارْفَـعْ بِـهِ فِي لاَزِمِ ٱلأَفْعَـالِ   وَٱنْصِبْ إِذَا عُـدِّي بِكُـلِّ حَـالِ
تَـقُـولُ زَيْـدٌ مُـشْـتَـرٍ أَبُـوهُ   بِـالـرَّفْـعِ مِثْـلُ: يَشْتَـرِي أَخُـوهُ
وَقُـلْ سَعِيـدٌ مُكْـرِمٌ عُثْمَـانَـا   بِالنَّصْبِ مِثْلُ: يُكْرِمُ الضِّيفَانَـا[1]

(١) «وإن» الواو استئنافية وإن شرطية، «ذكرت» فعل وفاعل في محل جزم فعل الشرط، «فاعلاً» مفعول به، «منوناً» صفة لفاعلاً، «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، وهو مبتدأ، «كما» الكاف حرف جر، وما زائدة، «لو» مصدرية، «كان» فعل ماض ناقص، واسم كان ضمير مستتر و«فعلاً» خبرها، و«بيناً» نعت لفعلا، ولو وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير، فهو كائن ككونه فعلاً بيناً، والجملة جواب الشرط، «فارفع» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إذا علمت ذلك فارفع، وارفع فعل أمر والفاعل مستتر، «في لازم» جار ومجرور متعلق بارفع، «الأفعال» مضاف إليه، و«انصب» معطوف على ارفع، «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، «عُدي» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «بكل» جار ومجرور متعلق بانصب، و«حال» مضاف إليه، وجواب إذا محذوف دل عليه ما قبله أي إذا عدي فانصب، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «وزيد مشتر» مبتدأ وخبر و«أبوه» فاعل =

اعلم أن العرب شبهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه، لاتفاقهما في عدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون، ألا ترى أن قولك: ضارب، يضاهي قولك: يضرب في كون كل واحد منهما على أربعة أحرف ثانيها ساكن، وما عداه متحرك، فلما اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل بما يعمل الفعل المضارع إلا أن من شرط عمله أن يكون للحال أو الاستقبال[1]، كقولك: هذا مقيم الصلاة الساعة، وضارب زيداً غداً، فتنصب «الصلاة» و«زيداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما لو قلت: هذا يقيم الصلاة، ويضرب زيداً.

ومن شرط عمله أيضاً أن يكون معتمداً عى آلة استفهام كقولك: أقائم زيد؟ فترفع زيداً بقائم، كما لو قلت: أيقوم زيد؟

أو يكون معتمداً على مبتدأ كقولك: زيد قائم أبوه، أو زيد ضارب عمراً.

= مشتر والجملة في محل نصب مقول القول «بالرفع» جار ومجرور متعلق بتقول، و«مثل» خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك مثل قولك، «يشتري» فعل مضارع و«أخوه» فاعل والجملة في محل نصب مقول القول، و«قل» فعل أمر، وفاعله مستتر، و«سعيد مكرم» مبتدأ وخبر «وعثماناً» مفعول به والألف للاطلاق والجملة في محل نصب مقول القول و«بالنصب» متعلق بقل، و«مثل» خبر مبتدأ محذوف أي وذلك مثل قولك، و«يكرم» فعل مضارع والفاعل مستتر و«الضيفانا» مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

(١) خالف الكسائي هذا الشرط فأجاز إعمال اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي مثل قولك أنا ضارب زيداً أمس، ولا حجة له لأنه لا يقال: أنا أضرب زيداً أمس.

وانظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٢٩٨.

أو يكون معتمداً على موصوف كقولك: هذا (رجل) طالب علماً.

أو معتمداً على ذي حال كقولك: هذا زيد ضارب عمراً، وجاء الأمير راكباً فرساً.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل، بل يجر ما بعده فتقول: هذا ضارب زيد أمس، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣] بالتنوين والنصب وحذف التنوين والجر.

ومتى أضيف اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال والاستقبال كانت الإضافة غير محضة[١]، وجاز أن توصف به النكرة كما قال سبحانه ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] والمعنى والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة، فالتنوين فيه مقدر وإن حذف[٢].

---

(١) أي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصاً لما ذكره من جواز وصف النكرة بها، وتقدير التنوين إن لم يكن موجوداً وانظر المرجع السابق ٢٤٧/٢.

(٢) بقي القول في إعمال اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل وفيه آراء نجملها فيما يلي:
(أ) رأي ابن مالك وولده: الإعمال مطلقاً.
(ب) رأي المازني الإعمال في حال المضي لا غير.
(جـ) رأي الأخفش الإعمال على التشبيه بالمفعول به.
(د) ورأي قوم أن العمل يتم بفعل مضمر.
وانظر المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٠١.

باب المصدر

وَٱلمصْـدَرُ ٱلأَصْـلُ وَأَيُّ أَصْــلٍ ... وَمِنْـهُ يا صَـاحِ ٱشْتِقَاقُ الفِعْـلِ
وَأَوْجَبَتْ لَـهُ النُّحَـاةُ الـنَّصْبَـا ... فِي قَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا[1]

المصدر: اسم يقع على الأحداث، كالضرب، والقتل، والقيام، والقعود، وهو أصل الأفعال، ولهذا سمي مصدراً، لصدور الأفعال عنه فقولك: ضرب، ويضرب، واضرب مشتق من الضرب.

والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير، ولا يثنى ولا يجمع. لأنه بمنزلة اسم الجنس، كالزيت والعسل، والجنس لا يثنى ولا يجمع وينصب المصدر بفعله المشتق، ويجيء لأحد ثلاثة أشياء:

---

(١) «والمصدر» الواو استئنافية والمصدر مبتدأ، و«الأصل» خبر المبتدأ، و«أي» مبتدأ، و«أصل» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره مثله، و«منه» جار ومجرور خبر مقدم لاشتقاق، و«يا» حرف نداء، «صاح» منادى مرخم، و«اشتقاق» مبتدأ مؤخر، و«الفعل» مضاف إليه، و«أوجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث، و«له» جار ومجرور متعلق بأوجب، و«النحاة» فاعل، و«النصبا» مفعول به والألف للإطلاق، «في قولهم» جار ومجرور متعلق بالنصب، «ضربت زيداً» فعل وفاعل ومفعول به، و«ضرباً» مفعول مطلق، والجملة في محل نصب مقول القول.

إما للتأكيد كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً﴾ [النساء: ٦١].

وإما لبيان النوع كقوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤].

وإما لتبيين العدد كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] فانتصاب ثمانين على المصدر وجلدة عى التمييز.

وَقَدْ أُقِيمَ الْوَصْفُ وَالآلاتُ مَقَامَهُ وَالعَدَدُ الأَثْبَاتُ
نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ
وَاجْلِدْهُ حَدًّا أَرْبَعِينَ جَلْدَهْ وَاحْبِسْهُ حَبْسَ مَوْلًى عَبْدَهْ(1)

اعلم أنه يجوز أن يحذف المصدر، وتقام مقامه صفته فتقول: قلت له جميلاً، وضربته شديداً، أي قلت له قولاً جميلاً، وضربته ضرباً شديداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الشعراء: ٢٢٧] أي ذكراً

---

(١) «قد» حرف تحقيق، «أقيم» فعل ماض مبني للمجهول، «الوصف» نائب فاعل، و«الآلات» معطوف عليه «مقام» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه، «العدد» معطوف على الوصف، و«الأثبات» نعت للعدد «نحو» خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف، «ضربت العبد» فعل وفاعل ومفعول، «سوطاً» مفعول مطلق، والجملة في محل نصب مقول القول، «فهرب» فعل ماض والفاعل مستتر، والجملة في محل نصب بالقول أيضاً، و«اضرب أشد الضرب» فعل أمر والفاعل مستتر ومفعول مطلق والضرب مضاف إليه، والجملة في محل نصب بقول محذوف تقديره «ونحو قولك اضرب الخ» «من» مفعول به وهو اسم موصول وصلته «يغشى الريب»، وجملة «واجلده حداً أربعين جلدة» معطوفة على ما قبلها، وكذلك جملة و«احبسه» الخ، و«احبس» فعل أمر و«حبس» مفعول مطلق، و«مولى» فاعل حبس، و«عبد» مفعول به والهاء مضاف إليه.

كثيراً فحذف المصدر الموصوف، وأقام الصفة مقامة.

وقد تقع الصفة مضافة، كقولك: ضربته أشد الضرب، وقلت له أحسن قول، فتنصب «أشد وأحسن» انتصاب المصدر، وتجر المصدر بالإضافة.

وقد يقع في مسائل في باب المصدر حذفان كقولك: ضربته ضرب زيد عمراً، وتقدير الكلام ضربته ضرباً مثل ضرب زيد عمراً، فحذف في الكلام المصدر الموصوف، والصفة المضافة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] تقديره وهي تمر مراً مثل مر السحاب.

وقد تقام الآلة مقام المصدر، فتقول: ضربته مقرعة، وضربته سوطاً، فتنصب مقرعة وسوطاً نصب المصدر وإن كانا آلتين.

وقد يقام العدد مقام المصدر أيضاً كما بيناه في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ المصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ: سَمْعاً وَطَوْعاً فَاخْبُرِ
وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا وإنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا[1]

---

(١) «وربما» الواو استئنافية، ورب حرف جر مكفوفة بما، و«أضمر» فعل ماض مبني للمجهول و«فعل» نائب فاعل، و«المصدر» مضاف إليه، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، «وسمعاً» مفعول مطلق بفعل مضمر أي اسمع سمعاً، و«طوعاً» مفعول مطلق مثل سابقه، «فأخبر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف تقديره: إذا عرفت ذلك فاخبر، واخبر بضم الباء أي اختبر الألفاظ، و«مثله» مثل مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«سقياً» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من =

وقد ذكرنا أن المصدر ينتصب بفعله المشتق منه، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة، كقولهم: سمعاً، وطاعة، وكرامة ومسرة، التقدير أسمع لك سمعاً وأطيع لك طاعة وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ومنه قولهم في الدعاء للإنسان: سقياً له ورعياً، وفي الدعاء عليه، جدعاً له وعقراً[1]، ومنه قولهم أيضاً: ويل زيد، وويح عمرو، فتنصبهما عند الإضافة على المصدر، كما قال تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[2] [القصص: ٨٠].

وقد اختلف في معنى «ويح» فقيل: إنها بمعنى «ويل» وقد أبدلت اللام حاء، وقيل: إن معناها الترحم، فيجوز أن يقال لمن يحنى عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأول.

= ظهورها حركة الحكاية، و«رعياً» معطوف على سقياً، و«إن» حرف شرط جازم، و«تشأ» فعل الشرط مجزوم و«جدعاً» مصدر منصوب بفعل محذوف هو جواب الشرط والتقدير: وإن تشأ فاحسب جدعاً فيما ينصب بعامل واجب الحذف، و«كياً» معطوف على جدعاً، ومعنى جدعاً قال في الوسيط: جدعه جدعا: قطع أنفه، أو طرفا من أطرافه، وفي المثل: «لأمر ما جدع قصير أنفه».

(١) عقرا: عقرت المرأة والرجل عقراً بفتح العين أو ضمها مع سكون القاف، أي لم يلدا فهو وهي عاقر.

(٢) وقال العكبري في الإملاء (ويلكم) مفعول فعل محذوف، أي: ألزمكم الله ويلكم. وقال الأشموني في آخر باب المفعول المطلق: ومثل بله المضاف: ويله، وويحه، وويسه، وويبه، وهي كنايات عن الويل، و«ويل» كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض، ونصبها بتقدير «ألزمه الله» وهو قليل.

ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقاً، وهذا زيد صدقاً، أي أحق ذلك حقاً وأصدق صدقاً.

ومما نصب على المصدر ولم ينطق بفعله قولهم: سبحان الله، وجاء زيد وحده، على أن بعضهم جعل انتصاب وحده على الحال، وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد منفرداً.

ولفظة «وحده» تكون منصوبة في كل موضع إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: قولهم في المدح: هو نسيج وحده، ومعناه التفرد بالكمال، تشبيهاً بالثوب الرفيع الذي ينسج منفرداً.

والموضعان الآخران قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: جحيش وحده، وعيير وحده، وهما تصغير جحش وعير.

وَمِثْلُهُ: قَدْجَا آلأَمِيرُ رَكْضَا وَاشْتَمَلَ[1] الصَّمَّاءَ إِذْ تَوضَّا[2]

اختلف النحويون في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك: أقبل

---

(١) اشتمل الصماء: هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً، وانظر الوسيط «اشتمل».

(٢) «ومثله» الواو عاطفة ومثل مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«قد» حرف تحقيق، و«جا الأمير» فعل وفاعل، و«ركضاً» حال أو مفعول مطلق والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها، «واشتمل» الواو حرف عطف، واشتمل فعل ماض، والفاعل مستتر، و«الصماء» مفعول مطلق أو حال، و«إذ» ظرف زمان ماض مبني على السكون في محل نصب، و«توضا» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها وجملة اشتمل الخ معطوفة على ما قبلها.

الأمير ركضاً، وجاء زيد مشياً.

فقال الأكثرون[1]: إن الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على أن يكون تقدير الكلام أقبل الأمير راكضاً، وجاء زيد ماشياً، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك: ٣٠] أي غائراً.

وقال بعضهم[2]: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله، وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً.

فأما قولهم لمن يخلل جسده بثوبه: «اشتمل الصماء»[3]، وللقاعد المحتبي بيديه: «قعد القرفصاء» فانتصابهما جميعاً على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

---

(١) هذا رأي سيبويه والجمهور.

(٢) هذا رأي الأخفش والمبرد، ويلاحظ أن الحريري أهمل رأي الكوفيين بأنهما منصوبان على المصدرية لكن الناصب لهما هو الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر فجاء الأمير ركضاً في تأويل ركض الأمير ركضاً وانظر الأشموني جـ ٢ ص ١٧٩.

(٣) الصماء: نوع من الاشتمال، والقرفصاء: نوع من القعود، فهما مما أقيم فيه النوع مقام المصدر، وانتصب لذلك، والعامل في الأول: اشتمل والعامل في الثاني: قعد، ولا حذف فيهما.

باب المفعول له

وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ بِالمفْعُولِ لَهْ فَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ
وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
وَغَالِبُ الأَحْوالِ أَنْ تَراهُ جَوابَ: لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي البَحْرِ ٱبْتِغَاءَ الدُّرِّ(١)

(١) «وإن» الواو: استئنافية، وإن شرطية، «جرى» فعل ماض وهو فعل الشرط، «نطق» فاعل والكاف مضاف إليه، و«بالمفعول» جار ومجرور متعلق بنطق، «له» جار ومجرور متعلق بالمفعول «فانصبه» الفاء واقعة في جواب الشرط، وجملة انصبه جواب الشرط، «بالفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، «الذي» نعت للفعل، و«قد» حرف تحقيق، وجملة «فعله» صلة الموصول، «وهو» الواو استئنافية، وهو مبتدأ، «لعمري» اللام ابتدائية وعمري بمعنى حياتي مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر و«مصدر» خبر هو، و«في نفسه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من هو أي هو منفرداً في نفسه مصدر. «لكن» حرف استدراك ونصب، و«جنس» اسمها منصوب، و«الفعل» مضاف إليه، و«غير» خبر لكن مرفوع وغير مضاف، و«جنس» مضاف إليه وجنس مضاف والهاء مضاف إليه، و«غالب» مبتدأ، و«الأحوال» مضاف إليه، و«أن» حرف مصدري ونصب و«ترى» فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول أول، و«جواب» مفعول ثان، والجملة خبر المبتدأ، وجواب مضاف لقول محذوف أي جواب قولك لم فعلت، و«لم» جار ومجرور متعلق =

المفعول له: هو العلة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلا مصدراً، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ آلموْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فينصب حذر على أنه مفعول له، وهو مصدر، والناصب له يجعلون، وهو من غير لفظه، ومن شرطه: أن يرى جواب «لم فعلت»، ألا ترى أنه لو قال لك قائل: لم يجعلون أصابعهم في آذانهم لقلت: حذر الموت.

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة، ومعرفة، وقد جمعهما حاتم في قوله:

٢١ ـ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ آلكَرِيمِ آدِّخَارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[1]

بالقول المحذوف، «فعلت» فعل وفاعل، و«ما» اسم موصول مفعول به، وجملة «تهواه» صلة الموصول، وجملة لم فعلت الخ في محل نصب مقول القول، و«تقول» فعل مضارع، والفاعل مستتر و«قد» حرف تحقيق، و«زرتك» فعل وفاعل ومفعول، و«خوف» مفعول له و«الشر» مضاف إليه، والجملة في محل نصب مقول القول، ومثلها في الإعراب جملة «وغصت في البحر ابتغاء الدر».

(١) هذا البيت لحاتم بن عبدالله الطائي، وهو من شواهد سيبويه ١/١٨٤، ٤٦٤ والمقتضب ٢/٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٤، وخزانة الأدب ١/٤٩١، والنوادر ١١٠، والكامل للمَبرد ١٦٥.

وقال الأعلم في تعليقه على كتاب سيبويه: «الشاهد فيه نصب «الادخار والتكرم» على المفعول له، والتقدير: لادخاره وللتكرم، فحذف حرف الجر، ووصل الفعل، فنصب، ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله، فيضارع المصدر المؤكد لفعله كقولك: قصدتك ابتغاء الخير»

فنصب إدخاره وهو معرفة، وتكرماً وهو نكرة، على أنهما مفعولان لهما، ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب له كقولك: مخافة الشر جئتك.

وكان الأصل في المفعول له، إدخال اللام عليه فتقول: جئتك لمخافة الشر، ولهذا سمي مفعولاً له، غير أن العرب حين حذفت اللام منه نصبت.

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع فتكون بمعنى العلة، كقولك: جئتك لتعطيني، وإن شئت قلت: جئتك لأن تعطيني، ويجوز حذف اللام من أن، فتقول: جئتك أن تعطيني؛ لأن أن والفعل الذي يليها يقعان موقع المصدر، فيكون تقدير الكلام: جئتك للإعطاء، وعلى ذلك فقس.

= ثم يقول: «فإن كان المصدر لغير الأول لم يجز حذف حرف الجر لأنه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله كقولك: قصدتك لرغبة زيد في ذلك لأن الراغب غير القاصد».

ومعنى البيت: أن الشاعر يقول: إنه يغفر للكريم إذا جهل عليه إبقاء عليه، ويعرض عن شتم اللئيم له إكراماً لنفسه، والعوراء الكلمة القبيحة.

ورواية سيبويه في ١/١٨٤ و«أصفح» بدلاً من و«أعرض»، وفي جـ ١ ص ٤٦٤ وأعرض كرواية الحريري التي هنا.

باب المفعول معه

وَإنْ أَقَمْتَ الـوَاوَ فِي ٱلكَـلَامِ مُقَامَ مَعْ فَـانْصِبْ بِلاَ مَـلاَمِ
تَقُـولُ جَـاءَ ٱلبَـرْدُ وَٱلجَبَـابَـا[1] وَاسْتَـوتِ المِـيَـاهُ والأَخْشَـابَـا
وَمَـا صَنَعْتَ يَـا فَتَى وَسُعْـدَى فَقِسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفْ رُشْدَا[2]

---

(١) الجباب: القحط الشديد، هذا إذا فتحت الجيم، وإذا كسرتها كان معناه: تلقيح النخل.

(٢) «وإن» الواو استئنافية، وإن شرطية، وفعل الشرط أقام من «أقمت» والتاء فاعل، و«الواو» مفعول به، «في الكلام» جار ومجرور متعلق بأقام، و«مقام» مفعول مطلق وهو مضاف و«مع» مضاف إليه، «فانصب» الفاء واقعة في جواب الشرط وجملة انصب جواب الشرط، «بلاملام» جار ومجرور متعلق بانصب ولا بمعنى غير «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «جاء البرد» فعل وفاعل، و«الجبابا» الواو للمعية، الجبابا مفعول معه والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «استوت المياه والأخشابا» مثل سابقتها في الإعراب وهي معطوفة عليها، و«ما» استفهامية مبتدأ، «صنعت» فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ، و«يـا» حرف نداء، و«فتى» منادى والواو للمعية وسعدى مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة «فقس» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فقس عليه، و«على هذا» جار ومجرور متعلق بقس، «وتصادف» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر و«رشداً» مفعول به.

اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى «مع».

وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلا «المفعول معه»، والمفعول دونه الذي هو «الاستثناء».

ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللام من المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه، مثال ذلك قولك: جاء البرد والطيالسة[٣]، واستوى الماء والخشبة وما صنعت وزيداً، وما زلت أسير والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فما بعد الواو في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الداخلة عليه بمعنى «مع»، وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للطيالسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً، وما زلت أسير مصاحباً النيل، ولو خليت الناقة لرضعها الفصيل.

والفرق بين هذه الواو، والواو، التي بمعنى العطف: أن هذه الواو تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، والتي بمعنى العطف توجب الشركة (بين المتعاطفين) في المعنى معاً، فإن كان الأول على معنى الفاعل، فالثاني على معنى الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول، فالثاني مثله.

ولو أنك رفعت فقلت: جاء البرد والطيالسة، لجاز أن تكون

---

(١) الطيالسة: جمع طيلسان وهو الطالسان الذي هو ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف، أو يحيط بالبدن، خال عن التفصيل والخياطة، أي ما يشبه «الشال» في هذا العصر، وهو لفظ فارسي معرب: تالسان أو تالشان، وانظر طلس من الوسيط.

الطيالسة، جاءت في الحر لا في البرد، ولو قلت: استوى الماء والخشبة، بالرفع، لكان المعنى: استوى الماء في الجريان واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء.

وإذا قلت: ما صنعت وزيد، كان السؤال عند الرفع عن صنعه وصنع زيد، وإذا نصبت زيداً، فالسؤال عن صنعه وحده في حال مصاحبته زيداً.

ولو قلت: ما زلت أسير والنيل، بالرفع، لاقتضى الكلام أن النيل يسير أيضاً.

ولو قلت: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، لاقتضى الكلام أن يكون كل منهما قد حبس عن الآخر، وعلى هذا فقس.

باب الحال

وَٱلحَـالُ والتَّمْيِيـزُ مَنْصُـوبَـانِ ... عَلَى ٱخْتِلَافِ ٱلوَضْعِ وَالمَبانِي
ثُمَّ كِـلاَ النَّـوْعَيْنِ جَـاءَ فَضْلَهْ ... مُنَكَّـراً بَـعْـدَ تَمَـامِ الجُمْـلَةْ
لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي ٱسْمِ الحَالِ ... وَجَـدْتَـهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعَـالِ
ثُمَّ يُـرَى عِنْدَ ٱعْتِبَارِ مَنْ عَقَـلْ ... جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلْ
مِثَـالُـهُ جَـاءَ الأَمِيـرُ رَاكِبَـاً ... وَقَـامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَـاطِبـاً(١)

---

(١) «والحال» الواو استئنافية، والحال مبتدأ، و«التمييز» معطوف على الحال، و«منصوبان» خبر عن المبتدأ وما عطف عليه، «على اختلاف» جار ومجرور متعلق بمنصوبان، واختلاف مضاف و«الوضع» مضاف إليه، و«المباني» معطوف على الوضع، و«ثم» حرف عطف، و«كلا» مبتدأ، و«النوعين» مضاف إليه، و«جاء» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، و«فضله» حال من فاعل جاء. و«منكراً» حال ثانية، و«بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال ثالثة أي واقعاً بعد، وبعد مضاف و«تمام» مضاف إليه، وتمام مضاف، و«الجملة» مضاف إليه، «لكن» حرف استدراك، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، و«نظرت» فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، و«في اسم» جار ومجرور متعلق بنظر، واسم مضاف و«الحال» مضاف إليه، و«وجدته» فعل وفاعل ومفعول أول والجملة جواب إذا، و«اشتق» فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر، و«من الأفعال» متعلق باشتق والجملة في =

الاسم المنصوب على الحال: هو ما جمع ست شرائط هي: أن يكون نكرة، مشتقاً من فعل، يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل، ويُروى جواب كيف.

مثاله: جاء الأمير راكباً، نصب «راكباً» على الحال لوجود الشرائط الست فيه، ألا ترى أن قولك: «راكباً» نكرة، مشتق من فعل، جاء بعد تمام الكلام، والعامل فيه «جاء» وهو فعل صريح، وصاحب الحال معرفة، وهو: الأمير، ويصلح أن يكون جواب من قال: كيف جاء الأمير؟

وقد يكون الحال مفعولاً[1] به، نحو: ضربت عمراً مشدوداً، والمعنى ضربته في حال شده.

وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة، لأنه يصير حينئذ صفة لذي الحال، وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة، لئلا يصير

= محل نصب مفعول ثان لوجد، و«ثم» حرف عطف، و«يرى» فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر سد مسد المفعول الأول، و«عند» متعلق بيرى، وعند مضاف و«اعتبار» مضاف إليه، واعتبار مضاف و«من» مضاف إليه، وجملة «عقل» صلة الموصول وهو من، و«جواب» مفعول ثان ليرى، وجواب مضاف، و«كيف» مضاف إليه، و«في سؤال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من جواب، وسؤال مضاف، و«من» مضاف إليه، وجملة «سأل» صلة من، «مثال» مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«جاء الأمير راكباً» جملة من فعل وفاعل وحال وهي في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة، قام قس في عكاظ خاطباً، معطوفة على ما قبلها.

(١) لعله يقصد مجيء الحال من المفعول به.

الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك، إلا أنه إن قدمت الصفة على الموصوف انتصب على الحال كقول الراجز.

٢٢ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[1]

فنصب موحشاً على الحال حين قدمه، ولو قال: لمية طلل موحش، لوجب رفعه على الصفة.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد.

---

(١) البيت بهذه الرواية نسب إلى ذي الرمة وبرواية: لعزة موحشاً إلخ، نسب إلى كثير عزة، والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٧٦، والخصائص ٢/٤٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ٦٢، وشذور الذهب ٣٠٣، وشرح الأشموني ٢/١٨١، والتوضيح ٢/٨٢ والتصريح ١/٣٧٥، وخزانة الأدب ١/٥٣٣.

ومية: اسم امرأة، موحشاً: أوحش المنزل إذا خلا من أهله، الطلل: ما بقي من آثار الديار، والخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

والشاهد فيه كما قال الأعلم، تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال وانظر سيبويه ١/٢٧٦ وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: في هذا الكلام قصور من وجهين: الوجه الأول: أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين: أولهما قول سيبويه: إن مجيء الحال من المبتدأ جائز.

وثانيهما قول الكوفيين: إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ـ ثم يقول:

الثاني: أن النكرة وهي «طلل» موصوفة بجملة، يلوح، فلنا أن ندعي أن المسوغ هنا وصف النكرة لا تقدم الحال عليها.

وانظر حاشية التوضيح ٢/٨٢.

وقد يقع الفعل موقع الحال، إلا أنه إن كان ماضياً وقع بعد «قد»، كقولك جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على قد، وتسمى هذه الواو: واو الحال، ويكون معناها معنى «إذ» فإذا قلت جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذ قد غنم، ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦] أي مستكثراً.

ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع.

وقد يقع الجار والمجرور موقع الحال، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] أي متزيناً.

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالفِنَاءِ قَاعِدَاً وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَاً[١]

العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً مثل: جاء، وأقبل، ويقوم، ويقعد.

ويكون معنى فعل كالظرف، وحرف التنبيه، واسم الإشارة، والجار والمجرور، فالظرف كقولك: زيد عندك جالساً، وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالساً، والتنبيه كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود:

---

(١) «ومنه» الواو استئنافية، منه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ مؤخر محذوف تقديره: ومنه قولك، «من» اسم استفهام مبتدأ و«ذا» اسم إشارة خبر، و«بالفناء» متعلق بمحذوف صلة لموصول محذوف صفة لذا والتقدير من ذا الذي مستقر بالفناء، و«قاعداً» حال من فاعل الصلة والجملة في محل نصب مقول القول، و«بعته» فعل وفاعل ومفعول، و«بدرهم» جار ومجرور متعلق بباع، «صاعداً» حال والعامل فيه محذوف والتقدير: فزاد الدرهم حال كونه صاعداً، وجملة بعته الخ، معطوفة على ما قبلها.

[٧٢](1) أي أنبه عليه عند شيخوخته، واسم الإشارة كقولك: ذا زيد واقفاً، والجار والمجرور كقولك: مررت بزيد راكباً، فتعمل الباء إذا عنيت: أن الراكب زيد لا أنت، وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم، فترفعه على أنه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [قٓ: ٢٣].

ولا يجوز في هذا النوع من الحال أن تقدمه على العامل فيه، فلا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيد. وقد نصب على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام كقولك: ما شأنك قائماً، وما بالك ماشياً، ومن ذا بالباب جالساً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

وَمِمَّا يُنْصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً، أي فزاد الدرهم صاعداً، ومنه أيضاً: بينت حسابه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، فادخلوا أولاً أولاً، وهلموا واحداً واحداً، وبعته يداً بيد، والمعنى بينت له حسابه مفصلاً، وجاء القوم مترافقين، ودخلوا مرتبين، وبعته مناقداً، وهلموا مرتبين، ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

(١) وقال الأنباري: «شيخاً» يقرأ بالنصب والرفع فالنصب على الحال من المشار إليه، والعامل فيها: ما في «هذا» من معنى الإشارة أو التنبيه، فكان المعنى أشير إليه شيخاً، أو أنبه عليه شيخاً.
والرفع من أربعة أوجه: الأول: أنه يكون خبراً بعد خبر، والثاني: أن يكون بدلاً من «يعلى».
والثالث: أن يكون «بعلي» بدلاً من هذا، ويكون «شيخ» خبراً عن «هذا».
والرابع: أن يكون «شيخ» خبر مبتدأ آخر على تقدير «هذا شيخ» وانظر البيان جـ ٢ ص ٢٢ ـ ٢٣.

باب التمييز

وَإِنْ تُـرِدْ مَـعْـرِفَـةَ التَّمْـيِـيـزِ ... لِكَيْ تُـعَـدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْـيِيـزِ
فَهْوَ الَّـذِي يُـذْكَرُ بَعْـدَ ٱلعَـدَدِ ... والوَزْنِ وَٱلكَيْلِ وَمَذْرُوعِ[1] ٱليَدِ
وَمِنْ إِذَا فَكَّـرْتَ فِيـهِ مُضْمَـرَهْ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ تَـذْكُـرَهُ وَتُظْهِـرَهْ
تَقُـولُ: عِنْـدِي مَنَـوانِ زُبْـدَا ... وَخَـمْـسَـةٌ وَأَرْبَـعُـونَ عَـبْـدَا
وَقَـدْ تَصَـدَّقْتُ بِصَـاعٍ خَـلَّا ... وَمَـالَـهُ غَيْـرُ جَرِيبٍ نَخْـلَا[2]

(١) مذروع اليد: المذروع: الممسوح، وذرع فلان الثوب: قاسه بالذراع.

(٢) و «إن» شرطية، و «ترد» فعل الشرط، «معرفة» مفعول به وهو مضاف و «التمييز» مضاف إليه، «لكي» اللام تعليلية وكي مصدرية، و «تعد» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بكي ونائب الفاعل مستتر، وكي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بترد، و «من ذوي» جار ومجرور متعلق بتعد، وذوي مضاف و «التمييز مضاف إليه»، «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، وهو مبتدأ، و «الذي» خبره، والجملة جواب الشرط، وجملة «يذكر» صلة الموصول، و «بعد» ظرف متعلق بيذكر، وبعد مضاف و «العدد» مضاف إليه و «الوزن» والكيل ومذرع اليد» معطوفات على العدد. و «من» بكسر الميم مبتدأ و «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، «فكرت» فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، و «فيه» جار ومجرور متعلق بمضمرة، و «مضمرة» خبر من، وجواب إذا محذوف، أي إذا فكرت في التمييز فمن =

التمييز يشبه الحال في كون كل منهما اسماً نكرة يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما أن الحال يكون مشتقاً من الفعل في أغلب الكلام، ويروى جواب كيف.

والتمييز اسم جنس، ولهذا سمي تمييزاً، لأنه يميز الجنس الذي تريده، ويفرد من الأجناس التي يحتملها الكلام.

ثم إنه ترى «من» مقدرة معه.

وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة، التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح.

فالمعدود: ما ينتصب بعد «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» كقوله تعالى في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الأخير: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صٓ: ٢٣].

والمكيل كقولك: عندي قفيزان براً.

والوزن كقولك: عندي منوان سمناً.

= مضمرة فيه، «من قبل» جار ومجرور متعلق بمضمرة، «أن تذكره» أن حرف مصدري ونصب وتذكر منصوب بأن والهاء مفعول به والفاعل مستتر وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة أي من قبل ذكر من، و«تظهره» معطوف على تذكره، «تقول» فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر، «عندي» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«منوان» مبتدأ مؤخر، و«زيداً» تمييز لمنوان والجملة في محل نصب مقول القول، «وخمسة وأربعون عبداً» معطوفة على ما قبلها، وجملة «وقد تصدقت بصاع خلاً» وجملة «وماله غير جريب نخلاً» معطوفتان على قوله:
عندي منوان زيداً، فمحلهما النصب.

والمساحة كقولك: له عشرون جريباً، وما في السماء قدر راحة سحاباً[1].

و «من» في جميع ذلك مقدرة، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البر، ومنوان من السمن، فإن قلت: عندي رطل زيتاً، جاز أن تنصب زيداً على التمييز، وأن تجره بالإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل.

---

(١) ما ذكره المصنف مما وقع فيه التمييز بعد المقادير، هو التمييز المبين لإجمال الذات.

وهناك التمييز المبين لإجمال النسبة، وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول مثل قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ وقوله ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ فشيبا تمييز منقول من الفاعل، والأصل «اشتعل شيب الرأس» وعيوناً منقول من المفعول، والأصل: فجرنا عيون الأرض. فبين «شيباً» الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبين «عيوناً» المفعول الذي تعلق به الفعل، والناصب له في هذا النوع: العامل الذي قبله.

باب نعم وبئس

وَمِنْـهُ أَيْضـاً نِعْمَ زَيْـدُ رَجُـلاَ   وبَئْسَ عَبْدُ الـدَّارِ مِنْـهُ بَـدَلاً[1]

اعلم أن نعم وبئس فعلان، بدلالة اتصال «التاء» التي هي علامة التأنيث بهما في قولك نعمت المرأة، وبئست الجارية، وهما فعلا المدح والذم، ولفظهما يوجد مع الاثنين، والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام، كقولك: نعم الرجل زيد، وبئس صاحب العشيرة بِشْر، فيرتفع «الرجل» بإسناد نعم إليه، ويرتفع «زيد» على أحد وجهين:

إما أن يكون مبتدأ مؤخراً، ونعم الرجل خبره.

وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: الممدوح زيد، والمذموم بشر.

(١) و«منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«أيضاً» مفعول مطلق لفعل واجب الحذف تقديره «آض» بمعنى رجع، وقوله «نعم زيد رجلاً» في محل رفع مبتدأ مؤخر، هذا على حسب تركيب المتن، وإلا فنعم فعل ماض، وزيد مخصوص المدح مبتدأ مؤخراً ونعم وفاعلها المضمر خبر مقدم، ورجلاً تمييز، وجملة «وبئس عبد الدار منه بدلاً» معطوفة على الجملة قبلها، وتفصيل إعرابها: بئس فعل ماض وعبد الدار فاعل ومضاف إليه، ومنه جار ومجرور متعلق ببدلاً، وبدلاً تمييز.

فإن نطقت بعد نعم وبئس باسم نكرة: نصبته على التمييز، كقولك: نعم رجلاً زيد، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمراً في نعم، وقد فسره الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلاً زيد، وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[1] [الكهف: ٥٠] أي بئس البدل بدلاً، فأضمر المرفوع وفسره المنصوب.

فإن كان الفعل لمؤنث، جاز أن تثبت علامة التأنيث في نعم وبئس، وأن تحذفها كقولك: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وعلى هذا فقس.

---

(١) قال الأنباري تقديره: بئس البدل بدلاً للظالمين ذرية إبليس، فالمرفوع بـ «بئس» مضمر فيها و«بدلاً» منصوب على التمييز مفسر لذلك المضمر.

باب حبذا

وَحَبَّــذَا أَرْضُ آلبَـقِيــعِ أَرْضَــا   وَصَـالِـحٌ أَطْهَـرُ مِنكَ عِـرْضَـا[1]

اعلم أن حبذا مؤتلفة من كلمتين: إحداهما: حب، والأخرى: ذا، إلا أنهما جعلا كالشيء الواحد، ولهذا لم يجب الفصل بينهما:

ولفظ حبذا واحد مع المذكر، والمؤنث، والاثنين، والجمع.

والمعرفة بعد «حبذا» مرتفعة بالابتداء، أو خبر للابتداء المحذوف كما ذكرنا في نعم، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز، فإذا قلت حبذا زيد رجلاً نصبت رجلاً على التمييز لأنه اسم نكرة جاء فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن تقدر بعده من فتقول حبذا زيد من رجل.

وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنساً انتصب على التمييز نحو

---

(١) «وحبذا» الواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها، وحبذا قيل: مركبة من حب وهو فعل ماض وذا فاعل، وقيل ركباً وغلبت عليها الفعلية لسبقها، وقيل غلبت عليها الاسمية لشرفها و«أرض» مبتدأ مؤخر، وحبذا خبر مقدم، أو أرض خبر لمبتدأ محذوف، وأرض مضاف والبقيع مضاف إليه، و«أرضاً» تمييز، وجملة «وصالح أطهر منك عرضاً» معطوفة على ما عطفت عليها الجملة السابقة وهي قوله في البيت السابق: «نعم زيد رجلاً».

ما مثلناه، وإن كان مشتقاً انتصب على الحال كقولك: حبذا زيد ضاحكاً.

ثم اعلم أن من مواطن التمييز: النكرة الواقعة بعد أفعل الذي للتفضيل كقولنا في «الملحة»: وصالح أطهر منك عرضاً، ومثله: زيد أحسن منك خلقاً، وأنظف منك ثوباً، وأظرف عبداً، ويجوز أن تحذف لفظة «من» فتقول: زيد أحسن خلقاً، وأنظف ثوباً، وأظرف عبداً إلا أن تضيف الفعل إلى ذات الشيء كقولك: مفلح أكرم عبد، ووجهك أحسن وجه، وثوبك أرفع ثوب والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَقَـدْ قَـرِرْتَ بِـالإِيـابِ عَيْنَـا   وَطِبْتَ نَفْساً إِذْ قَضَيْتَ الدَّيْنَا[1]

هذا النوع من أنواع التمييز المحول، وكان أصله: قرت عيني، وطابت نفسي، فحول الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعل فاعلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿واشتعلَ الرأسُ شيباً﴾ [مريم: ٤] أي اشتعل شيب الرأس، ومن هذا القبيل قولهم: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ[2] عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذرعاً[3].

---

(١) «وقد» الواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها وهو نعم زيد رجلاً، وقد حرف تحقيق، و«قررت» فعل وفاعل، و«بالإياب» جار ومجرور متعلق بقر و«عيناً» تمييز، «وطبت» الواو عاطفة ما بعدها على ما عطف عليه ما قبلها، وطبت فعل وفاعل و«نفساً» تمييز، و«إذ» ظرف زمان قضيت فعل وفاعل و«الدينا» مفعول به والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) تفقأ: فقأ العين أو البشرة شقها فخرج ما فيها، وفقأ بتشديد القاف مبالغة في فقأ، وتفقأ: مطاوع فقأ.

(٣) ذرعاً: الذرع: الطاقة والوسع، فالمعنى: ضاقت بالأمر طاقتي.

باب كم الاستفهامية

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي السَّمَا[1]

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أن كم الخبرية يجر ما بعدها، وكم الاستفهامية ينصب ما بعدها على التمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التمييز، ولهذا جاء مفسرها واحداً، ولم يجئ جمعاً كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا واحداً.

وكم الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ في مثل قولك: كم عبداً لك؟ فكم مبتدأ، ولك الخبر، ونصبت عبداً على التمييز.

وقد تقع موقع المفعول به في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟.

وتقع موقع الجار والمجرور تارة بحرف الجر في مثل قولك: بكم درهماً بعت؟ وتارة بالإضافة في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟

(١) «وكم» الواو استئنافية وكم مبتدأ، و«إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط «جئت»: فعل وفاعل، و«بها» جار ومجرور متعلق بجاء، و«مستفهماً» حال وجواب إذا محذوف دل عليه فانصب، وجملة «إذا جئت بها مستفهماً» معترضة بين المبتدأ وهو: كم والخبر وهو فانصب. «وقل» الواو حرف عطف وقل معطوف على انصب، و«كم» مفعول مقدم لتحوي، و«كوكباً» تمييز، و«تحوي» فعل مضارع و«السما» فاعل تحوي.

باب الظرف

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ ... يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ
والكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي ... فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِي
تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَاً ... وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ ٱلمَسْجِدِ ... وَٱلفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ ٱلمصَلِّي ... وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا ٱلمنْهَلِّ
وَقِيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ
وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ البَصْرَهْ ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّه[1]

اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان.

---

(١) «الظرف» مبتدأ، و«نوعان» خبر، «فظرف» الفاء فصيحة أي إذا أردت معرفة كل فأقول لك أحدهما ظرف، وظرف مضاف و«أزمنة» مضاف إليه، والجملة في محل نصب مقول القول المقدرة وجملة «يجري» نعت لظرف و«مع» ظرف متعلق بيجري وهو مضاف و«الدهر» مضاف إليه، و«ظرف أمكنة» خبر لمبتدأ محذوف أي واحدهما ظرف أمكنة، والجملة عطف على ما قبلها، «والكل منصوب» مبتدأ وخبر، «على إضمار» جار ومجرور متعلق بمنصوب وإضمار مضاف و«في» مضاف إليه، «فاعتبر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف واعتبر فعل أمر والفاعل مستتر و«الظرف» مفعول به، و«بهذا» متعلق باعتبر=

فأما ظرف الزمان: فهو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة، فمنها ما يعبر به عن جميعه كالدهر، والأبد، وقط، إلا أن قط: اسم لما مضى من الزمان، والأبد: اسم لجميع الآتي منه، ولهذا يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله أبداً.

ومنها ما يقع على جزء منه مبهم نحو: مدة، وبرهة، وحين،

ومنها ما يقع على مقدار منه محصور، كاليوم، والليلة، والشهر، والسنة،

ومن أسمائه أيضاً «إذ» و «إذا» و «متى» و «أيان» فإذ لما مضى، وإذا لما يأتي، ومتى وأيان استفهام.

= و «اكتف» معطوف على اعتبر، «تقول» فعل مضارع وفاعله مستتر، و «صام» فعل ماض و «خالد» فاعل و «أياماً» ظرف زمان منصوب، والجملة في محل نصب مقول القول، وإعراب قوله «وغاب شهراً وأقام عاماً» كالذي قبله ومعطوف عليه، «وبات زيد تحت سطح المسجد» إعرابه ظاهر وهو معطوف على ما عطفت عليه الجملة قبلها، و «الفرس» مبتدأ و «الأبلق» نعت للفرس و «تحت» ظرف مكان وهو مضاف و «معيد» مضاف إليه، والجملة معطوفة كالتي قبلها، وقوله «والريح هبت يمنة المصلي، والزرع تلقاء الحيا المنهل» إعرابه واضح مما قبله و «قيمة» مبتدأ وهو مضاف و «الفضة» مضاف إليه، و «دون» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ودون مضاف و «الذهب» مضاف إليه، و «ثم» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «عمرو» مبتدأ مؤخر، «فادن» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إذا أردته فادن، و «منه» متعلق بادن، و «اقرب» فعل أمر معطوف على أدن، والجمل المذكورة معطوفة على ما عطف عليه ما قبلها، وإعراب قوله: «وداره غربي فيض البصرة ونخله شرقي نهر مره» ظاهر مما قبله.

وجميع أسماء الزمان قد تكون ظرفاً، إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بفي، كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهراً، وأقمت عندك عاماً، فتنصب هذه الأسماء نصب الظروف لتضمنها معنى «في» إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس.

ولوقوع الأفعال فيها سميت: ظروفاً، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها.

ومنها ما يقع الفعل في جميعه كقولك: صمت يوم الخميس، لأن الصوم يستغرق اليوم.

ومنها ما يقع الفعل في بعضه كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأن اللقاء قد يقع في بعض اليوم.

فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى في لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان، ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء، فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك، رفعته بالابتداء، كما ترفع زيداً في قولك: زيد مبارك، فإذا قلت: أنا أحب شهر رمضان، نصبته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحب زيداً.

وقد يوجد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً، كقولك: ذات يوم، وذات مرة، وكقولك: خرجت سحر، إذا أردت به سحر يومك بعينه.

وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه، كقولك: أقمت عنده قليلاً من النهار، وسامرته كثيراً من الليل، وزرته قريباً من العصر، فتنصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً، نصب الظروف، وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً،

وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

وقد نصب بعض المصادر نصب الظروف، فقالوا: أتيته غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر، فغروب وطلوع مصدران منصوبان نصب الظروف. وتقدير الكلام: أتيته وقت غروب الشمس، وانتبهت حين طلوع الفجر، وهذا حكم ظرف الزمان.

وأما ظرف المكان: فكل اسم صلح أن يكون جواب أين في الاستفهام فهو مكان.

وأسماؤه تنقسم إلى قسمين: مختصة ومبهمة.

فالمختصة: هي كل ما يشتمل عليه حد يحيط به، كالشام، والعراق، ومكة، والمدينة، والمسجد، والدار، وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب ولا يسمى ظرف مكان، وإن وجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية، مثل قولك: عمرت الدار، وهدمت الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره، كأسماء الجهات الست التي هي: فوق، وتحت، وقدام، وخلف، ويمين، وشمال، وما جرى مجراها مثل: يمنة، ويسرة، وقبالة، وتجاه وعند، ونحو، وشطر، وشرقي البلدة، وغربي الناحية، وفرسخ، ومرحلة، وبريد، وقبلك، و«ثم» وإن كانت مبنية على الفتح.

فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بها نصبت نصب ظروف المكان، كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمنة الأمير وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق.

وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى «في» لم تكن ظروفاً وجرت بوجوه الإعراب: كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظرفين جميعاً على الفعل فتقول: أمامك سرت، وخلفك جلست.

وقد يحذف ظرف المكان وتقام صفته مقامه كما قال سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[1] [الأنفال: ٤٢] أي والركب مكاناً أسفل منكم.

وقد نصبت عدة مصادر نصب ظرف المكان كقولهم في المرتفع: زيد مني مناط الثريا[2]، وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر الكلب، فتنتصب هذه المصادر انتصاب ظرف المكان، وتقدير الكلام: زيد مني مكان مناط الثريا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ[3]

---

(١) قال الأنباري: الركب: مبتدأ، وأسفل: خبره وهو وصف لظرف محذوف وتقديره: والركب مكاناً أسفل منكم، وأجاز قوم «أسفل» بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام، وتقديره: وموضع الركب أسفل منكم، وانظر البيان ٣٨٨/١.

(٢) مناط: قال في الوسيط المناط: موضع التعليق، ويقال هو مني مناط الثريا: شديد البعد وفلان مناط الثريا: شريف عالي المنزلة.

(٣) «وقد» الواو عاطفة ما بعدها على ما عطف عليه ما قبلها، وقد حرف تحقيق، و «أكلت» فعل وفاعل و «قبل» ظرف زمان والهاء مضاف إليه، و «بعده» معطوف على قبله، وكذا «إثره وخلفه وعنده».

اعلم أن في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه والتحق بنوعه، فمن ذلك: قبل، وبعد، إن أضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف المكان، وكذلك أسماء العدد، وكل، وبعض، ونصف، وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة «بين».

فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان: انتصب قبل، وبعد، وكل، وبعض، وبين انتصاب ظرف الزمان لإضافتها إليه، وحصولها كالجزء منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾[1] [العنكبوت: ١٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وإذا قلت: داري قبل المسجد وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، وقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين الساريتين، انتصب قبل، وبعد، وعشرين، وبعض، وبين، انتصاب ظرف المكان.

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا بِمَنْ فَقَطْ تُجَرُّ[2]

---

(١) قال الأنباري: ألف سنة: منصوب على الظرف، وخمسين: منصوب على الاستثناء، وانظر البيان ٢/٢٤١.

(٢) «وعند» الواو استئنافية، وعند مبتدأ، و«فيها» جار ومجرور متعلق بيستمر الآتي، و«النصب» مبتدأ ثان، وجملة «يستمر» خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، «لكن» حرف استدراك ونصب و«ها» اسمها، و«بمن» جار ومجرور متعلق بتجر الآتي، «فقط» الفاء زائدة لتحسين اللفظ، وقط اسم بمعنى حسب مبتدأ خبره محذوف: أي حسبي من تجر، وجملة «تجر» في محل رفع خبر لكن.

قد ذكرنا أن «عند» ظرف مكان، إلا أنها خاصة لا يدخلها الرفع بحال، وأما الجر، فلا يجرها من حروف الجر سوى «من» وحدها كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهبت إلى عنده، فهو من لحنهم الفاحش والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ فِي لا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الخميسِ نَيِّرُ[١]

قد مضى شرح هذا فيما تقدم، وبينا أنه لا ينتصب من الظرفين إلا ما كانت «في» مقدرة معه وإن لم يلفظ بها.

واعلم أن الناصب للظرف: هو الفعل الموجود معه، فإن وجدته منصوباً في كلام لا فعل فيه كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف، وتقديره: المسير استقر اليوم، وزيد استقر خلفك، وعند بعضهم: أن المحذوف هو اسم الفاعل[٢]، وتقدير الكلام: المسير مستقر اليوم، وزيد مستقر خلفك.

---

(١) «وأينما» الواو استئنافية، وأينما اسم شرط، و«صادف» فعل الشرط والتاء فاعل «في» مفعول به لصادف، و«لا» نافية، و«تضمر» فعل مضارع مبني للمجهول والجملة في محل نصب حال من في، «فارفع» الفاء واقعة في جواب الشرط، وارفع فعل أمر والفاعل مستتر والجملة جواب الشرط، و«قل» معطوف على ارفع، «يوم» مبتدأ، و«الخميس» مضاف إليه، و«نير» خبر المبتدأ والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) لا يجوز أن يكون المحذوف اسم فاعل إذا كان صلة لأن الصلة لا بد أن تكون جملة مثل رأيت الذي معك، فتقدير الكلام هنا: رأيت الذي استقر معك، وانظر شرح الأشموني ٢/١٢٩.

باب الاستثناء

وَكُلُّ مَا ٱسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبِ تَمَّ الكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ جَاءَ القَوْمُ إِلَّا سَعْدَا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا(١)

معنى الاستثناء: إخراج الشيء مما دخلَ فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره، فالاسم المستثنى أبداً ضد المستثنى منه.

وللاستثناء عدة أدوات إلا أن حرفه المستولي عليه: «إلا».

ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بإلا من قسمين:

أحدهما: أن يكون منقطعاً.

---

(١) و«كل» الواو استئنافية، وكل مبتدأ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «استثنيته» صلة الموصول، و«من موجب» جار ومجرور متعلق باستثنى، «تم الكلام» فعل وفاعل، و«عند» ظرف متعلق بتم والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة لموجب، «فلينصب» الفاء واقعة في خبر المبتدأ، واللام لام الأمر، و«ينصب» مجزوم بلام الأمر وحرك للروي ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة خبراً لمبتدأ، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، وجملة «جاء القوم إلا سعداً» في محل نصب مقول القول، وجملة و«قامت النسوة إلا دعداً» معطوفة على ما قبلها.

الثاني: أن يكون تاماً.

فإن كان منقطعاً[1] مرتبطاً بما بعد «إلا»، لم تعمل «إلا» شيئاً من الإعراب. بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، فإلا ها هنا أفادت إثبات القيام لزيد، وإيقاع الضرب به، وحصول المرور به، من غير أن تحدث إعراباً، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩].

فكان قولك: ما قام إلا زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أن بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنك إذا قلت: قام زيد، فقد أثبت له القيام، وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد فقد أثبت له القيام ونفيته عن غيره، ويسمى هذا القسم: الفعل المفرغ لما بعد إلا.

وأما إذا كان ما قبل إلا كلاماً تاماً فلا يخلو من قسمين:

أحدهما أن يكون موجباً.

والثاني أن يكون غير موجب وسيأتي شرحه.

فإن كان موجباً كقولك: جاء[2] القوم إلا سعداً، نصبت ما بعد إلا وكان الناصب له الفعل الذي هو: جاء، لكن نصبه بواسطة إلا كما

---

(١) يقصد بالمنقطع الاستثناء المفرغ، ويريد بالانقطاع عدم تمام الكلام، بدليل أنه أتى بمقابله التام وهذا غير اصطلاح النحويين الذين يجعلون المنقطع في مقابل المتصل، الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه.

(٢) في الأصل «قام»، والصواب «جاء» ليطابق «الملحة» وليستقيم الكلام بعد ذلك.

ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو.

وعند بعضهم أن «إلا» هي الناصبة وأن تقدير الكلام: جاء القوم أستثني زيداً، أولا أعني زيداً، والأول أصح والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الإِيجَابِ فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ
تَقُولُ: مَا الْمَفْخَرُ إِلَّا الكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلَّا الحَرَمُ[1]

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفياً، أو استفهاماً، أو نهياً، فالأجود أن تعرب ما بعد إلا بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحد إلا زيد، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما

---

(١) «وإن» الواو استئنافية أو عاطفة، وإن حرف شرط، و«يكن» فعل الشرط، واسم يكون ضمير مستتر، «فيما» في حرف جر وما نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر، و«سوى» نعت لما، وسوى مضاف و«الإيجاب» مضاف إليه، «فأوله» الفاء واقعة في جواب الشرط، والجواب هو جملة أول، وأول: فعل أمر، والهاء مفعول أول، و«الإبدال» مفعول ثان، و«في الإعراب» جار ومجرور متعلق بأول، و«تقول»: فعل مضارع والفاعل مستتر، و«ما» نافية و«الفخر» مبتدأ، وإلا أداة استثناء، والحرم خبر المبتدأ والجملة في محل نصب مقول القول، «وهل محل الأمن إلا الحرم» إعرابها مثل سابقتها ومعطوفة عليها ومحلها النصب بالقول كالجملة المعطوفة عليها، والمفخر: ما فخربه وجمعه مفاخر.

ملاحظة: مثل المصنف للاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال بالاستثناء المفرغ الذي يعرب حسب العامل قبله وهذا سهو لأن الاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال هو الاستثناء المنفي الذي يكون فيه المستثنى منه مذكوراً لا مفرغاً كما ذكر في «الملحة»، وإن كان قد أتى في الشرح بعد ذلك بالأمثلة الصحيحة وهذا يجعلنا نظن أن البيت ربما يكون قد نقل في غير موضعه سهواً من الناسخ.

مررتُ بأحدٍ إلا زيد، فتعرب زيداً في المواطن الثلاثة بإعراب أحد، على سبيل البدل.

ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل فتقول: ما قام أحد إلا زيداً، وما ضربتُ أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً.

وعلى اللغتين قرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] برفع قليل ونصبه وإن كان أكثر القراء على رفعه.

﴿وَإِنْ تَقُلْ: لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ[(١)]

هذه المسألة من قبيل الاستثناء الوارد بعد النفي، إلا أن أداة النفي فيها «لا» التي إذا نفت الجنس بنى معها على الفتح، كقولك: لا رجل في الدار، أي لا أحد من جنس الرجال، لا أنك تريد واحداً من الرجال، و«لا» مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد إلا على سبيل البدل من المبتدأ المرفوع.

وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء، ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك فقس عليه.

---

(١) و«إن» الواو استئنافية، وإن شرطية، و«تقل» فعل الشرط، و«لا» نافية للجنس تعمل عمل إن و«رب» اسمها، والخبر محذوف تقديره معبود، و«إلا» أداة استثناء لا عمل لها، و«الله» بدل من الخبر المقدر، والجملة في محل نصب مقول القول، «فارفعه» الفاء واقعة في جواب الشرط وجملة ارفعه جواب الشرط، و«ارفع» معطوف على فارفعه، و«ما» اسم موصول مفعول به، وجملة «جرى» صلة الموصول ومجرى من «مجراه» مفعول مطلق لجرى، ومجرى مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

وَانْصِبْ إِذَا مَـا قُــدِّمَ المسْتَثْنَى   تَقُول: هَلْ إِلاَّ العِـرَاقَ مَغْنَى(1)

إذا قدمت الاسم المستثنى على المستثنى منه نصبته في الإثبات والنفي جميعاً قال الكميت:

---

(1) «وانصب» الواو استئنافية، وانصب فعل أمر والفاعل مستتر، و«إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، و«ما» زائدة»، و«قدم» فعل ماض مبني للمجهول و«المستثنى» نائب فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«هل» أداة استفهام، و«إلا» أداة استثناء.
و«العراق» مستثنى منصوب، والجملة خبر مقدم، ومغنى بمعنى منزل مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مقول القول.

(2) البيت من شواهد الإنصاف ٢٧٥/١ في المسألة ٣٦، وأوضح المسالك ٦٤/٢، وقطر الندى ١٠٩، والتصريح ٣٥٥/١، وابن عقيل ٦٨٢/١، وشذور الذهب ٣١٦، وشرح الأشموني ١٥١/٢، والبيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي من قصيدة له هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ ولقد أورده المصنف في نسخة أخرى هكذا:

. . . .   وما لي إلا مشعب ألحق مشعب

والمشعب: الطريق، والشيعة: الأنصار والأشياع.
والشاهد فيه قوله: إلا آل أحمد، وقوله: إلا مذهب الحق، حيث نصب المستثنى في الموضعين لأنه متقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلامذهب الحق.
وتعين نصب المستثنى لأنه لا يجوز أن يعرب بدلاً، لأن البدل لا يتقدم على البدل منه لأنه تابع، والتابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع، لذا تعين النصب.

٢٣ ـ وَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ ٱلحَقِّ مَذْهَبُ[٢]

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِمَا عَدَا ... أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَانْصِبْ أَبَدَا

تَقُولُ: جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدا ... وَمَا خَلَا عَمْراً وَلَيْسَ أَحْمَدَا[١]

قد ذكرنا أن للاستثناء عدة أدوات، وأن حرفه المستولي عليه هو «إلا»، وشرحنا حكم عملها في مواطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء، فمن ذلك «عدا» التي يستثنى بها إذا كانت بمعنى «جاوز»، كقولك: جاء القوم عدا زيداً فتنصب زيداً، وتقديره: جاوز بعضهم زيداً، وقد تنصب مع دخول «ما» المصدرية عليها كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير، كما قال لبيد:

٢٤ ـ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[٢]

---

(١) و«إن» استئنافية وإن شرطية، و«تكن» فعل الشرط واسمها ضمير المخاطب، و«مستثنياً» خبرها، و«بما عدا» جار ومجرور متعلق بمستثنياً، و«ما خلا» معطوف على ما عدا «أو» حرف عطف، و«ليس» معطوف على ما خلا، «فانصب» الفاء واقعة في جواب الشرط، وجواب الشرط هو جملة انصب، و«أبداً» ظرف زمان منصوب، و«تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«جاؤوا» فعل وفاعل، و«ما» مصدرية و«عدا» أداة استثناء وهي فعل فاعله ضمير عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، و«محمداً» مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «ما خلا عمراً» عطف على ما قبله وجملة «ليس أحمدا» معطوفة على ما قبلها.

(٢) البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ وشذور الذهب ٣١٣، وأوضح المسالك ٧٤/٢، وقطر الندى رقم ١١٠، والتصريح ٢٩/١ وهمع الهوامع ٢٣/١، ٢٢٦، ٢٢٣، والدرر ٢/١، ١٩٣، ١٩٧ والمغني رقم ٢٢١، ٣٥٣ والشاهد فيه قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد ما خلا، فدل على أن الاسم بعد ما خلا يكون =

فإن حذفت منها ما المصدرية، فالاختيار أن يجر بها الاسم المستثنى، كما يجر بحاشا، وقد جوزوا النصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيداً، وحاشا عمراً، وإن كان النصب بخلا والجر بحاشا أكثر، وأما ليس فتنصب المستثنى انتصاب خبر ليس، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيداً، نصبت زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسمها مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام ليس بعضهم زيداً.

وَغَيْـــرُ إِنْ جِئْتَ بِهَــا مُسْتَثْنِيَــهْ   جَـرَّتْ عَلَى الإِضَافَـةِ ٱلمُسْتَوْلِيَـهْ
وَرَاءُهَــا تَحْكُــمُ فِي إِعْــرَابِهَــا   مِثْل ٱسْمٍ إِلاَّ حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا[1]

اعلم أن «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

= منصوباً، لان «ما» مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، فإذا كان خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعدها منصوباً على المفعولية، والفاعل واجب الاستتناء، ولكن إذا جعلت «ما» زائدة جاز الجر بخلا وتكون حينئذ حرفاً.

(١) «وغير» الواو استئنافية، و«غير» مبتدأ، و«إن» شرطية، وجاء من «جئت» فعل الشرط، والتاء فاعل، و«بها» جار ومجرور متعلق بجاء، «مستثنية» حال من الضمير في بها، و«جرت» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، و«على الإضافة» جار ومجرور متعلق بجرت، و«المستولية» صفة للإضافة و«راؤها» مبتدأ وها مضاف إليه، و«تحكم» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة خبر المبتدأ، و«في إعرابها» جار ومجرور متعلق بتحكم، و«مثل» نعت لمصدر محذوف والتقدير: تحكم حكماً مثل، ومثل مضاف و«اسم» مضاف إليه، واسم مضاف، و « إلا » مضاف إليه، «وحين» ظرف زمان متعلق بمثل لأن مثلاً بمعنى مماثل، و«يستثنى» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر، و«بها» جار ومجرور متعلق بيستثني، وجملة يستثنى في محل جر بإضافة حين إليها.

أحدها: أن تأتي وصفاً للنكرة فتعرب إعراب ما قبلها، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني: أن تأتي بدلاً فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حملت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] [الفاتحة: ٧] أنها انجزت على البدل من «الذين» لا على الصفة، لأن الذين معرفة، وغير لا يتعرف بالإضافة، والمعرفة لا توصف بنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنكرة.

والثالث: أن تأتي استثناء فتجر الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد «إلا».

فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء كما تنصب زيداً لو قلت: جاء القوم إلا زيداً.

وتقول: ما جاءني أحد غير زيد، فترفع غير على البدل، ولك نصبه على أصل الاستثناء، كما تقول: ما جاءني أحد إلا زيد وإلا زيداً، وتقول: ما مررت بأحد غير زيد، فتجر «غير» على البدل، كما تجر زيداً في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد، ولك نصب غير ها هنا على أصل

(١) قال الأنباري: إن «غير» في الآية يجوز فيها الجر والنصب فأما الجر فمن ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون مجروراً على البدل من الضمير في عليهم، والثاني: أن يكون مجروراً على البدل من «الذين»، والثالث: أن يكون مجروراً على الوصف للذين لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة فجرى مجرى النكرة، فجاز أن يقع وصفاً له.
وأما النصب فإما أن يكون على الحال، أو بتقدير «أعني» أو على الاستثناء المنقطع، وأنظر البيان : / ٤٠.

الاستثناء، كما تنصب زيداً، وتقول: ما جاءني غير زيد أحد، فتنصب غير على الاستثناء المقدم، كما تنصب زيداً لو قلت: ما جاءني إلا زيداً أحد، وعلى ذلك فقس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب لا في النفي

وَانْصِبْ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ   كَقَـوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَـا ذَكَرَهْ[1]

اعلم أن «لا» في الكلام على ثلاثة معان: تكون ناهية، وزائدة، ونافية.

فإذا جاءت ناهية، اختصت بالدخول على الفعل المضارع وجزمته، كقوله تعالى:

﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تقع بمعنى الدعاء كقولهم: «لا يفضض الله فاك»، و«لا يشلل عشيرتك»، وإذا جاءت زائدة فقد تأتي تارة لتأكيد النفي، كقولك: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً.

وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام، كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] فلا ها هنا زائدة، بدليل

---

(١) «وانصب الواو استئنافية، وانصب فعل أمر والفاعل مستتر، «بلا» جار ومجرور متعلق بانصب، و«في النفي» مثله، و«كل» مفعول به وهو مضاف و«نكرة» مضاف إليه، «كقولهم» خبر لمبتدأ محذوف، و«لا» نافية للجنس، و«شك» اسم لا، و«فيما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وجملة «ذكره» صلة لما والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول.

قوله تعالى في السورة الأخرى:

﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأما إذا كانت للنفي فقد تأتي نافية عاطفة كذلك كقولك: جاءني زيد لا عمرو.

فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو، فالواو ها هنا هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي.

وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر كقولك: زيد لا صديق ولا عدو، وبين الحال وصاحب الحال كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً.

وقد تأتي نافية مبتدأة فتنقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي ولا تغيره عن وضعه وأصلية فتحه، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] إلا أنها تحوله إلى معنى المستقبل إذ تقدير الكلام: فلا يصدق ولا يصلي[1].

الثاني: أن تدخل على الفعل المضارع فلا تحدث عملاً فيه، بل يرفع على حكم وضعه كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثر فيه، بل

---

(١) جاء بالأصل: فلم يصدق ولم يصل، والصواب ما ذكرنا لأن «لم» تقلب معنى الفعل من المستقبل إلى المضى.

يكون مرفوعاً على الابتداء كقولك: لا زيد منطلق[1].

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه كقولك: لا صاحب مال يسعف، ولا ذا حلم يوجد.

الخامس: أن تدخل على الاسم المطول[2] فتنصبه وتنونه كقولك: لا حسناً وجهه بالبلد، ولا منفقاً ماله في الخير يعرف.

السادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتنصبه بغير تنوين[3].

كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدين﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وعند بعض النحويين أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب[4].

وعند بعضهم أنه منصوب غير منون.

وعلى كلا القولين لا بد للاسم بعد «لا» من خبر، وقوله تعالى: ﴿في الدين﴾ هو خبر ﴿لا إكراه﴾ فمن يقول: إن لا هي العاملة في

---

(١) الأولى أن يقول: زيد منطلق لا عمرو، لأن لا إذا دخلت على معرفة أهملت، ووجب تكرارها وانظر الأشموني حـ ٢ ص ٤.

(٢) يقصد بالاسم المطول: الاسم الشبيه بالمضاف.

(٣) قوله بأن اسم لا النافية للجنس منصوب بغير تنوين يطابق كلام سيبويه حيث قال: «ولا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر» وانظر الكتاب حـ ١/٣٤٥.

(٤) قال الأشموني: «وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح» وقال الصبان: «وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً» وانظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٦/٢.

الاسم الذي بعدها تشبيهاً بليس، وبأن اقتضى الاسم الخبر.

ومن يقول إن الاسم الذي بعدها مبني معها على الفتح ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ[1].

وقد يحذف الخبر اتساعاً، كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك المتشهد: لا إله إلا الله، الخبر محذوف وتقديره: لا إله لنا إلا الله، وارتفاع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النفي المرفوع[2].

وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لِأَبِيكَ مُبْغِضُ[3]

من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدل من قال: إنه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل: ارتفع على الابتداء كما قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

---

(١) هذا الكلام يطابق كلام سيبويه حيث قال: و«لا» وما تعمل فيه في موضع ابتداء وانظر الكتاب ١/٣٤٥.

(٢) يقصد بذلك أن لفظ الجلالة مرفوع على الإبدال من «لا واسمها» فهما في محل رفع مبتدأ، ولقد سبق أن بين ذلك المصنف في باب الاستثناء عند قوله: «وإن تقل لا رب إلا الله» فارجع إليه إن شئت.

(٣) و«إن» شرطية، و«بدا» فعل الشرط، و«بينهما» بين ظرف متعلق بمعترض، وهما مضاف إليه، و«معترض» فاعل بدا، «فارفع» الفاء واقعة في جواب الشرط، وجملة ارفع جواب الشرط، و«قل» فعل أمر والفاعل مستتر والجملة معطوفة على جملة ارفع، و«لا» نافية لا عمل لها، و«لأبيك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«مبغض» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول.

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد جاز في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلَ ظريفاً في الدار، ولا رجل ظريفٌ في الدار، ولا رجلَ ظريفَ في الدار.

وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق لـ «لا» جاز نصب المعطوف ورفعه مع تنوينه في كلا الوجهين، كما قال الشاعر:

٢٥ ـ فَلَا أَبَ وَٱبْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَٱبْنِهِ إِذَا هُوَ بِـالمَجْدِ ٱرْتَدَى وَتَأَزَّرَا(١)

يروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التنوين عليه.

وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْياً وَٱنْصِبِ أَو غَايِرِ الإِعْرابَ فِيه تُصِبِ
تَقُولُ: لَا بَيْعَ وَلَا خِلَالُ فِيهِ وَلَا عَيْبٌ وَلَا إِخْلَالُ
وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأَوَّلِ قَدْ جَازَ وَالعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ

---

(١) نُسب هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان، ونسبه بعضهم للفرزدق وهو من شواهد سيبويه ١/٣٤٩، والمقتضب ٤/٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠١، ١١٠، والتوضيح ١/٢٨٩ والتصريح ١/٢٤٣ والخزانة ٢/١٠٢.
والشاهد فيه قوله: «لا أب وابناً» حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، وجاء بالمعطوف منصوباً عطفاً على محل اسم لا وحده لأن محله النصب، ويجوز رفعه عطفاً على محل لا مع اسمها إذ محلهما الرفع على الابتداء عند سيبويه.

وَإِنْ تَشَـأْ فَـانْصِبْهُمَـا جَمِيعَـا   وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْـرِيعَـا[1]

إذا كررت الاسم المنفي بـ «لا» كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أن تنصبهما جميعاً بلا تنوين كما قرئ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١].

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

٢٦ ـ لَا نَسَبَ ٱلْيَـوْمَ وَلَا خُلَّةً   اتَّسَعَ ٱلخَـرْقُ عَلَى الـرَّاقِـعِ[2]

---

(١) «ارفع» فعل أمر والفاعل مستتر، «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط وجملة «كررت» فعل وفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف دل عليه ما قبله، و«نفياً» مفعول به لكررت و«انصب» فعل أمر معطوف على ارفع، «غاير» فعل أمر معطوف على انصب، «الإعراب» مفعول به لغاير، «فيه» جار ومجرور متعلق بغاير، «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وحرك للروي، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «لا بيع ولا إخلال فيه» لا عاملة عمل ليس وهي مكررة وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى عليه والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «ولا عيب ولا إخلال» معطوفة على ما قبلها و«إن» شرطية، و«تشأ» فعل الشرط «فانصب» الفاء واقعة في جواب الشرط وانصب جواب الشرط و«هما» مفعول به، و«جميعاً» حال، «ولا تخف» الواو عاطفة ولا ناهية، تخف مجزوم بلا الناهية و«رداً» مفعول به و«لا تقريعاً» معطوف على رداً.

(٢) البيت لأنس بن العباس من بني سليم وهو من شواهد سيبويه ٣٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، ١١٣ و١٣٨/٩، والتوضيح ٢٨٧/١، ١٢١/٣ والهمع ١٤٤/٢، ٢١١، والدرر ١٩٨/٢، ٢٣٨ والأشموني ٨/٢ والتصريح =

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين، كما قال الشاعر:

٢٧ ـ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[1]

فأعربه الشاعر على هذا الوجه وإنما لم ينون الأب لأجل القافية.

والوجه الرابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين، كقول الشاعر:

٢٨ ـ وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً   لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ[2]

= ٢٤١/١ والمغني ٢٤٩/١، ٦٦٥/٢ وشذور الذهب ١٠٠.
والشاهد: فيه و«لا خلة» حيث عطف قوله: خلة بالنصب على محل اسم لا الأولى المبني على الفتح في محل نصب.

(١) اختلف في نسبته فقيل: لرجل من مذحج، وقيل: لهمام بن مرة، وقيل لرجل من بني عبد مناه وقيل: لهني بن أحمر، وقيل لضمرة بن ضمرة، والبيت من شواهد سيبويه ٣٥٢/١ والمقتضب ٣٧١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢ والتوضيح ٢٨٣/١، والتصريح ٢٤١/١ والهمع ١٤٤/٢، والدرر ١٩٨/٢، ! والأشموني ٨/٢ وشذور الذهب ٩٩، والصغار: الذل والمهانة.
والشاهد فيه: «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً عطفاً على محل لا مع اسمها، أو أن لا الثانية عاملة عمل «ليس» أو تكون «لا» زائدة ويكون «أب» مبتدأ حذف خبره.

(٢) البيت للراعي واسمه عبيد بن حصين النميري، وأنشد سيبويه الشطر الأول هكذا:

وما صرمتك حتى قلت معلنة   لا أم لي الخ

وانظر الكتاب ٣٥٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢، ١١٣ والتوضيح ٢٨٢/١ والتصريح ٢٤١/١ وشرح الأشموني ٨/٢. =

والوجه الخامس: أن ترفع الأول وتنونه وتنصب الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر في صفة الجنة وأهلها:

٢٩ ـ فَلَا لَغْـوٌ وَلَا تَـأْثِيمَ فِيهَـا وَمَـا فَاهُـوا بِـهِ أَبَـداً مُقِيمُ[1]

= والشاهد فيه قوله: «لا ناقة.. ولا جمل» حيث تكررت لا وورد الاسمان مرفوعين.

والرفع في الأول لوجهين: إما على إهمال لا وناقة مبتدأ، أو على أن لا عاملة عمل ليس وناقة اسمها، والرفع في الثاني: فيه هذان الوجهان أو تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذي بعد لا الأولى.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو من شواهد شرح الأشموني ٢/١٠ وشذور الذهب ١٠١، وخزانة الأدب ٢/٢٨٣ والتوضيح ١/٢٨٦ والتصريح ١/٢٤٢.

والشاهد فيه قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأولى على أن لا مهملة، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس.

باب التعجب

وَتُنْصَبُ الأَسْمَــاءُ فِي التَّـعَجُّـبِ   نَصْبَ المفَـاعِيـلِ فَـلاَ تَسْتَعْجِبِ
تَقُـولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْـداً إِذْ خَطَا   وَمَـا أَحَـدَّ سَيْفَــهُ حِينَ سَـطَا[1]

التعجب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعل به كقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦].

فـإذا قلت ما أحسن زيـداً فـ«ما» هـا هنا: اسم بمعنى شيء،

---

(٢) و«تنصب» الأسماء» فعل ونائب فاعل، و«في التعجب» جار ومجرور متعلق بتنصب و«نصب» مفعول مطلق وهو مضاف و«المفاعيل» مضاف إليه «فلا» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فلا، ولا ناهية وتستعجب مجزوم بلا الناهية وهو جواب الشرط المحذوف، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «ما أحسن زيداً» ما تعجبيه مبتدأ وأحسن فعل ماض. والفاعل مستتر و«زيداً» مفعول بـه والجملة خبر المبتـدأ، و«إذ» ظرف زمـان بمعنى وقت و«خطا» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها وجملة ما أحسن زيداً في محل نصب مقول القول، وجملة «ما أحد سيفه حين سطا» معطوفة على سابقتها، وإعرابها كإعرابها.

وأحسن: فعل ماض، كان أصله: حسن الذي هو فعل لازم غير متعد، فأدخلت عليه همزة النقل، حتى صار متعدياً، ونصب زيداً نصب المفعول به، ولفظة أحسن وما جرى مجراها مما هو على وزن أفعل، يكون على صيغة واحدة في المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع تقول: ما أحسن زيداً، وما أحسن هنداً، وما أحسن الزيدَين، وما أحسن الهندَين، وما أحسن الزيدِين، وما أحسن الهندات، وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بالزيدَين، وأحسن بالزيدِين، وأحسن بهند، وأحسن بالهندَين، وأحسن بالهندات والله أعلم.

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ ... أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثُّلاَثِي ... ثُمَّ آئْتِ بِاللَّوْنِ وَبِالأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ العَاجِ ... وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي[1]

---

(١) «وإن» الواو استئنافية وإن شرطية، «تعجب» فعل الشرط والتاء فاعل «من الألوان» جار ومجرور متعلق بتعجب، «أو» حرف عطف، و«عاهة» معطوف على الألوان، و«تحدث» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل جر صفة لعاهة، و«في الأبدان» جار ومجرور متعلق بتحدث، «فابن» الفاء واقعة في جواب الشرط، وابن فعل أمر والفاعل مستتر، و«فعلاً» مفعول به والجملة جواب الشرط، و«من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفعلا أي فعلا كائناً من الثلاثي، و«ثم» حرف عطف، و«ائت» فعل أمر والفاعل مستتر، و«باللون» جار ومجرور متعلق بائت، وبالأحداث معطوف عليه، وجملة ائت معطوفة على ما قبلها، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «ما أنقى» ما تعجبية مبتدأ، وأنقى فعل ماض، و«بياض» مفعول به، والعلج مضاف إليه، والجملة خبر ما، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول وجملة «ما أشد ظلمة الدياجي» معطوفة على الجملة قبلها.

قد ذكرنا أن فعل التعجب لا يبنى إلا مع الفعل الثلاثي (وهو) إما أن يكون على وزن «فعل» أو على وزن «فعل» مثل سمع وعلم، أو على وزن «فعل» مثل ضرب وقتل.

وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وانطلق، فلا يصاغ منها فعل التعجب.

وكذلك لا يصاغ فعل التعجب من الألوان كالبياض والسواد، لأن أصل بنائها أن يكون على أفعل نحو أبيض، وأصفر، وأسود، أو على «أفعال» نحو: أحمار وأصفار.

وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها جاءت زائدة على الثلاثي نحو أعور وأحول.

وكذلك لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب، ولا ما أعور زيداً.

فإن أردت التعجب من شيء من ذلك بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة أو القلة، أو الحسن أو القبح، ثم أتيت بالاسم المتعجب منه، فتقول: ما أحسن انطلاق زيد، وما أسرع استخراج بكر، وما أنقى بياض العاج، وما أشد سواد القار، وما أقبح حول بشر، وما أحسن عور خالد.

وأفعل الذي للتفضيل يدخل حيث يدخل فعل التعجب، ويمتنع حيث يمتنع، فتقول: زيد أحسن من عمرو كما تقول: ما أحسن زيداً، ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد كما يمتنع أن تقول ما أعور عمراً، وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، فإن أردت التفضيل بينهما قلت: ثوب زيد أحسن سواداً من ثوب عمرو، وهذا

الثوب أنقى بياضاً من ثوبك، كما تقول ما أوحش عور زيد، وما أنقى بياض الثوب[1].

وقد يأتي في مسائل التعجب، ما يصح إذا حمل على وجه، ويمتنع إذا حمل على وجه آخر كقولك: ما أسود زيداً، وما أبيض الدجاجة، وما أحمر الفرس، وما أصفر العبد.

فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التعجب من سودد[2] زيد، ومن كثرة بيض الدجاجة، ومن حمر[3] الفرس، والحمر أن يبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد: التعجب من صفيره.

وتمتنع هذه المسائل إذا أردت التعجب من الألوان التي هي: السواد، والصفرة، والحمرة[4].

---

(١) تعرض المصنف هنا لبعض شروط أفعل التفضيل ولم يتعرض لأحواله ويمكن الرجوع إليها في شرح الأشموني ٣/٤٥ والتوضيح ٢/٢٩٤.

(٢) السودد: السيادة والمجد والشرف.

(٣) حمر الفرس: اتخم من أكل الشعير وتغيرت رائحة فمه منه.

(٤) اشترط المصنف في فعلي التعجب والتفضيل أن يكون كل منهما ثلاثياً، وألا يكون كل منهما من أفعال العيوب وهي التي يكون مؤنثها فعلاء، وبقي أن نكمل بقية شروط فعلي التعجب والتفضيل وهي كما يلي:

١ ـ أن يكون كل منهما متصرفاً فلا يصاغان من نحو نعم وبئس.

٢ ـ أن يكون معناهما قابلاً للتفاضل، فلا يصاغان من نحو مات وفني.

٣ ـ ألا يكون كل منهما مبنياً للمجهول فلا يصاغان من نحو زهي.

٤ ـ ألا يكون كل منهما ناقصاً فلا يصاغان من نحو كان وظل وصار.

٥ ـ أن يكون كل منهما مثبتاً فلا يصاغان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: «ما عاج بالدواء» أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كـ«ما قام زيد» والله أعلم.

فإن أردت التعجب مما مضى من حسن زيد أدخلت كان على فعل التعجب فقلت: ما كان أحسن زيداً، فإن أخرت لفظة «كان» عن فعل التعجب وجب أن تلفظ بـ «ما» قبلها فتقول: ما أحسن ما كان زيداً.

وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد قلت: ما أحسنُ زيدٍ فتضم النون من أحسن وتجر زيداً بالإضافة، ويكون «ما» ها هنا اسم استفهام، وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن؟ أخلقه؟ أم خلقه؟ أم لفظه؟ أم ثوبه؟.

ويطرد ذلك في جميع ألفاظ «أفعل» إلا في قولك ما أعلم زيداً، فإنه يمتنع الاستفهام فيه، لأن العلم لا يتجزأ، فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت في الاستفهام: ما أحسني؟ وفي التعجب: ما أحسنني!

باب الإغراء

وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْـوَ بِفِعْلٍ مُضْمَـرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ
تَـقُـولُ لِـلطَّالِـبِ خِـلًّا بَـرًّا ... دُونَـكَ بِشْـراً وَعَلَيْـكَ عَمْـرًا[1]

الإغراء: (هو) التحضيض على الفعل الذي يخشى فواته.

وألفاظه: عليك، ودونك، وعندك، فإذا قلت: عليك زيداً نصبته على الإغراء، ومعناه خذ زيداً فقد علاك.

وإذا قلت: عندك عمراً، فالمعنى: خذه من حضرتك.

وإذا قلت: دونك بشراً، فمعناه: خذه من قربك، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

---

(١) «النصب» مبتدأ، و«في الإغراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للنصب، و«غير» خبر المبتدأ، و«ملتبس» مضاف إليه، و«هو» مبتدأ، و«بفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و«مضمر» صفة لفعل، «فافهم» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، وافعل فعل أمر وفاعله مستتر، و«قس» معطوف على فافهم، و«تقول» فعل مضارع، و«للطالب» جار ومجرور متعلق بتقول، و«خلا» مفعول به لفعل محذوف، و«برا» نعت لخلا، و«دونك بشراً» في محل نصب مقول القول، و«عليك عمراً» معطوفة على ما قبلها.

ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه، فأما قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فإنه مما انتصب على المصدر الذي حذف فعله ومثله: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1] [النمل: ٨٨].

والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب، غير أن على تختص بشيئين:

أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب.

والثاني: إلحاق الباء منصوبها، كما جاء في الخبر: من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء».

(١) قال الأنباري في هذه الآية: صنع منصوب على المصدر لأنه سبحانه لما قال: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب﴾ دل أنه صنع ذلك، فكأنه قال: صنع صنعاً الله، ثم أضاف المصدر إلى الفاعل، وانظر البيان ٢/٢٢٨.

باب التحذير

وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّـذِي تُكَـرِّرُهْ   عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهْ
مِثْـلَ مَقـالِ ٱلخَـاطِبِ الأَوَّاهِ:   الـلَّهَ الـلَّهَ عِـبَـادَ الـلَّهِ[(١)]

اعلم أن الفعل قد يعمل محذوفاً إذا دلت الحال عليه، مثل أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال، فيقول: الهلال والله، يريد شاهدوا الهلال، أو يرى إنساناً قد دخل أجمة[(٢)] فيقول له: الأسد، أي احذر الأسد، أو تصادفه واقفاً في الطريق، فتقول له: الطريق، أي خل الطريق.

ويجوز إظهار الفعل الناصب في هذه المواطن، فإن كررت الاسم:

---

(١) (تنصب الاسم) فعل ومفعول والفاعل مستتر، «الذي» صفة للاسم وهو موصول وصلته «تكرره» و«عن عوض» جار ومجرور متعلق بتكرر، وعوض مضاف و«الفعل مضاف إليه»، و«الذي» صفة للفعل و«لا» نافية، وجملة «تظهره» صلة الموصول، و«مثل» نعت لمصدر محذوف أي نصباً مثل وهو مضاف ومقال مضاف إليه، ومقال مضاف و«الخاطب» مضاف إليه، و«الأواه» صفة للخاطب، و«الله» منصوب بعامل محذوف تقديره: اتقوا، «الله» الثاني توكيد للأول، و«عباد» منادى منصوب و«الله» مضاف إليه، والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) الأجمة: الشجر الكثيف الملتف.

قام تكريره مقام إظهار الفعل ولم يجز إظهاره، كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد، وكقولك للمحثوث على السير: السرعة السرعة، النجاء النجاء، ومن ذلك قول الخطيب في خطبته: الله عباد الله، وكان الأصل: اتقوا الله فأقام التكرار مقام إظهار الفعل المحذوف كقولهم: إياك والكذب والغيبة، فتنصب ما بعد «إياك» بفعل مضمر تقديره: اتق الكذب واحذر الغيبة ولا يجوز إظهار هذا (الفعل).

ومما يدلك على (جواز) إظهار الفعل (دون عطف أو تكرار قوله):

٣٠ - (خَلِّ الطَّرِيقَ لِمنْ يَبْنِي ٱلمنَارَ بِهِ)[1]

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانك اللهم، وقوله تعالى ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] أي إما يمنون منا، وإما يفدون فداء.

---

(١) البيت لجرير بن عطية وهو من شواهد سيبويه :/١٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ والتصريح ١٩٥/٢، ١١٣/٣ وشرح الأشموني ١٩٣/٣ وهو صدر بيت وعجزه:

وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر.

والشاهد فيه: إظهار الفعل وهو «خل» في التحذير، لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه.

باب إنَّ وأخواتها

وَسِــتَّــةٌ تَـنْـتَـصِــبُ الأَسْـمَــاءُ بِـهَــا كَمَــا تَــرْتَـفِــعُ الأَنْـبَــاءُ
وَهْــيَ إِذَا رَوَيْـتَ أَوْ أَمْـلَيْـتَـا إِنَّ وَأَنَّ يَــا فَـتَـى وَلَـيْـتَـا
ثُــمَّ كَـأَنَّ ثُـمَّ لَـكِـنَّ وَعَــلّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الفُصْحَى لَعَلّ(١)

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ: أن في جملة أقسام ما يدخل عليه، قسماً ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهي: «إن» بكسر الهمزة

---

(١) و«ستة» مبتدأ، وجاز الابتداء به مع كونه نكرة لأنه موصوف تقديراً، أي ستة من الحروف، وجملة «تنتصب الأسماء» في محل رفع خبر المبتدأ، و«بها» جار ومجرور متعلق بتنتصب «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية وهي مؤولة مع الفعل «ترتفع» بمصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، والتقدير: نصباً كائناً كرفع الأنباء، والأنباء هي الأخبار، و«الأنباء» فاعل ترتفع، و«هي» مبتدأ و«إذا» ظرف زمان، و «رويت» فعل وفاعل والجملة في محل جبر بإضافة إذا إليها، «أو أمليت» جملة معطوفة على ما قبلها، وجواب إذا محذوف دل عليه ما قبله، «إن» خبر المبتدأ و«أن» معطوف عليه، و «يا» حرف نداء، «فتى» منادى وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين و «ليتا» معطوف على إن، ومثلها «كأن» و «لكن» و «عل»، و «اللغة» مبتدأ و «المشهورة» نعت اللغة، والفصحى نعت ثان، «لعل» خبر المبتدأ وهو اللغة.

وتشديد النون، و«أن» المفتوحة الثقيلة، ومعناهما التوكيد، و«كأن» ومعناها التشبيه، و«لكن» ومعناها الاستدراك، و«ليت» ومعناها التمني، و«لعل» ومعناها التوقع لمرجو أو مخوف.

وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء، كما يتصل الفعل، أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله، وقد تقع أن المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدراً ألا ترى أنك إذا قلت: بلغني أنك خارج، كان بمثابة: بلغني خروجك،

والأصل في «لعل»: «عل»، فزيدت اللام الأولى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصل.

وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ يجوز أن يكون خبراً لـ«إن» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً كان منصوباً، كقولك: إن زيداً خلفك، وإن الرحيل غداً.

وَإِنَّ بِالكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ ... تَأْتِي مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الحَلِفِ
واللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولاَتِهَا ... لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثَالُهُ إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ ... وَقَدْ سَمِعْتُ: أَنَّ زَيْداً رَاحِلُ
وَقِيلَ: إِنَّ خَالِداً لَقَادِمُ ... وَإِنَّ هِنْداً لأَبُوهَا عَالِمُ[1]

(١) و«إن» مبتدأ، «بالكسرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لإن أي المقروءة بالكسرة، و«أم» خبر المبتدأ وأم مضاف و«الأحرف» مضاف إليه، و«تأتي» فعل مضارع، والفاعل مستتر، «مع» ظرف متعلق بتأتي و«القول» مضاف إليه، =

اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره، ويسمى: أم الباب، وأم هذه الأحرف الستة: «إن» بكسر الهمزة وهي التي تأتي في خمسة مواطن.

أحدها: في الابتداء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والثاني: بعد القول، كقوله تعالى: ﴿قال الله إني منزلها عليكم﴾ [المائدة: ١١٥].

والثالث: بعد القسم كقوله تعالى: ﴿وَٱلعَصْرِ. إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢].

والرابع: أن تأتي صلة، كما قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة، وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي «إن» وهي لام التأكيد، ولهذا لم يجز أن تتعقب

= ومثله «بعد الحلف» و«اللام» مبتدأ وجملة «تختص» خبر المبتدأ، «بمعمولاتها» جار ومجرور متعلق بتختص، «ليستبين» اللام تعليلية، ويستبين منصوب بأن مضمرة بعد اللام وهو مؤول بمصدر مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بتختص «فضل» فاعل يستبين وها مضاف إليه وفي ذاتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفضلها أي فضلها الثابت في ذاتها، «مثال» مبتدأ والهاء مضاف إليه، «إن الأمير عادل» إن واسمها وخبرها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة «وقد سمعت أن زيداً راحل» معطوفة على ما قبلها، وكذلك قوله: «وقيل إن خالداً لقادم» وأيضاً «وإن هنداً لأبوها عالم» فالجمل الثلاث معطوفة على قوله: إن الأمير عادل.

إن، ولزم الفصل بينهما لئلا يتوالى حرفان مؤكدان، فإذا أدخلوا إن على المبتدأ أدخلت اللام على الخبر كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ العِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].

وإن أخر الاسم، وحل في محل الخبر، وفصل بينه وبين «إن» الجار والمجرور، أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [الشعراء: ٨].

وإن فصل بين اسم «إن» والخبر بجار ومجرور، أو ظرف، جاز إدخال اللام على الفاصل وعلى الخبر، فتقول: إن زيداً لبك لواثق،

ويجوز: إنَّ زيداً بك لواثقٌ.

ويجوز: إنَّ زيداً لبك واثقٌ.

فإن تأخر الجار والمجرور عن الخبر استأثر الخبر باللام، ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إن زيداً لواثق بك، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً واثق لبك، ولا إن زيداً لواثق لبك.

وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ الحُرُوفِ   إِلَّا مَعَ ٱلمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ لِزَيْدٍ مَالَا   وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالَا[1]

اعلم أنه لا يجوز تقدم اسم إن وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها

---

(١) «ولا» الواو استئنافية ولا ناهية، «تقدم» فعل مضارع مجزوم بلا، «خبر» مفعول به و«الحروف» مضاف إليه، و«إلا» لا عمل لها، «مع المجرور» متعلق بتقدم، و«الظروف» معطوف على المجرور، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، و «إن لزيد مالاً» جملة من إن وخبرها واسمها في محل نصب مقول القول، وجملة «إن عند عامر جمالاً» إعرابها كإعراب سابقتها معطوفة عليها .

على اسمها إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَباً شَيْخاً كَبِيراً﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً﴾ [المزمل: ١٢] لأن الظرف والجار والمجرور قد اتسع فيهما حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه، فقالوا: ما أحسن اليوم زيداً، وما أحسن في الدار عمراً.

وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَ هَذِي الأَحْرُفِ   فَالرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ أُجِيزَ فَاعْرِفِ
وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرُ   وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ[1]

إذا دخلت «ما» على «إن» وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم، ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة، فتصير الأحرف الستة، بمنزلة «هل» التي لا تغير المبتدأ والخبر، إلا أن الاختيار أن تنصب في «كأنما»، و«ليتما»، و«لعلما»، وترفع في «إنما و«أنما» بكسر الهمزة وفتحها وفي «لكنما» كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

---

(١) و«إن» شرطية و«تزد» فعل الشرط «ما» مفعول به والفاعل مستتر، «بعد» ظرف متعلق بتزد وبعد مضاف و«هذي» مضاف إليه و«الأحرف» عطف بيان على اسم الإشارة، «فالرفع» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«الرفع» مبتدأ، و«النصب» معطوف على الرفع، و«أجيز» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره جواب الشرط، «فاعرف» جواب شرط مقدر، و«النصب» مبتدأ، «في ليت» جار ومجرور متعلق بأظهر الآتي «لعل» معطوف على ليت بإسقاط حرف العطف، و«أظهر» خبر المبتدأ و«في كأن» متعلق بمبتدأ محذوف وخبره محذوف وتقديره: والنصب في كأن أظهر، «فاستمع» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، و«استمع» فعل أمر وهو جواب الشرط والفاعل مستتر و«ما» مفعول به وجملة «يؤثر» صلة الموصول.

وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة، لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأول، فيستحيل الكلام في كأنما إلى تشبيه، وفي ليتما إلى تمن، وفي لعلما إلى ترج.

والفرق بين التمني والترجي: أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع، فلا يجوز أن يُقال:

٣١ ـ لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ[١]

---

(١) أصل البيت:

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره إلخ

هو لأبي العتاهية القاسم بن إسماعيل، وهو من شواهد المغني ١/٣١٦ وقطر الندى ١٦٢ وفيه: ألا ليت الخ.

والشاهد في هذا البيت: عدم جواز إحلال لعل مكان ليت، لأن استعمال ليت يخالف استعمال لعل، لأن ليت حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالباً.

وأما لعل فحرف ترج يتعلق بالممكن الوقوع، لذا فإن المصنف لما وضع لعل مكان ليت قال: إن ذلك لا يجوز.

باب كان وأخواتها

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي ٱلعمَلْ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحى
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ وَمَا فَتِىءَ فَافْقَهْ بَيَانِي ٱلمتَّضِحْ
وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
تَقُولُ: قَدْ كَانَ الأَمِيرُ رَاكِباً وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِباً
وَأَصْبَحَ البَرْدُ شَدِيداً فَاعْلَمِ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِراً لَمْ يَنَمِ (١)

---

(١) «وعكس» الواو استئنافية وعكس مبتدأ، و«إن» مضاف إليه، «يا» حرف نداء، و«أخي» منادى، «في العمل» جار ومجرور متعلق بعكس، «كان» خبر المبتدأ، و«ما انفك الفتى» معطوف على كان، و«لم يزل» معطوف على كان، و«هكذا» خبر مقدم، و«أصبح» مبتدأ مؤخر، «وأمسى وظل وبات وأضحى وصار وليس وما برح وما فتىء» كلها معطوفات بحرف العطف على أصبح، «فافقه» الفاء فاء الفصيحة أي إذا سمعت ما قلت فافقه، «بياني» مفعول به لافقه والياء مضاف إليه، و«المتضح» نعت لبيان، و«أختها» عطف بيان على ما فتىء، و«وما دام» بدل من أختها «فاحفظنها» فالفاء واقعة في جواب شرط محذوف أي إذا علمت ذلك فافحظنها، واحفظنها جواب الشرط، و«احذر» معطوف على احفظ، و«هديت» جملة معترضة بين العامل وهو احذر، وما تعلق به وهو «أن تزيغ» لأن الأصل من أن تزيغ، و«عنها» جار ومجرور متعلق بتزيغ، «تقول» فعل=

اعلم أن كان وأخواتها وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم «الملحة» تدخل على المبتدأ وخبره، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبهاً بالمفعول ويصير خبرها، كقولك: كان زيد راكباً، وصار الطين خزفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرف[1]، ويعمل ما تصرف منها كعملها، كقولك يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح إلا ليس وما دام، فإنهما لا يتصرفان ولا يكونان إلا على لفظ الماضي.

وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ وقع خبراً لكان وأخواتها، إلا أنه إن كان ظرفاً كقولك: كان زيد خلفك: انتصب انتصاب الظرف لا أنه خبر كان.

= مضارع والفاعل مستتر و«كان» فعل ماض ناقص، «الأمير» اسم كان، و «راكباً» خبرها، والجملة في محل نصب مقول القول، وكذلك جملة «أصبح البرد شديداً، «فاعلم» مثل فافقه السابق وجملة اعلم معترضة بين المتعاطفين، وجملة «وبات زيد ساهراً» عطف على ما عطف عليه ما قبلها، و«ولم» حرف جزم، وينم مجزوم بلم وحرك بالكسر لأجل الروي.

(١) قال ابن هشام: وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام.

ما لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق، ودام عند القراء وكثير من المتأخرين.

وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

ودام عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي، وانظر التوضيح ١٦٧/١ وشرح الأشموني ٢٤٢/١.

وإن اجتمع في هذا اسمان: معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسم كان والنكرة الخبر، فتقول: كان زيد واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً.

وإن اجتمع معك معرفتان، كنت مخيراً في إقامة أيهما شئت اسم كان، والآخر الخبر، ذلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً وكذلك الحكم إذا اجتمع معك: معرفة وأن القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] إذ تقدير الكلام: ليس البر توليتكم وجوهكم، وعلى هذا قرئ برفع البر على أنه اسمها ونصبه على أن يكون خبرها.

وَمَنْ يُـرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَـارَا مُقَـدَّمَـاتٍ فَلْيَقُـلْ مَـا آخْتَـارَا
مِثَـالُـهُ: قَـدْ كَـانَ سَمْحـاً وَائِـلُ وَوَاقِفاً بِالبَابِ أَضْحَى السَّائِـلُ[1]

أما تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بما، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح

---

(١) «من» اسم شرط، و «يرد» فعل الشرط، «أن يجعل» مصدر مؤول مفعول به ليرد و «يجعل» فعل مضارع، و «الأخبارا» مفعول أول ليجعل. و «مقدمات» مفعول ثان ليجعل «فليقل» الفاء واقعة في جواب الشرط وجملة ليقل جواب الشرط، «ما» مفعول به وهو اسم موصول و «اختارا» صلة الموصول «مثال» مبتدأ والهاء مضاف إليه، وجملة «قد كان سمحاً وائل» خبر المبتدأ، وجملة «وواقفاً بالباب أضحى السائل» معطوف على ما قبلها.

عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم تقديم خبر ليس عليها والأشهر جوازه[1].

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ ٱلمطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَـاجُ لَهَـا إِلَى خَبَـرْ
وَهَكَـذَا يَصْنَـعُ كُـلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَـدَثْ[2]

اعلم أن كان تأتي على أربعة معان:

أحدها أن تكون ناقصة، وهي التي تحتاج إلى خبر، كقولك: كان زيد قائماً، وتسمى المفتقرة، والزمانية.

والثاني: أن تكون تامة وهي التي بمعنى «حدث» أو «وجد» ولا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾

---

(١) أجاز ذلك جمهور البصريين مستدلين بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ حيث أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بأن المعمول هنا ظرف والظروف يتوسع فيها، وأما الكوفيون والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين فلم يجيزوا تقديم خبر ليس عليها لضعفها بعدم التصرف ولشبهها بما النافية، وانظر شرح الأشموني ١/٢٤٦.

(٢) «إن» شرطية، «تقل» فعل الشرط وجملة «يا قوم قد كان المطر» في محل نصب مقول القول.

«فليست» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«التاء» اسم ليس، وجملة «تحتاج» خبرها، «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر، و«إلى خبر» جار ومجرور متعلق بتحتاج، و«هكذا» جار ومجرور متعلق بقوله يصنع، و«كل» فاعل، و«من» مضاف إليه، و«نفث» صلة من، و«بها» متعلق بنفث، «إذا» ظرف لما يستقبل ضمن معنى الشرط، وجملة «جاءت» في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف دل عليه ما قبله وجملة «ومعناها حدث» في محل نصب حال من فاعل جاءت وهو ضمير كان.

[البقرة: ٢٨٠] أي: وإن وُجد ذو عسرة.

والثالث: أن تأتي بمعنى «صار» كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

والرابع: أن تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي ٱلمهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] وانتصاب صبياً أتى إلا أنه على الحال، لا أنه خبر كان وإلا فكل من كان في المهد صبي، فكان ها هنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف نكلم من في المهد صبياً.

والبَـاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي ٱلخَبَـرْ   كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ الفَتَى بِالمحْتَقَـرْ[1]

اعلم أن ليس فعل لا نظير له في الأفعال إذ لا يُوجد فعل ثلاثي ثانية ياء ساكنة سواها، وقد خصت بأن زيد الباء في خبرها كما قال تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [مريم: ٢٩] فالجار والمجرور خبر ليس، وهما في موضع نصب.

وقد تزاد هذه الباء أيضاً في كان إذا دخـل عليها «ما» كقولك ما كان زيد بخارج.

وإذا عطفت على خبر ليس المجرور بالباء جاز جر المعطوف تبعاً

---

(١) و«الباء» مبتدأ، وجملة «تختص» خبر المبتدأ، و«بليس» جار ومجرور متعلق بتختص و«في الخبر» مثل سابقه، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك مستقر كقولهم، وجملة «ليس الفتى بالمحتقر» في محل نصب مقول القول.

للفظه، وجاز نصبه عطفاً على الموضع، فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجر شاعراً عطفاً على لفظ كاتب، وتنصب شاعراً عطفاً على موضع كاتب[1].

---

(١) لم يشر المصنف إلى جواز حذف كان وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ حذفها مع اسمها، وذلك بعد «إن» و«لو» الشرطيتين مثل: الناس مجزيون بعملهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ومثل قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد».

٢ ـ حذفها مع خبرها، مثل: المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

٣ ـ أن تحذف مع معموليها مثل:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن

أي وإن كان فقيراً معدماً.

كذلك لم يشر المصنف إلى جواز حذف نون، كان، ويجوز ذلك بشروط هي:

١ ـ أن تكون مضارعة.

٢ ـ أن يكون المضارع مجزوماً.

٣ ـ أن يكون مجزوماً بالسكون.

٤ ـ ألا يكون المضارع متصلاً بضمير نصب.

٥ ـ ألا يليها ساكن.

٥ ـ ألا يكون ذلك في الوقف.

مثال الحذف لتمام الشروط قوله تعالى: ﴿ولم أك بغياً﴾ وانظر شرح الأشموني ٢٥٦/١.

باب ما الحجازية

وَمَـا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّـاصِبَـهْ   فِي قَوْلِ سُكَّانِ الحِجَـازِ قَاطِبَـهْ
فَقَــوْلُهُمْ: مَـا عَـــامِرٌ مُــوَافِقـاً   كَقَـوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيـدٌ صَـادِقـاً[1]

اعلم أن «ما» تكون اسماً في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

والثاني: أن تأتي استفهاماً كقوله تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]؟ أي: أي شيء تفقدون؟

---

(١) «ما» مبتدأ، «التي» صفة لما، وجملة «تنفي» صلة الموصول، «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «الناصبة» صفة لليس، «في قول» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وقول مضاف و«سكان» مضاف إليه وسكان مضاف و«الحجاز» مضاف إليه، ««قاطبة» حال من سكان، «فقولهم» الفاء تفريعية، و«قول» مبتدأ وهم «مضاف إليه»، و«ما» نافية عاملة عمل ليس و«عامر» اسمها، و «موافقاً» خبرها، والجملة في محل نصب مقول القول، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن كقولهم، وجملة «ليس سعيد صادقاً» في محل نصب مقول القول الثاني.

الثالث: أن تقع تعجباً، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تأتي للشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة كقولك: مررت بما معجب لك أي: أي شيء معجب لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنى ليس، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والثاني أن تكون زائدة، وتقع كثيراً بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والثالث: أن تأتي كافة، وهي التي تدخل على «رب» فتكفها عن طلب الاسم وترفع بعدها الأفعال، كما قال تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] وتدخل على إن وأخواتها فتكفها عن نصب المبتدأ، كما قال تعالى: ﴿أَنما إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

والرابع: أن تكون مسلطة[1] وهي التي تدخل على حيث وإذ فيجازى بهما لأجلها، ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلف في «ما» التي تكون مع الفعل الذي بعدها بمعنى

---

(١) قال في المغني: إذا اتصلت «ما» الكافة بحيث ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين وانظر جـ ١/١٤١.

المصدر، كقولهم: أعجبني ما صنعت، فقيل فيها: هي اسم، وقيل: حرف.

وللعرب في «ما» النافية لغتان: حجازية، وتميمية.

فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة «هل» التي لا تغير إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليه، فقالوا: ما زيد قائم، كما قالوا: هل زيد قائم.

وأما أهل الحجاز فأجروها مجرى «ليس» في شيئين، وأخرجوها عن حكمها في ثلاثة أشياء.

فأما الشيئان اللذان أجروها فيهما مجرى ليس:

فإنهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالمينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣].

وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم ليس فرفعوا فيها الخبر فهي: إذا تقدم الخبر على الاسم كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت بإلا بين الاسم والخبر، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالبَصَرْ﴾ [القمر: ٥٠]، وإذا وقعت إن المكسورة الهمزة المخففة النون بعدها كقول الشاعر:

٣٢ - وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا آخَرِينَا[1]

---

(١) البيت لفروة بن مسيك وهو من شواهد سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤ك٢، والخصائص ١٠٨/٣، والمحتسب ٩٢/١، والخزانة ١٢١/٢، والمغني ٢١/١ رقم ٢٤ والهمع ١٢٣/١، والدرر ٩٤/١.
والشاهد فيه: زيادة «أن» بعد «ما» توكيداً وهي كافة لها عن العمل، والطب هنا معناه: العلة والسبب.

باب النداء

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ بِأَيَا ... أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا[1]

النداء: أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يتألف من حرف واسم سواه.

والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل، فيتنزل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل.

وحروف النداء خمسة: «يا» و «أيا» و «هيا» و «الهمزة» و «أي». و «يا» أم الباب واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، و «أيا» و «هيا» وضعتا لمناداة البعيد، والهمزة لمناداة القريب، و «أي» لمناداة المتوسط.

وَٱنْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِ النَّكِرَةْ ... كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهِماً دَعِ الشَّرَهْ[2]

---

(١) «ونـاد» الواو استئنافية، وناد فعل أمر مبني على حذف الياء والفاعل ضمير المخاطب، و «من» مفعول به، وجملة «تدعو» صلة من، و «بيا» جار ومجرور متعلق بناد «أو بأيا، أو همزة أو أي» معطوفات على يا، «إن» شرطية، وشاء من شئت فعل الشرط وجواب الشرط محذوف والتقدير وإن شئت فقل: في النداء «هيا» وجملة في النداء هيا في محل نصب مقول القول.

(٢) و «انصب» فعل أمر، و «نون» معطوف على انصب والفـاعل مستتر، «إن» شرطية، «تناد» فعل الشرط، والفاعل مستتر، و «النكرة» مفعول به، وجواب =

إذا ناديت الاسم النكرة المبهم وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعولِ به، وذلك مثل أن ينادي الرجل جماعة من الركبان، فيقول: يا راكباً قف لي، أو ملاحاً من عدة ملاحين فيقول: يا ملاحاً احملني، وهو لا يريد راكباً بعينه، ولا ملاحاً دون غيره، فإن قصد ملاحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضم آخره في النداء، فتقول: يا ملاح احملني كما قال الأعشى:

٣٣ ـ وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يا رَجُلُ[1]

لأن هريرة أرادته بعينه حين نادته.

وحكم الاسم المطول كاسم النكرة المبهم، فتقول: يا حسناً وجهه أقبل، كما تقول: يا راكباً هلم.

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَهْ ... فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ
تَقُولُ: يَا سَعْدُ وَيَا سَعِيدُ ... وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا العَمِيدُ[2]

= الشرط، محذوف دل عليه ما قبله والتقدير، إن تناد النكرة فانصب ونون، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كقولهم، «يا» حرف نداء، «نهماً» منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة، و«دع» فعل أمر والفاعل مستتر، و«الشره» مفعول به وجملة «يا نهماً دع الشره) في محل نصب مقول القول.

(١) عجز بيت للأعشى وصدره:
قالت هريرة لما جئت زائرة.. ويلي الخ.
وهو من شواهد الزجاجي في الجمل/ ١٦٣ وابن جني في المحتسب ٢/٢١٣ والشاهد فيه قوله: «يا رجل» حيث بني المنادى على الضم لأنه نكرة مقصودة فأصبح حكمه حكم المعرفة.

(٢) «وإن» الواو استئنافية، و«إن» شرطية، «يكن» فعل الشرط واسم يكن ضمير مستتر «معرفة» خبر يكن و«مشتهرة» صفة لمعرفة، «فلا تنوينه» الفاء واقعة في =

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة بنيته على الضم، لأنه قام مقام الكنايات، لأن قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أناديك، أو يا أنت، فلهذا بني على الضم كما تبنى الكنايات، وهو على هذا التحقيق في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة نصبت الصفة كقولك: يا زيد ذا المال. وإن وصفته بصفة مفردة، أو عطفت عليه باسم معرف بالألف واللام، جاز لك في الصفة والعطف: الرفع لاتباع اللفظ، والنصب، لاتباع الموضع، وقد قرئ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾ [سبأ: ٢٠] برفع الطير ونصبه.

ولذلك يقال: يا زيد الظريف، والظريف بالرفع والنصب.

فأما المعرف بالألف واللام، فلا يُنادى منه إلا اسم الله تعالى، والذي، والتي، لملازمة الألف واللام هذه الأسماء، حتى كأنها من نفس الكلمة، ولك إذا ناديت اسم الله وجهان: أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا ألله بقطع الهمزة.

ثم إن العرب استغنت في مناداة هذا الاسم فحذفت منه حرف النداء، وألحقت به الميم المشددة، فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه إلا أن يضطر شاعر إليه، كقول الراجز:

= جواب الشرط، ولا ناهية، وتنون مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به، والجملة جواب الشرط، وجملة «وضم آخره» معطوفة على ما قبلها، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«يا» حرف نداء، «سعد» منادى مقول القول، و«مثل» مبتدأ والهاء مضاف إليه، والخبر محذوف والتقدير: ومثله قولك، و«يا» حرف نداء وأي منادى و«العميد» صفة لأي والجملة في محل نصب مقول القول.

٣٤- إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[1]

والأصل في ذلك يا الله، أي أقصد بالرحمة.

فإن أردت مناداة المعرف بالألف واللام، ما عدا اسم الله تعالى، والذي، والتي، أوقعت النداء على أيها في المذكر، وأيتها في المؤنث، ثم أتيت بالاسم المعرف المقصود بالنداء، ورفعته على أنه صفة أي، وأية، كما قال تعالى في المذكر: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، وفي المؤنث ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المطْمَئِنَّةُ﴾ [القمر: ٢٧] فحرف النداء داخل على أي، ولهذا ضم كما يضم يا زيد، لوقوعه موقعه، و«ها» التي تليه هي صلته، ومعناها: التنبيه، فإن وصفت هذا الاسم رفعته، فقلت: يا أيها الرجل الظريف ويا أيها الشيخ أبو علي، وأجاز بعضهم أن تنصب الصفة المضافة.

وَتَنْصِبُ المضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ[2]

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وقيل لأبي خراش الهذلي وهو من شواهد التوضيح ٣/٨٤، والتصريح ٢/١٧٢، والهمع ١/١٧٨، والدرر ١/١٥٥، والأشموني ٣/١٤٩، والمخصص ١/١٣٧، والمحتسب ٢/١٦، والخزانة ١/٣٥٨، والمقتضب ٤/٢٤٢، والنوادر لأبي زيد ١٦٥.

ومعنى ألم: نزل، والشاهد فيه قوله: يا اللهم، حيث جمع بين «يا» والميم المشدد التي تأتي في الكلام عوضاً عنها، وذلك ضرورة نادرة، لأن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه.

(٢) «وتنصب» الواو استئنافية، وتنصب فعل مضارع والفاعل مستتر، و«المضاف» مفعول به، «في النداء» جار ومجرور متعلق بتنصب، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولهم «يا» حرف نداء «صاحب» =

إذا ناديت المضاف إلى ظاهر نصبته بغير تنوين لأجل الإضافة، كقولك: يا غلام زيد، ويا صاحب الدار، وصفته أيضاً تكون منصوبة تبعاً له، لأن لفظه وموضعه النصب، فتقول: يـا غلام زيـد الظريف، ويـا صاحب الدار العالم.

وَجَـائِـزٌ عِنْـدَ ذَوِي الأَفْهَـامِ ... قَـوْلُـكَ: يَـا غُـلَامُ: يَـا غُـلَامِي
وَجَـوَّزُوا فَتْحَـةَ هـذِي اليَـاءِ ... وَالـوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَـا بِـالهَـاءِ
وَالهَـاءُ فِي الوَقْفِ عَلَى غُـلَامِيَـهْ ... كَالهَاءِ فِي الـوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ
وَقَـالَ قَـوْمٌ فِيـهِ يَـا غُـلَامَـا ... كَمَـا تَلَوْا يَـا حَسْرَتَـا عَلَى مَـا[1]

= منادى منصوب وهو مضاف و«الرداء» مضاف إليه، والجملة في محل نصب مقول القول.

(١) «وجائز» الواو استئنافية، وجائز: خبر مقدم، و«عند» متعلق بجائز وهو مضاف و«ذوي» مضاف إليه، وهو مضاف والأفهام مضاف إليه، «قول» مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه، «يا» حرف نداء و«غلام» منادى والجملة في محل نصب مقول القول، و«يا غلامي» معطوف على يا غلام وحذفت الواو للضرورة و«جوزوا» فعل وفاعل، «فتحة» مفعول به وهو مضاف و«هذي» مضاف إليه وهذي مضاف و«الياء» عطف بيان على هذي، و«الوقف» مبتدأ، و«بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفة للوقف، وبعد مضاف «وفتح» مضاف إليه، وفتح مضاف، وها مضاف إليه، و«بالهاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«الهاء» مبتدأ، و«في الوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للهاء، على غلاميه» جار ومجرور متعلق بالوقف، «كالهاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«قال قوم» فعل وفاعل، «فيه» جار ومجرور متعلق بقال، «يا» حرف نداء، و«غلاماً» منادى والجملة في محل نصب مقول القول، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما مصدرية، تلوا» فعل وفاعل مؤول بمصدر =

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك كقولك: يا غلام، جاز لك فيه أربعة أوجه:

أحدها: وهو أجودها ـ أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة كما قرئ ﴿يا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثاني: أن تثبت الياء ساكنة كما قرئ: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨].

والثالث: أن تثبت الياء مفتوحة كما قرئ ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العنكبوت: ٥٦].

والرابع: أن تبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فتقول: «يا غلاماً» كما قرئ: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٨٤] والأصل: يا حسرتي، ومثله: ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وعليه قول الشاعر:

٣٥ ـ وَحَدِيثُها كَالرَّعْدِ يَسْمَعُهُ   رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْباً
أَنْحَتْ بِكَلْكَلِهَا فَمَا تَرَكَتْ   ضَرْعاً لِمُحْتَلِبٍ وَلَا أُبَّا
حَشَّتْ نَبَاتَ الأَرْضِ أَجْمَعَهُ   بِضَرِيبِهَا وَأَبَادَتِ العُشْبَا
فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَياً   وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا[1]

= مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك ثابت كتلاوتهم، يا «حرف نداء» و«حسرتا» منادى والألف مبدلة من ياء المتكلم، و«على ما» جار ومجرور متعلق بحسرة والجملة في محل نصب بتلوا.

(١) نسبت هذه الأبيات للراعي، واستشهد بالبيتين الأخيرين منهما صاحب الخصائص في ١/ ٢٩، ٢١٩، وابن هشام في المغني ١/ ١٤ استشهد بالبيت الأخير، وكذلك صاحب اللسان في هيا، وفيه: «من طرب، مكان «من فرح». =

أراد: «هيا ربي» فأبدل من الياء ألفاً.

فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك[1].

فمن قال: غلام، بحذف الياء، سكن الميم عند الوقف.

ومن قال: يا غلامي، بفتح الياء، كان مخيراً عند الوقف بين أن يسكن الياء، فيقول: يا غلامي، كما تقول: رأيت القاضي، فتسكن الياء إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة حفظاً لبيان فتحة الياء فتقول: يا غلاميه.

وتسمى هذه الهاء هاء البيان، وهي الهاء الداخلة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩] ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠].

وأما من قال: يا غلاماً، فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء فيقول: يا غلاماه.

وإن ناديت ابن عمر، أو ابن أم: جاز في كل منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو: أن تبنيهما على الفتح فتقول: يا ابن عم، ويا ابن أم، كما قرئ: ﴿يَا ٱبْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ

= والجدب: المحل، ضد الخصب، والكلكل والكلكال: الصدر من كل شيء، وقد يستعار لما ليس بجسم، والأبُّ: الكلأ، وعبر بعضهم عنه بأنه المرعى، والضريب: الشهد، أصاخ له يصيخ إصاخة: استمع وأنصت.
والشاهد فيها قوله: «هيا ربا» إذ الأصل «هيا ربي» فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً، فقال هيا ربًا.

(١) يقصد بالمضاف إليك: المضاف إلى ياء المتكلم.

بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

فَإن كان المضاف مضافاً إليك وإلى غيرك، كقولك: يا غلام أخي، نصبت الأول في النداء لأنه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلم إلا إثباتها ساكنة، أو متحركة، لأن المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك يا غلام أخي يا غلامي في جواز إثبات الياء ساكنة أو متحركة.

وَحَذْفُ «يَا» يَجُوزُ فِي النِّداءِ كَقَوْلِهِمْ رَبِّ آسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقُلْ يَا هَذِهِ أَوْ يَاذَا فَحَذْفُ يَا مُمْتَنِعٌ يَا هَذَا[١]

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل منادى، إلا من نوعين:

أحدهما: أسماء الإشارة مثل: هذا، وذاك.

الثاني: النكرة المبهمة، لأن هذين النوعين يقعان وصفاً لأيٍ في نحو قولك: يا أيهذا، ويا أيها الرجل[٢].

---

(١) و«حذف» مبتدأ و«يا» مضاف إليه، «يجوز» فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة خبر المبتدأ، و«في النداء» جار ومجرور متعلق بيجوز، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كقولهم، «رب» منادى بحرف نداء محذوف، و«استجب» فعل أمر، و«دعائي» مفعول به والفاعل مستتر والجملة في محل نصب مقول القول، و«إن» شرطية، «تقل» فعل الشرط وجمله «يا هذه» في محل نصب مقول القول، «أو» حرف عطف، وجملة «ياذا» معطوفة على ما قبلها، «فحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وحذف مبتدأ و«يا» مضاف إليه و«ممتنع خبر المبتدأ والجملة جواب الشرط، و«يا» حرف نداء، و«هذا» الهاء حرف تنبيه و«ذا» منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره السكون الأصلي.

(٢) قال ابن هشام في التوضيح: ويجوز حذف حرف النداء «إلا في ثماني مسائل: المندوب نحو: «يا عمرا»، والمستغاث نحو «يالله»، والمنادى البعيد لأن المراد فيه إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: =

فأما ما سوى هذين النوعين فيجوز حذف حرف النداء منه، كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي يا يوسف، وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا ٱغفِرْ لَنَا وَلِإخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]

= «يا رجلاً خذ بيدي»، والمضمر ونداؤه شاذ كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشدودة، واسم الإشارة، واسم الجنس المعين خلافاً للكوفيين اهـ بتصرف وانظر التوضيح ٧٢/٣، ٧٣، ٧٤.

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَأ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا فَاخْصُصْ بِهِ ٱلمعْرِفَةَ ٱلمنْفَرِدَا[1]

الترخيم: حذف يلحق آخر الاسم، فكأنه لين الاسم، ولهذا وصف به الصوت اللين، فقيل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر إليه، كما قال الشاعر:

٣٦ - لَنِعْمَ ٱلفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ سَاعَةَ الجُوعِ والخَصَر

---

(١) «وإن» الواو استئنافية، و«إن» شرطية، «تشأ» فعل الشرط «الترخيم» مفعول به، «في حال» جار ومجرور متعلق بتشأ، و«النداء» مضاف إليه، «فاخصص» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«اخصص» فعل أمر والفاعل مستتر والجملة جواب الشرط، و«به» جار ومجرور متعلق باخصص، «المعرفة» مفعول به، «المنفردا» صفة للمعرفة.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٤٢ ومن شواهد سيبويه ١/٣٣٦، وشرح السيرافي ١/٤٥١، والعيني ٤/٢٨٠، والهمع ١/١٨١، والدرر ١/١٥٧، وشرح الأشموني ٣/١٨٤.
ومعنى تعشو: تسير في الظلام، والخصر: شدة البرد.
والشاهد فيه ترخيم كلمة «مالك» في غير النداء ضرورة، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فلذلك جر بالإضافة، وهذا حكم ما رخم في غير النداء=

ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه، بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة، الرباعي فصاعداً.

فأما الاسم النكرة، والاسم المضاف، والاسم المطول، فلا يجوز ترخيمها بحال.

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ ... وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا ... كَمَا تَقُول فِي سُعَادَ يَا سُعَا

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ ... فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ[1]

= ضرورة عند أكثر النحويين، ومذهب سيبويه: إجراؤه على الوجهين، لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذف فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه، وهو في النداء متصرف على الوجهين، فيجري به في غير النداء على ذلك» وانظر تعليق السيرافي على كتاب سيبويه ١/٣٣٦.

(١) «احذف» فعل أمر، و «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، «رخم» فعل الشرط والتاء فاعل، و «آخر» مفعول به، واسم مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها والجواب محذوف دل عليه ما قبله، و «لا تغير» معطوف على احذف، «ما» مفعول لتغير وهو اسم موصول، وصلته جملة «بقي» و «عن رسمه» جار ومجرور متعلق ببقي «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «طلح» منادى مرخم، و «يا عام» معطوف على ما قبله، و «اسمعا» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مقول القول. «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية، و«تقول» في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي قولاً كائناً مثل قولك، و «في سعاد» متعلق بتقول، وفي سعاد «ويا سعا» في محل نصب مقول القول، و «قد» حرف تحقيق، و «أجيز» فعل مبني للمجهول، و «الضم» نائب فاعل، و «في الترخيم» متعلق بأجيز، و «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، و «يا عام» منادى مرخم، «بضم «الميم» جار ومجرور ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من عام أي حال كونه متلبساً بضم الميم.

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما وهو الأظهر: إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم حارث: يا حار بكسر الراء كما كانت مكسورة قبل الترخيم، وفي ترخيم جعفر: يا جعف بفتح الفاء، كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التام، فيبنوه على الضم، فيقولون في ترخيم حارث وجعفر: يا حارُ ويا جعفرُ، وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء، فمن ذلك أنك إذا رخمت رجلاً اسمه «بلبل» فإنك تضم الباء على اللغتين جميعاً، فمن قال في حارث: يا حار، ضم الباء من بلبل إقراراً لها على الضمة الأصلية، ومن قال في حارث: يا حار، ضم الباء من بلبل ضمة بناء، ومثله ترخيم سعيد، ولميس، تقول على كلا المذهبين: يا سعي، ويا لمي، فمن قال في حارث: يا حار، أقر الياء في سعي وفي لمي على سكونها الأصلي، ومن قال في حارث: يا حار سكن الياء في سعي، وفي لمي، لأن الباقي من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الذي لا تضم ياؤه بحال.

وَأَلْقِ حَرْفَينِ بِلَا غُفُولِ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانَ وَمِنْ مَفْعُولِ
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَ آجْلِسِ وَمِثْلُهُ: يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسِ[1]

---

(١) و «ألق» فعل أمر والفاعل مستتر، «حرفين» مفعول به، «بلا» الباء حرف جر ولا بمعني غير و «غفول» مجرور بالباء، «من وزن» جار ومجرور متعلق بألق، ووزن مضاف و «فعلان» مضاف إليه، و «من مفعول» معطوف على ما قبله، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «في مروان» متعلق بتقول، «يامرو» منادى مرخم و «اجلس» فعل أمر والفاعل مستتر والجملة في محل نصب مقول القول، =

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسي فصاعداً، وكان في آخره زائدان، كالألف والنون اللذين للتثنية، نحو رجل اسمه: «بدران» أو «مروان» أو «عثمان»، أو كان في آخره الواو والنون التي للجمع نحو رجل اسمه «مسلمون» أو «زيدون» أو كان في آخره الألف والتاء التي لجمع التأنيث، كمن اسمه «بركات»، أو كان ألف التأنيث مثل «حسناء» و«أسماء» فإنك تحذف الزائدتين معاً، فتقول في ترخيم من اسمه مروان، وزيدان، وبدران، يا مرو، ويا زيد، ويا بدر، وفي ترخيم من اسمه مسلمون، وزيدون، يا مسلم، ويا زيد، وفي ترخيم من اسمه بركات، وسعادات: يا برك، ويا سعاد، وفي ترخيم أسماء وحسناء: يا أسم ويا حسن.

وكذلك إن كان الاسم خماسياً وكان قبل آخره ألف نحو: عمار وحماد، أو واو قبلها ضمة نحو منصور، أو ياء قبلها كسرة نحو قنديل، فإنك تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الذي قبله، فتقول في **عمار، ومنصور، وقنديل: يا عم، ويا منص ويا قند.**

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سنوري» لم تحذف الواو، وتقول في ترخيمه: يا سنو.

فأما الأسماء المركبة، فإنك تحذف منها الكلمة الأخيرة في الترخيم، تقول في ترخيم «معد يكرب» و«سيبويه»: يا معدي، وياسيب، وعلى هذا فقس، والله أعلم بالصواب.

= و«مثله» مبتدأ ومضاف إليه، «يا منص» منادى مرخم والجملة خبر المبتدأ، «فافهم» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فافهم، و«قس» معطوف على افهم.

ولا ترخم هندَ في النداءِ ولا ثلاثياً خلا من هاءِ
وَإنْ يَكُنْ آخِرَهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ: يَا هِبَ مَنْ هَذا الرَّجُلْ؟[1]

قد ذكرنا أول شرح هذا الباب: أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلة فيه: أنه لو رخم لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التأنيث، فيجوز ترخيمه، فتقول في ترخيم هبة: ياهب، لأن هذه الهاء تجري في التحاق الاسم كالكلمة.

ثم اعلم أن الاسم الذي آخره هاء التأنيث يختص في الترخيم بشيئين:

أحدهما: أنه يجوز ترخيمه وإن كان ثلاثياً، نحو ما مثلناه في «هبة».

والثاني: أنه لا يحذف منه إلا الهاء حسب[2].

وإن كان الاسم سداسياً، وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير

---

(١) و«لا» ناهية، «ترخم» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل مستتر، و«هند» مفعول به، و«في النداء» متعلق بترخم، و«ثلاثياً» معطوف على لا ترخم هند أي لا ترخم ثلاثياً، و«خلا» فعل ماض والفاعل مستتر، و«من هاء» متعلق بخلا، و«إن» حرف شرط، و«يكن» فعل الشرط، و«آخره» اسم يكن مضاف إليه، و«هاء» خبر كان، و«قل» فعل أمر والفاعل مستتر، والجملة جواب الشرط، و«في هبة» متعلق بقل، و«ياهب» منادى مرخم، و«من» استفهامية مبتدأ، و«هذا» خبر والرجل بدل من هذا.

(٢) حسب اسم بمعنى كاف.

الهاء، فعلى هذا تقول في مرجانه ـ اسم جارية ـ يا مرجان، فتحذف الهاء لا غير، ولو كان اسمها «مرجان» بغير هاء لقلت: يا مرج بحذف الألف والنون.

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ شَــذَّ لِمَعْنًى فِيـهِ بِـاصْـطِلَاحِ[1]

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لا يجوز، فلا يجوز أن يقال:

يا عال» في ترخيم «عالم» ولا «يارك» في «راكب» وقد شذ من ذلك قولهم: «يا صاح»[2] في ترخيم «صاحب» وهو نكرة.

والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة، فتسمحوا فيها، فإن قلت: «يا فار» في ترخيم «فارس» فإن كان اسم شخص بعينه جاز لأنه علم، وإن أردت به أحد الفرسان لم يجز لأنه نكرة.

---

(١) و «قول» مبتدأ و «هم» مضاف إليه، «في صاحب» جار ومجرور، «يا صاح» منادى مرخم شذوذاً لأنه نكرة، «شذ» فعل ماض والفاعل مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة في صاحب إلخ في محل نصب مقول القول، «لمعنى» جار ومجرور متعلق بشذ، و «فيه» جار ومجرور متعلق بما تعلق به ما قبله، ومثله باصطلاح.

(٢) قال ابن خروف إن الأصل في صاحب: صاحبي، وأنه أجري مجرى المركب المزجي، فرخم بحذف الكلمة الثانية، ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم، فحذفت الباء من «صاحب».
قال الشيخ محمد الصبان رحمه الله: «وهو تعسف لا داعي إليه» وانظر حاشية شرح الأشموني ٣/١٨٧.

باب التصغير

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ ٱلاسْمِ ٱلمحْتَقَرْ إِمَّا لِتِهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ
فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الحَادِثَهْ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَهْ
تَقُولُ فِي فَلْسٍ: فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى[1]

التصغير: يأتي على أربعة معان:

أحدها: للتحقير، كقولهم في رجل: رجيل.

الثاني: لتقليل العدد، كقولهم في تصغير دراهم: دريهمات.

---

(١) و«إن» حرف شرط «ترد» فعل الشرط والفاعل مستتر، «تصغير» مفعول به وهو مضاف و«الاسم» مضاف إليه و«المحتقر» صفة للاسم، «إما» حرف تفصيل «لتهوان» جار ومجرور متعلق بالمحتقر، «وإما لصغر» معطوفة على ما قبلها «فضم» الفاء واقعة في جواب الشرط، وضم فعل أمر والفاعل مستتر و«مبداه» مفعول به ومضاف إليه والجملة جواب الشرط، «لهذي» جار ومجرور متعلق بضم، و«الحادثة» مضاف إليه، وجملة «زده ياء» معطوفة على فضم مبداه «تبتديها ثالثة» الجملة من الفعل والفاعل والمفعول صفة لياء، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «في فلس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«فليس» مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مقول القول، و«يا» حرف نداء و«فتى» منادى، و«هكذا» الهاء حرف تنبيه، وكذا جار ومجرور متعلق بأتى و«كل» مبتدأ وهو مضاف، وثلاثي مضاف إليه، وجملة «أتى» في محل رفع خبر المبتدأ.

الثالث: لتقريب المسافة، كقولهم: داري قبيل المسجد، وجلست دوين الباب.

الرابع: للتحنن، ولطف المنزلة، كقولهم: يا بني، ويا أخي.

ولا تصغر من الكلام إلا الاسم، ولا يصغر من الأفعال إلا «فعل التعجب» كما قالوا:

ما أصيلح زيداً، وما أحيسن الغزال.

وعلامة التصغير: أن يضم أول الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة ويفتح ما قبلها.

ولا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذلك رد إليه ما كان منه حتى يصير ثلاثياً، فتقول في تصغير فلس: فليس، وفي تصغير كعب: كعيب.

فإن كان الثلاثي مضعفاً: أظهرت المدغم، لأن ياء التصغير تقع بينهما فتزول علة الإدغام، فتقول في تصغير «دن»[1] و«هر»: دنين، وهرير.

وَإِنْ يَكُن مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ ... هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَهْ ... كَمَا تَقُول نَارُهُ مُنِيرَهْ[2]

---

(١) الدن: وعاء ضخم للخمر ونحوها.

(٢) «إن» شرطية، «يكن» فعل الشرط، واسم يكن مستتر، وخبرها «مؤنثاً» وجملة «أردفته هاء» حال من اسم يكن، «كما» الكاف حرف جر، و«ما» مصدرية، وتلحق فعل مضارع في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كإلحاقك لو وصفته، =

اعلم أنك إذا صغرت الاسم المؤنث الثلاثي زدت الهاء في تصغيره، كقولك في تصغير قدر: قديره، والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث: أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنك تقول: قدر صغيرة بإلحاق الهاء في الصفة، كذلك وجب مجيء الهاء في التصغير.

وإلحاق الهاء في تصغير الاسم الثلاثي المؤنث: مطرد، إلا في سبعة أسماء: جوز إلحاق الهاء بها وحذفها، وإن كان الحذف أفصح، وهي: الحرب، والفرس، والقوس والعرس، والغرب، ودرع الحديد، والناب[1] من الإبل.

وَصَغِّــرِ آلبَــابَ فَقُــلْ: بُــوَيْبُ   وَالنَّــابُ إِنْ صَغَّــرْتَــهُ نُيَيْــبُ
لِأَنَّ بَــابــاً جَــمْــعُــهُ أَبْــوَابُ   وَالنــابُ أَصْــلُ جَمْعِـهِ أَنْيَــابُ[2]

إذا كان ثاني الثلاثي حرفاً معتلاً، فإن كان واواً: لم يتغير في

= و«لو» شرطية وصفته فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه ما قبله أي لو وصفته أردفته هاء «فصغر» الفاء واقعة في جواب الشرط وصغر هو الجواب والفاعل مستتر والنار مفعول به، «على نويره» جار ومجرور متعلق بصغر، «كمبا» الكاف حرف جر وما مصدرية و«تقول» في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كقولك «نار» مبتدأ والهاء مضاف إليه، ومنيرة خبر المبتدأ والجملة في محل نصب مقول القول.

(١) الناب من الإبل: الناقة المسنة.

(٢) «صغر» فعل أمر و«الباب» مفعول به والفاعل مستتر، «قل» معطوف على صغر، «بويب» خبر مبتدأ محذوف والجملة في محل نصب مقول القول، و«الناب» مبتدأ، و«إن» شرطية «صغر» فعل الشرط، والتاء فاعل والهاء مفعول به، و«نييب» خبر لمبتدأ محذوف أي هو نييب والجملة خبر المبتدأ، وهو دال على =

التصغير، كقولك في تصغير الثوب، والحوض: ثويب، وحويض.

وإن كان ياء، فالأحسن ضم أوله وقد كسر، فقالوا في تصغير بيت، وعين: بييت وعيينة، وبييت وعيينة، بضم الباء والعين وكسرهما. . .

وإن كان ثانيه ألفاً، فإن كانت منقلبة عن واو: رددتها في التصغير إلى الواو، وإن كانت منقلبة عن الياء رددتها في التصغير إلى الياء. وإن أشكل عليك انقلابها صغرتها على الواو، لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر.

والطريق إلى معرفة أصلها: أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو، فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء حكمت على ألفها بأنها من ذوات الياء، فعلى هذا تقول في تصغير: مال، وباب: مويل، وبويب، بدلالة قولك في جمعهما: أموال، وأبواب، وفي تصريف الفعل منهما: تمولت، وتبوبت، وتقول في تصغير ناب وغار: نييب، وغيير، لأنهما من نيبت وغيرت، فأما ريح، وديمة[1]، فيصغران على رويحة، ودويمة، لأنك تقول في الفعل: روحت، ودام يدوم. وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال: جعلته ياء مشددة، سواء أكان ألفاً، أو واواً، أو ياء، تقول في تصغير قفا، وقرو[2]، وجدي:

= جواب الشرط، «لأن باباً» أن واسمها و«جمعه أبواب» مبتدأ وخبر والجملة خبر أن، وجملة «الناب أصل جمعه أنياب» مكونة من مبتدأ أول ومبتدأ ثان ومضاف إليه وخبر المبتدأ الثاني والجملة الابتدائية الثانية خبر عن المبتدأ الأول.

(١) الديمة: المطر يطول زمانه في سكون.

(٢) القرو: حوض صغير مستطيل إلى جنب حوض عظيم يملأ منه لترده الدواب.

قفي، وقري، وجدي.

وإن كان مؤنثاً رددت عليه الهاء كقولك في تصغير رحى وعصا: رحية، وعصية فقس عليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ   كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ[1]

أما الاسم الرباعي فإنه يصغر على «فعيعل» كقولهم في تصغير جعفر، ودرهم: جعيفر، ودريهم، ولا تلحق هاء التأنيث بالرباعي المؤنث كقولك في تصغير عقرب، وزينب: عقيرب، وزيينب.

فإن كان ثاني الاسم الرباعي حرفاً معتلاً نظرت، فإن كان واواً أصلية تثبت كقولك في تصغير جوهر، وكودن[2]: جويهر وكويدن إلا أن تكون منقلبة عن الياء فتردها إلى الياء كقولك في تصغير موسر، وموقن: مييسر، ومييقن، لأنهما من اليسر واليقين.

وإن كان ثانيه ياء بقيت كقولك في زينب: زيينب، ويجوز كسر أوله لأجل الياء فتقول: زيينب بكسر الزاي.

وإن كانت هذه الياء مشددة: خففت في التصغير، لئلا يجتمع ثلاث ياءات كقولك في تصغير سيد ولين: سييد، ولبين، وإن كان ثانيه ألفاً: أبدلت منها واواً مفتوحة، كقولك في تصغير: راجل، وحاتم،

---

(١) و«فاعل» مبتدأ وجاز الابتداء به لأنه موصوف معنى، وجملة «تصغيره فويعل» من مبتدأ وخبر، خبر المبتدأ «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولهم، «في راجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورويجل مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) الكودن: الفرس الهجين، والبغل.

رويجل، وحويتم، وعلى ذلك فقس، والله أعلم بالصواب.

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ   فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَداً وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ   وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ[1]

إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً قلبته ياء مشددة، كقولك في تصغير كتاب، وغزال، وعجوز، وعمود، وشريف، وسعيد: كتيب، وغزيل، وعجيز، وعميد وشريف، وسعيد.

فإن كانت الواو متحركة جاز أن تقلبها في التصغير ياء مشددة، وجاز أن تظهر الواو كما كانت متحركة، كقولك في تصغير أسود، وجدول: أسيد وجديل، وإن شئت قلت، أسيود، وجديول، والقلب أجود.

وإن كان آخر الرباعي حرفاً مشدداً: تركته على تشديده، كقولك في تصغير أصم، ومسن: أصيم ومسين.

وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للتأنيث أقررتها على حالها

---

(١) «إن» شرطية، «تجد» فعل الشرط «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لتجد وبعد مضاف و«ثانيه» مضاف إليه، و«ألف» مفعول ثان لتجد، وقف عليه على لغة ربيعة الذين يجيزون الوقف على المنصوب، «فاقلبه» الفاء لربط الجواب بالشرط، و«قلب» فعل أمر وهو جواب الشرط والفاعل مستتر، والهاء مفعول به أول، و«ياء» مفعول ثان، «أبدا» منصوب على الظرفية الزمانية، و«لا تقف» معطوفة على اقلبه، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر «كم» مفعول به مقدم لذبح الآتي، «غزيل» تمييزكم الخبرية، و«ذبحت» فعل وفاعل والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «كم دنينير به سمحت» إعرابها كسابقتها ومعطوفة عليها.

كقولك في تصغير حبلى، وبشرى: حبيلى وبشيرى، وإن كانت لغير التأنيث قلبتها تاء، كقولك في تصغير ملهى، ومعزى: مليهة، ومعيزة.

وإن كان آخره همزة، صغر كتصغير الثلاثي كقولك في تصغير كساء، ورداء: كسي، وردي.

وإن كان خماسياً ورابعه معتل قلبتها في التصغير ياء كقولك في تصغير سربال، ودينار: سريبيل، ودنينير، وفي تصغير: منديل، وعصفور: منيديل، وعصيفير.

وَقُلْ: سُرَيْحِينُ لِسَرْحَانَ كَمَا   تَقُولُ فِي ٱلجَمْعِ سَرَاحِينُ ٱلحِمَى
وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثَيْمَانَ الأَلِفْ   وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفْ
وَهَكَذَا زُعَيْفَرَانُ فَاعْتَبِرْ   بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ وَٱفْقَهْ مَا ذُكِرْ[1]

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون فانظر إلى ما قبلهما.

---

(١) «قل» فعل أمر، «سريحين» في محل نصب مقول القول، و«لسرحان» جار ومجرور متعلق بقل واللام هنا بمعنى في، «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية، وتقول مؤول بمصدر مجرور بالكاف أي كقولك والجار والمجرور متعلق بقل، «في الجمع» جار ومجرور متعلق بتقول، «وسراحين الحمى» في محل نصب مقول القول، «لا تغير» لا ناهية وتغير مجزوم بلا الناهية، «في عثيمان» جار ومجرور متعلق بتغير، «الألف» مفعول والفاعل مستتر و«لا سكيران» معطوف على عثيمان، «الذي» نعت لسكيران، وجملة «لا ينصرف» صلة الموصول، و«هكذا» خبر مقدم، و«زعيفران» مبتدأ مؤخر، «فاعتبر» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فاعتبر، و«به» متعلق باعتبر و«السداسيات» مفعول به لاعتبر، و«افقه» معطوف على اعتبر، «ما» مفعول به لافقه وهو اسم موصول، وجملة ذكر صلته.

فإن كان أربعة أحرف صغرت الأربعة ثم ألحقت بها الألف والنون، كقولك في تصغير زعفران، وعقربان، وثعلبان: زعيفران، وعقيربان، وثعيلبان.

وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف نحو سرحان، وسلطان، وعثمان، وسكران، فانظر إلى الاسم، هل جمع جمع تكسير أم لا؟

فإن لم يكن جمع جمع تكسير، فصغر المصدر منه ثم ألحق به الألف والنون، فتقول في تصغير عثمان، وسكران: عثيمان، وسكيران، لأنهم لم يقولوا في جمعهما: عثامين ولا سكارين.

وإن كان جمع جمع التكسير وقلبت ألفه ياء: قلبتها أيضاً في التصغير، كقولك في تصغير سرحان، وسلطان، سرحين، وسليطين، لقولهم في جمعهما: سراحين، وسلاطين، وهذا أصل مطرد يُقاس عليه.

وَارْدُدْ إلَى ٱلمحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ ... مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ

كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ: شفَيْهَهْ ... والشَّاةُ إنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَهْ[1]

---

(١) «اردد» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر، «إلى المحذوف» جار ومجرور متعلق باردد، «ما» اسم موصول مفعول به، وجملة «كان حذف» صلة الموصول، «من أصله» جار ومجرور متعلق بحذف، «حتى» حرف غاية، يعود منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، ويعود من أخوات كان واسمه ضمير يعود إلى المحذوف السابق، و«منتصف» خبر يعود وقف عليه على لغة ربيعة، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، «في شفة» جار ومجرور متعلق بقول، و«شفيهه» في محل نصب مقول القول، و«الشاة» مبتدأ، و«إن» شرطية، «صغر» فعل الشرط والتاء فاعل، وها مفعول به، وجواب الشرط محذوف أي إن صغرتها فقل في تصغيرها شويهة، وشويهة في محل نصب مقول القول.

اعلم أن أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صغر رد إلى أصله، وأعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير «يد». يديه. لأن المحذوف منها ياء، بدليل قولهم: يديته إذا ضربت يده، وتقول في تصغير «دم»: دمي، لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته؟ دميان، وتقول في تصغير «فم»: فويه، لأن المحذوف منه الواو، لقولهم في جمعه: أفواه، وفي تصريف الفعل منه: تفوهت، وإن أبدلت الميم من الواو.

ولهذا لحن من صغره على فميم.

وتقول في تصغير «شفة»: شفيهة، لأن المحذوف منها الهاء بدلالة قولك: شافهت، ولجمعها على شفاه.

وتقول في تصغير «شاة»: شويهة، لقولك في جمعها: شياه.

فأما «سنة» فقد صغرت على سنينه، وسنيهة، لقولك في تصريف الفعل: سانيت، وسانهت، ومساناة، ومسانهة.

فأما «حر» فصغر على حريح، لقولهم في جمعه: أحراح.

باب الحروف الزوائد
في التصغير

وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَالأَحْرُفُ اللاَّتِي تُزَادُ فِي الكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: سَائِل وَانْتَهِمْ[1]

اعلم أن العرب استثقلت الأسماء الخماسية إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها: وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير، وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطاً، أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها.

فعلى هذا متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف، فإن

---

(١) و «ألق» فعل أمر، و «في التصغير» متعلق بألق، و «ما» اسم موصول مفعول به، وجملة «يستثقل زائدة» صلة الموصول، و «ما» معطوفة على ما الأولى، «ترى» فعل مضارع و «الهاء» مفعول أول و «يثقل» مفعول ثان وجملة تراه يثقل صلة الموصول و «الأحرف» مبتدأ، «اللاتي» صفة للأحرف، وجملة «تزاد» صلة الموصول و «في الكلم» جار ومجرور متعلق بتزاد، «مجموع» مبتدأ ثان و «ها» مضاف إليه، و «قولك» خبر المبتدأ ومضاف إليه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول وجملة «سائل» في محل نصب مقول القول، و «انتهم» فعل أمر معطوف على سائل.

كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف، وإن لم يكن حذف الحرف المستقل فيه على ما نبينه من بعد.

وحروف الزيادة عشرة: الهمزة، والياء، والسين، واللام، والهاء، والميم، والنون، وحروف الاعتلال الثلاثة التي هي: الألف الساكنة، والواو، والياء، وقد جمعت حروفها في «الملحة» في قولك: «سائل وانتهم»، وقد جمعت أيضاً على جموع أخر أحسنها «سألتمونيها»، وقيل: «اليوم ننساه»، و«الموت ينساه» و«أسلمني وتاه» و«الوسمى هتان» و«التناهي سمو» وحكى المبرد[1] قال: سألت أبا عثمان المازني[2] عنها فأنشد في الجواب:

٣٧ - «هَوَيْتُ السِّمَانَ» فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوَيْتُ السِّمَان[3]

فراجعته، فقال: قد أجبتك مرتين يعني أن مجموعها: «هويت

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد شيخ أهل النحو والعربية وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني، وكان من أهل البصرة وأخذ عن الجرمي والمازني ومن مؤلفاته المقتضب، والكامل توفي سنة ٢٨٥ هـ.

(٢) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي ابن حبيب المازني العدوي، من أهل البصرة وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان مع علمه بالنحو كثير الرواية توفي سنة ٢٤٧ هـ.

(٣) البيت من شواهد المنصف لابن جني ٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩ والشاهد في هذا البيت جمع حروف الزيادة في قوله «هويت السمان»، وقال ابن يعيش: قال صاحب الكتاب «السمان هويت» فقدم السمان لئلا تسقط الهمزة في الدرج فتنقص عدة حروف الزيادة فأما إذا ابتدأ بها فإن الهمزة ثابتة» وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ١٤١/٩.

السمان» وقال: «أتاو من سهيل» و«من سهيل أتاو».

تَقُــولُ فِي مُنْــطَلِقٍ: مُـطَيْـلِقُ فَــافْهَمْ وَفِي مُـرْتَــزِقٍ مُـرَيْــزِقُ
وَقِيـلَ فِي سَفَـرْجَــلٍ: سُفَيْـرِجُ وَفِي فَتًى مُسْتَخْــرِجٍ مُخَيْـرِجُ[(١)]

اعلم أن الاسم الخماسي السليم الحروف لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: ألا يكون فيه أحد حروف الزيادة نحو سفرجل، وفرزدق، فإذا صغر هذا النوع من الأسماء الخماسية، وجب حذف الحرف الأخير منه، لأن استثقال الكلمة يحصل به، فتقول في تصغير سفرجل: سفيرج، وفي فرزدق، فريزد، وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير، فقال: فريزق، ولم يحذف أحد الجيم من سفرجل، وإنما حذف الدال من فرزدق لأن الدال أخت التاء التي هي من حروف الزيادة.

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال فيختص الحذف به كقولهم في تصغير سميدع: سميدع، فتحذف الياء لكونها من حروف الزيادة.

وتقول في تصغير قرقرى ـ وهو اسم بقعة ـ: فريقر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف

(١) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، وجملة «في منطلق مطيلق» في محل نصب مقول القول «فافهم» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت ذلك فافهم، وجملة «وفي مرتزق مريزق» معطوفة على جملة «في منطلق مطيلق» وجملة الشرط معترضة بينهما و«قيل» فعل ماض مبني للمجهول، و«في سفرجل» متعلق بقيل، و«سفيرج» نائب فاعل قيل، و«في فتى مستخرج مخيرج» معطوفة على ما قبلها.

الزيادة، فإن كان لأحدهما مزية أقر، وحذف الآخر، وإن تساويا كنت مخيراً في حذف أيهما شئت، مثال الأول كقولك في تصغير منطلق، ومرتزق: مطيلق ومريزق، فتحذف التاء دون الميم، لأن للميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل[1]، ونحوه قولك في تصغير مختار: مخير، فتحذف التاء دون الميم.

ومثال القسم الثاني: قولك في تصغير حبنطى ـ وهو العظيم البطن ـ حبيطى، إذا حذفت نونه، وحبينط إذا حذفت ألفه، لأن الألف والنون جميعاً زائدتان فيه، لأن أصله من حبط بطنه إذا عظم، ومن هذا القسم: قلنسوة لكون النون والواو زائدين فيها، فأما الهاء اللاحقة بها فهي علامة التأنيث، فإذا أردت تصغيرها قلت على حذف النون: «قليسوة»، وعلى حذف الواو: «قلينسة».

وأما الأسماء السداسية والسباعية، فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة، كقولك في تصغير مستخرج: مخيرج، لأن السين والتاء جميعاً زائدتان فيه، وعليه فقس.

وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَٱلجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ ٱلمُطَيْلِيقَ أَتَى وَٱخْبَأَ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا[2]

---

(١) أي لدلالتها على بناء صيغة اسم الفاعل في نحو مستفهم، دون نون منطلق، وتاء مرتزق.

(٢) «قد» حرف تحقيق، «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، «الياء» نائب فاعل، «للتعويض» جار ومجرور متعلق بتزاد، و«والجبر» عطف على التعويض، «للمصغر» جار ومجرور متعلق بالجبر «المهيض» صفة للمصغر، «كقولهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرٍ لمبتدأ محذوف أي وذلك كائن كقولهم، وجملة =

كل اسم حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره جاز أن يعوض عن المحذوف ياء كقولك في تصغير سفرجل، ومنطلق، ومستخرج - إذا عوضت من المحذوف - : سفيريج، ومطيليق، ومخيريج، وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير قلنسوة: قلينسية، وقليسية، وكذلك تقول في تصغير كمثرى: كميثرة، وكميثيرة.

وَشَــذَّ مِـمَّــا صَـغَّــرُوهُ[1] ذَيَّــا   تَـصْغِيــرُ ذَا وَمِـثْـلُهُ الـلَّذَيَّــا[2]

اعلم أن العرب خصت أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التصغير بأن أقرت أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضم أوائلها، فقالت في تصغير ذا، وتا: ذيا وتيا، وفي ذاك، وذلك: ذياك وذيالك، وقالوا في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا، ومنه قول الشاعر:

٣٨ - بِذَيَّالِكَ ٱلوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ   بِذَيَّالِكَ الـوَادِي وَذَيَّاكَ مِنْ زُهْـدِ
وَلَكِنْ إِذَا مَـا حُبَّ شَيْءٌ تَوَلَّعَتْ   بِهِ أَحْرُفُ ٱلتَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ ٱلوَجْدِ[3]

= «إن المطيليق أتى» في محل نصب مقول القول، و«أخبأ» معطوف على أتى، و«السفيريج» مفعول به، و«إلى فصل» جار ومجرور متعلق بأخبأ، وفصل مضاف و«الشتا» مضاف إليه.

(١) في الأصل: أصلوه، وفي نسخة صغروه وهو أنسب.

(٢) «شذ» فعل ماض، «مما» جار ومجرور متعلق بشذ وما اسم موصول وصلته جملة «صغروه» و«ذيا» فاعل شذ، «تصغير» خبر لمبتدأ محذوف أي وهو تصغير و«ذا» مضاف إليه، و«مثل» مبتدأ والهاء مضاف إليه و«اللذيا» خبر المبتدأ والجملة معطوفة على ما قبلها.

(٣) لم أعثر على قائلهما، ومعنى أهيم: أتحير وأضطرب، ولا أدري أين أتوجه، ومعنى تولعت: تعلقت به وحرصت عليه، الوجد: وجد عليه: حزن عليه ووجد= به: أحبه.

(ثم قال المصنف):

وَقَوْلِهِمْ أَيْضاً أُنَيْسَيَانُ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمَثَالٍ يُحْذَى فَاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا[1]

اعلم أنه قد شذ في التصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد، والأصل المطرد، فقالوا في تصغير ليلة: لييلية، وفي تصغير إنسان: أنيسيان فزادوا فيهما ياء على ياء التصغير، ومنه قولهم في تصغير مغرب: مغيربان، فزادوا ألفاً ونوناً في آخره، وقالوا في تصغير عشية: عشيشية، فزادوا فيها شيناً.

وفي التصغير نوع يُسمى: تصغير الترخيم[2]، كقولهم في تصغير أزهر، وأسود، وحارث، وحماد: زهير، وسويد، وحريث، وحميد فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.

= والشاهد فيهما تصيغر ذا في قوله بذيالك مكررة، وذياك بعدهما، ولأنها على خلاف الأصل جاءت مخالفة لتصغير الأسماء المتمكنة فلم يضم أوائلها وبقيت على حركتها مكبرة، وزيد في الآخر ألف عوضاً عن الضمة في أوله ووقعت ياء التصغير ثانية وانظر التعريف بفن التصريف ٤٠.

(١) و«قول» مبتدأ وهم مضاف إليه، و«أيضاً» مفعول مطلق، و«أنيسيان» مبتدأ ثان و«شذ» خبره والجملة في محل نصب مقول القول، و«كما» ما مصدرية و«شذ» مؤول بمصدر مجرور بالكاف أي كشذوذ و«مغيربان» فاعل شذ، و«ليس» من أخوات كان، و«هذا» اسمها بمثال» الباء زائدة و«مثال» خبر ليس، و«يحذى» صفة لمثال، «فاتبع» الفاء تفريعية واتبع جواب لشرط محذوف، و«الأصل» مفعول به، و«دع» معطوف على اتبع، و«ما» مفعول به وشذ صلة الموصول.

(٢) تصغير الترخيم هو أن تصغر الاسم بعد تجريده من الزيادة الصالحة للبقاء فله شرطان: الأول: أن يكون الاسم مزيداً.
والثاني: أن تكون الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

باب النسب

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إلَى اسْمٍ فِي ٱلعَرَبْ   أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُـهُ يَـاءُ النَّـسَبْ[1]

اعلم أن النسب يكون إلى «قبيلة» كقولك: بكري، ونصري، وإلى «بلد» كقولك: مصري، وبغدادي، وإلى «نحلة» كقولك أشعري وقدري، وإلى «صناعة» كقولك: كسائي، وبني.

ومتى نسبت إلى اسم زدت في آخره ياء مشددة.

وإنما شددت ليفرق بها بين ياء النسب، وبين ياء المتكلم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علماً أو جنساً وكلاهما ممالا يجوز أن يوصف به.

وإذا صار الاسم المنسوب إليه صفة عمل عمل الفعل وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه، كما تقول: مررت برجل قائم أخوه.

---

(١) و«كل» مبتدأ، و«منسوب» مضاف إلى كل، «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بمنسوب، «في العرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، «أو» حرف عطف، «بلدة» معطوفة على اسم، و«تلحق» فعل مضارع والهاء مفعول به و«ياء» فاعل و«النسب» مضاف إليه والجملة خبر المبتدأ.

وَتُـحْـذَفُ الهَـاءُ بِـلاَ تَـوَقُّـفِ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْـرِفِ[1]

إنما حذفت في النسب هاء المنسوب إليه، لأن بينها وبين ياء النسب شبهاً، وهو أن كلاً منهما لا تقع إلا متطرفة، ثم إنها تصير حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة، فلهذا لم يجمع بينهما، فلما تعذر الجمع بينهما حذفت الهاء، وأقرت ياء النسب الدالة على المعنى، ولهذا لحن من قال في نسب الدرهم إلى القلعة: درهم قلعتي، إذ الصواب: درهم قلعي كما تقول: رجل مكي.

تَقُـولُ قَـدْ جَـاءَ ٱلفَتَى البَكْـرِيُّ كَمَـا تَقُـولُ ٱلحَسَنُ ٱلبَصْـرِيُّ[2]

اعلم أن حكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها، كقولك في النسب إلى بكر: بكري، فتكسر الراء.

فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً: فتح في النسب، كقولك في

---

(١) و«تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، و«الهاء» نائب فاعل و«بلا» الباء حرف جر، ولا بمعنى غير، و«توقف» مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بتحذف، و«من كل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سابقه، وكل مضاف و«منسوب» مضاف إليه، و«إليه» جار ومجرور متعلق بمنسوب «فاعرف» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، واعرف فعل أمر وهو جواب الشرط المحذوف أي إذا علمت ذلك فاعرف.

(٢) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«قد» حرف تحقيق، «جاء» فعل ماض، و«الفتى» فاعل، و«البكري» صفة للفتى، والجملة في محل نصب مقول القول، «كما» الكاف حرف جر، و«ما» مصدرية، و«تقول» فعل مضارع في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي قولاً ثابتاً كقولك، و«الحسن البصري» في محل نصب مقول القول.

النسب إلى النمر نمري بفتح الميم، والسبب الموجب لفتحها استثقالهم - أن لو كسرت - توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة تقدر بياءين.

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّــا عَلَى وَزْنِ فَــتَى   أَوْ وَزْنِ دُنْيَـا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى
فَــأَبْـدِلِ ٱلحَــرْفَ الأَخِيـرَ وَاوَا   وَعَاصِ[1] مَنْ مَارَى[2] وَدَعْ مَنْ نَاوَى[3]
تَقُــولُ هَــذَا عَلَوِيٌّ مُـعْـرِقُ[4]   وَكُــلُّ لَهْــوٍ دُنْيَــوِيٍّ مُــوبِقُ[5]

اعلم أنك متى نسبت إلى اسم ثلاثي مقصور نحو فتى، ورحى: أبدلت ألفه واواً في النسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء كقولك في النسب إلى قنا، وقفا، وهما من ذوات الواو:

---

(١) عاص: يقال: عاصاه بمعنى عصاه أي خرج عن طاعته وخالف أمره، فعاص بمعنى خالف.

(٢) ماري: يقال ماراه بمعنى ناظره وجادله فمعنى ماري: جادل.

(٣) ناوى: ناوأه: فاخره وعاداه.

(٤) المعرق: الأصيل.

(٥) الموبق: المهلك.

الإعراب: و«إن» شرطية، «يكن» فعل الشرط واسمه ضمير يعود على المنسوب إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة أي مما يكون على وزن فتى، «أو وزن دنيا، أو على وزن متى» جملتان معطوفتان على قوله: على وزن فتى، «فأبدل» الفاء لربط الجواب بالشرط، وجملة أبدل جواب الشرط، و«الحرف» مفعول به أول، و«الأخير» صفة للحرف، «واواً» مفعول ثان لأ بدل، و«عاص» فعل أمر، «من» مفعول به وهو اسم موصول، والفاعل مستتر، وجملة «مارَى» صلة الموصول، وجملة «دع من ناوى» مثل سابقتها ومعطوفة عليها، «تقول» فعل مضارع، وجملة «هذا علوي» في محل نصب مقول القول، و«معرق» نعت لعلوي، و«كل» مبتدأ، و«لهو» مضاف إليه، و«دنيوي» صفة للهو، و«موبق» خبر المبتدأ والجملة معطوفة على ما قبلها.

قنوي، وقفوي، وإلى رحى، وحصى، وألفهما من ذوات الياء: رحوي، وحصوي.

وإنما تقلب هذه الألف واواً[1] كما قلبت في التثنية لئلا يتوالى الياءات، وكذلك كل اسم ثلاثي منقوص تقلب ياؤه واواً في النسب كقولك في النسب إلى يد، وشج: يدوي وشجوي، وكذلك المقصور إذا كان على وزن مفعل، نحو مغزى وملهى تقلب ألفه واواً في النسب.

فأما ما كان على وزن فعلى نحو: دنيا، وموسى، وبشرى، أو كان على وزن فعلى نحو عيسى جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دنيئي، وموسئي، وعيسئي.

والثاني: دنيوي، وموسوي، وعيسوي.

والثالث: هو أضعفها: دنياوي، وموساوي، وعيساوي.

فأما ما آخره ياء مشددة مثل علي وغني، فالأفصح أن تقلب ياؤه واواً، فتقول: علوي وغنوي، ويجوز على ضعف: عليي، وغنيي.

وأما المنقوص الرباعي نحو: القاضي، أو الخماسي نحو: المشتري، فتحذف ياؤهما في النسب، فتقول: قاضي، ومشتري.

وإذا نسبت اسماً إلى ما وزنه فعيلة، نحو حنيفة، أو إلى ما وزنه فعيلة نحو جهينة: حذفت ياءه في النسب فقلت حنفي، وجهني، وهو أصل، شذ منه قولهم: رمح رديني في النسب إلى ردينة إلا أن يكون ثاني فعيلة أو فعيلة واواً فتقر الياء، كقولك في النسب إلى حويرة،

---

(١) في الأصل: «ياء» بدلاً من «واو» وهو تحريف.

وطويلة: حويري، وطويلي، وكذلك إن كان فيه حرف مكرر أقرت الياء في النسب، كقولك في النسب إلى شديدة، وهريرة: شديدي، وهريري.

فأما النسب إلى فعيل نحو عرين، أو إلى فعيل نحو نمير، فالغالب فيه إقرار الياء، كما قالوا: عريني، ونميري، وقشيري، وعقيلي.

وقد جوز إثبات الياء وحذفها في النسب إلى قريش، وهذيل، فقيل: قرشي، وهذلي، وقريشي، وهذيلي.

فأما النسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان مما لا ينصرف، أبدلت همزته واواً، كقولك في النسب إلى صحراء، وحسناء: صحراوي، وحسناوي.

وشذ من ذلك قولهم في النسب إلى صنعاء، وبهراء: صنعاني، وبهراني.

وإن كان مما ينصرف نحو سماء، وكساء، فالأجود إقرار الهمزة في النسب، فتقول: سمائي، وكسائي، وقد جوز إبدالها واواً، فيقال سماوي وكساوي، وعلى هذا فقس، والله أعلم.

وَانْسِبْ أَخَا ٱلحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ[1]

---

(١) و«انسب» فعل أمر، والفاعل مستتر، «أخا» مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف و«الحرفة» مضاف إليه «كالبقال» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي ومثله ثابت كالبقال، و«من» معطوف على أخا وهو اسم موصول وجملة يضاهيه صلته، و«إلى فعال» جار ومجرور متعلق بانسب.

وإذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها بنيته على «فعَّال» كقولك: خباز، وتمار، وبزاز، ونجار، ومثل:

رجل لأل يبيع اللؤلؤ، وألاء لمن يبيع الآلية[1].

ثم اعلم أن حكم النسب أنك إذا نسبت إلى الجماعة: أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى الفرائض: فرضي، وإلى النطائح: نطحي، إلا أن يكون ذلك الجمع قد سمي به واحد بعينه فينسب إلى لفظ الجمع كرجل سمى كلاباً، فانسب إليه: كلابي، وكالبلد المسمى بالمدائن، فانسب إليه مدائني.

وفي النسب شواذ لا يقاس عليها، كقولهم في النسب إلى ظبا: ظبائي، وإلى الري: رائي[2]، وإلى البحرين: بحراني، وإلى السهل: سهلي بضم السين، وإلى أمس: أمسي بكسر الهمزة، وإلى الرقبة، واللحية: رقباني، ولحياني، وإلى امرئ القيس: - وهي قبيلة - مرائي، وكقولك في النسب إلى اليمن: رجل يمان، وإلى الشام: شآم، والأصل يمني وشامي.

فأما قولهم رجل دهري فإن عني به التعطيل[3] كان النسب إليه بفتح الدال على طرد القياس، وإن عني به: إذا أسن كان النسب إليه بضم الدال ليفصل بين المعنيين[4].

---

(١) الألاء: بائع الآلية، والآلية هي العجيزة، أو ما ركبها من لحم وشحم.

(٢) في الأصل رازي بدلاً من رائي وهو تحريف.

(٣) رجل دهري بفتح الدال أي ملحد لا يؤمن بالآخرة، فكأنه معطل لشريعة الله.

(٤) لم يشر المصنف إلى النسب إلى الجملة المسمى بها، وهي إذا نسبت إليها فإنك تنسب إلى جزئها الأول فتقول في تأبط شراً. وبرق نحوه: تأبطي وبرقي. وكذلك لم يشر إلى النسب إلى المركب المزجي، فإذا نسبت إليه فانسب إلى =

باب التوابع

وَٱلعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَٱلبَدَلْ — تَـوَابِـعٌ يُعْـرَبْنَ إِعْـرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ — مَـوْصُـوفُهـا مُنَكَّراً أَوْ مَعْـرِفَـهْ
تَقُولُ: خَلِّ المـزْحَ وَالمجُـونَا — وأَقْبَـلَ الحُـجَّـاجُ أَجْمَـعُـونَـا
وَٱمْـرُرْ بِـزَيْـدٍ رَجُـلٍ ظَـرِيفِ — واعْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ[1]

= جزئه الأول أيضاً فتقول في بعلبك، ومعد يكرب: بعلي، ومعدي.
أما المركب الإضافي فهو نوعان:
أحدهما: أن يكون المضاف ابناً أو أباً، نحو ابن الزبير، وأبي بكر، فتقول فيهما: زبيري، وبكري فتنسب فيهما إلى العجز.
ثانيهما: ما يكون مضافاً من غير الابن أو الأب، فإنه ينسب إلى الصدر إذا لم يلتبس بغيره، فتقول في امرئ القيس امرئي، وإذا خيف اللبس نسب إلى العجز، فتقول في عبد الأشهل أشهلي، لأنك لو قلت: عبدي لالتبس بغيره.

(١) و «العطف» مبتدأ، و «التوكيد» معطوف عليه، «أيضاً» مفعول مطلق، و «البدل» معطوف على العطف، «توابع» خبر المبتدأ ونون للضرورة، وجملة «يعربن» صفة لتوابع، «إعراب» مفعول مطلق، و «الأول» مضاف إلى إعراب، «وهكذا الوصف» خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة معطوفة على ما قبلها، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ضاهى» فعل ماض، و «الصفة» فاعل «موصوفها» مفعول به ومضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «منكراً» حال من موصوف، «أو» حرف عطف «معرفة» معطوفة على منكراً، «تقول» فعل مضارع =

اعلم أن التوابع خمسة:

التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بحرف.

وإنما سميت توابع لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه ولكل منها حكم يختص به.

= والفاعل مستتر، «خل» فعل أمر، والفاعل مستتر، والمزح مفعول به والجملة في محل نصب مقول القول، و«المجونا» معطوف على المزح، وجملة «أقبل الحجاج معطوفة على ما قبلها، و«أجمعونا» توكيد معنوي للحجاج، وجملة «أمرر بزيد» معطوفة على خل المزح، «رجل» بدل أو عطف بيان من زيد، «ظريف» نعت لرجل، وجملة «اعطف على سائلك» معطوفة على ما عطفت عليه ما قبلها، «الضعيف» نعت لسائلك.

التأكيد

فأما التأكيد، فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات، وألفاظه تسعة: نفس، وعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع، وأجمعون، وجمع، وجمعاء.

فهذه إذا كانت مؤكدة تبعت الاسم المؤكد في إعرابه، كقولك: أقبل زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه.

وقد جوَّزَ بعضهم إدخال الباء على نفسه، وعينه، فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدرهم بعينه.

و«كل» يؤكد بها: الواحد والجمع، ولا يؤكد بها المثنى.

و«أجمع» يؤكد بها: الواحد المذكر.

و«جمعاء» يؤكد بها: المؤنث.

و«جمع» يؤكد بها: جموع المؤنث مما يعقل ومما لا يعقل.

فأما «كلا» و«كلتا» فيؤكد بهما المثنى: كقولك: لقيت الأميرين كليهما، ودخلت الجنتين كلتيهما، وليست الألفان فيهما ألفي التثنية، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفرداً فتقول:

كلا الرجلين قائم، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا

قائمتان، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] فأفرد الخبر، ولم يقل «آتتا».

فإذا أضفت «كلا» و«كلتا» إلى اسم ظاهر: وجب إثبات ألفهما، على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين.

وإن أضيفا إلى اسم مضمر: ثبتت ألفهما في الرفع، وانقلبت ياء في النصب والجر، تقول: جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ولقيت الرجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما[1].

---

(١) لم يشر المصنف إلى التوكيد اللفظي وهو الذي يكرر فيه اللفظ أو الجملة مثل إياك إياك المراء، ومثل قول الرسول ﷺ: «والله لاغزون قريشاً» ثلاث مرات.

البدل

وأما البدل فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدها: بدل الكل، كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثاني: بدل البعض كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠] فبعض بدل من الناس.

والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع بالمصادر كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: بدل الغلط والنسيان ـ ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام ـ كقولك: رأيت زيداً عمراً، ينسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً.

ويجوز أن يبدل المعرفة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ آلمسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]. وأن تبدل النكرة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً. رَسُولاً﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١].

وأن تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦].

وأن تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣].

فأما إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعناه كما قال تعالى: ﴿وَمن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً. يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨] فأبدل «يضاعف» من «يلق» لتناسب معنييهما، ومنه قولك: إن تـأتني تمش أكرمك، فتجزم تمش على البدل من تأتني لمطابقة المشي الإتيان.

النعت

وأما الصفة: فتختص بالاسم، وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل، كالقائم، والقاعد، أو في معنى المشتق من الفعل، كالمنسوب إلى الحلية، مثل الأبيض، والأسود، وإلى الخلق مثل الكريم، والبخيل، أو إلى أب مثل البكري، والقرشي، أو إلى بلد مثل: مكي، وبصري، أو إلى صناعة مثل: بزاز، وحبار، ويُوصف بـ «ذي» التي بمعنى صاحب.

ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في تعريفه، وتنكيره، وتذكيره، وتأنيثه، وإفراده وتثنيته، وجمعه.

ولا يجوز أن تُوصف المعرفة بالنكرة، ولا النِكرة بالمعرفة، بل يُوصف كل نوع بما يُضاهيه.

وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالألف واللام، مثل هذا الرجل، وتلك الدار.

وتُوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير محضة، كما قال تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

فوصف هدياً ـ وهو اسم نكرة ـ بمضاف، وإنما جاز ذلك لكون

إضافته غير محضة، والتنوين فيها مقدر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة.

وقد يقع الفعلان: الماضي والمضارع موضع الصفة النكرة، كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك، وتوصف النكرة أيضاً بالجمل، كقولك: جاء رجل ضاحكة سنه، وجاء رجل أشقر وجهه، وجاء رجل إن تكرمه يكرمك.

ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه على تقدير إضمار عامل فيها، وعلى ذلك حملت القراءتان: ﴿وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] برفع حمالة على أنه خبر المبتدأ، وبنصبها على تقدير، «أعني» حمالة الحطب، ويكون خبرها بعدها، ومنه قول الفرزدق حيث قال:

٣٩ ـ لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو　　سَمُّ العُداة وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ　　والطَّيِّبُون مَعَاقِدَ الأُزْرِ[1]

---

(١) البيت من كلام «الخرنق» وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه، وهي بنت بدر بن هفان بن مالك، والبيتان من رثاء لها في زوجها وبعض قومها.
ومعنى لا يبعدن: لا يهلكن، والعداة: جمع عاد بمعنى عدو، والآفة في الأصل: اسم لكل ما يصيبه، والجزر: جمع جزور يطلق على الإبل خاصة، تريد بفنون الإبل بالذبح للضيفان والمعترك: مكان الاعتراك، ومعاقد جمع معقد، وهو موضع عقد الإزار، والأزر جمع إزار، دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا، ثم وصفتهم بالشجاعة، والانتصار على عدوهم، ثم وصفتهم بالكرم، ثم عادت ووصفتهم بالشجاعة ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والبعد عن الفحشاء.
والبيتان من شواهد سيبويه ١/١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، وشرح الرضي على الكافية في باب النعت، وشرحهما البغدادي في الخزانة ٢/٣٠١، وأوضح المسالك =

يروى النازلون، والطيبون، بالرفع، على أن يكون «النازلون» صفة قومي، والطيبون عطفاً عليه، ويروى «النازلين» و«الطيبين» على تقدير «أعني»، ويروي: «النازلين» و«الطيبون» على أن تنصب الأول بتقدير «أعني» وترفع الثاني على الصفة.

= ٣/ ١٠، والإنصاف ٢/ ٤٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٧٠، ٢١٧ والتصريح ٢/ ١١٦، ٢٠٢، والهمع ٢/ ١١٩ والدرر ٢/ ١٥٠.
والشاهد فيه قولها: «النازلون. . . والطيبون» فهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت لذا يجوز فيهما الإتباع، ويجوز فيهما القطع، والقطع إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أي هم النازلون والطيبون، وإما أن يكون إلى النصب بتقدير «أعني» فيكونان مفعولين له، ويجوز إتباعهما معاً صفة لقومي، ويجوز إتباع الأول صفة لقومي، وقطع الثاني بتقدير أعني.

عطف البيان

وأما عطف البيان: فهو كل اسم ليس بمشتق من الفعل، ولا في معنى المشتق منه، كأسماء الأعلام والكنى، وبهذا يتميز عطف البيان عن الوصف، لأن الأسماء الأعلام والكنى لا يجوز أن يوصف بها، مثاله: رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمد عمراً، ومررت بعلي أبي الحسن، فزيد، وعمرو، وأبو الحسن: عطف بيان يتبع ما قبله في الإعراب لأنهما مما لا يوصف بها.

ثم اعلم أن كل ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً[1]، فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو: عطف بيان، وجاز أن يكون بدلاً.

وإن كان أبو عمرو بمعنى والد عمرو: جاز أن يكون صفة أيضاً.

ومن شرط عطف البيان: أن يطابق ما قبله في التعريف والتنكير[2]، ويختص بالأسماء، وهو كالوصف، والله أعلم.

(١) يصح في عطف البيان أن يعرب بدلاً إلا في موضعين:
أولاً: إذا امتنع الاستغناء عنه مثل: هند قام زيد أخوها.
ثانياً: إذا امتنع إحلاله محل المبدل منه مثل يا زيد الحارث.

(٢) وكذلك يشترط فيه موافقة متبوعة في أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير وانظر التوضيح ٣/٣٣، وشرح الأشموني ٣/٨٧، ٨٨.

عطف النسق

وَٱلعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ   كَقَوْلِهِمْ: ثِبْ وَٱسْمُ لِلْمَعَالِي[1]

اعلم أن العطف بالحروف يدخل على الأسماء، وعلى الأفعال، إلا أنك إذا عطفت فعلاً على فعل، وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطفت عليه الفعل الماضي، وكانا جميعاً مبنيين على الفتح، كقولك: قام وقعد، وصدر وورد.

وإن كان فعل أمر: عطفت عليه فعل أمر، وسكنت آخرهما، كقولك: قم واقعد، واقعد واخرج، وادخل وانبسط.

وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله وأعربته بإعرابه في الرفع والنصب والجزم، والله أعلم.

وَأَحْرُفُ ٱلعَطْفِ جَمِيعاً عَشْرَهْ   مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ

الواوُ، والفَاءُ، وثُمَّ لِلْمَهَلْ   وَلَا، وَحَتَّى، ثُمَّ، أَوْ، وَأَمْ، وَبَلْ

---

(١) و«العطف» مبتدأ، و«قد» حرف تحقيق، وجملة: «يدخل» خبر المبتدأ، و«في الأفعال» جار ومجرور متعلق بيدخل، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كقولهم، وجملة «ثب» في محل نصب مقول القول، و«اسم» معطوف على ثب، و«للمعالي» جار ومجرور متعلق باسم.

وَبَعْـدَهَـا لَكِنْ، وَإِمَّـا إِنْ كُسِـرْ   وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِـرْ[1]

اعلم أنه يقال: حروف العطف، وحروف النسق وهي:

الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكن المخففة النون الساكنة، وإما المكسورة الهمزة، ولكل منها معنى يختص بها.

فأما «الواو» أم الحروف فمعناها: الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيب عند النحويين[2]، وإن كان مذهب الشافعي ومالك[3].

---

(١) و«أحرف» مبتدأ، و«العطف» مضاف إليه «جميعاً» حال على رأي من يجيز مجيء الحال من المبتدأ، «عشرة» خبر المبتدأ، «محصورة مأثورة مسطرة» صفات لعشرة، و«الواو» بدل من عشرة، و«الفاء» معطوف على الواو ومثلها «ثم» و«للمهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وهي كائنة للمهل، «ولا، وحتى، ثم أو، وأم، وبل» كلها معطوفات على الواو، والواو في قوله «وبعدها» عاطفة جملة «بعدها لكن» على ما قبلها، و«إما» معطوفة على لكن، و«إن» شرطية، و«كسر» فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه ما قبله، وجملة «جاء للتخيير» معطوفة على جملة «كسر» «فاحفظ» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر واحفظ جواب الشرط المقدر، تقديره إذا علمت ذلك فاحفظ، «ما» مفعول به وهو اسم موصول وجملة «ذكر» صلة الموصول.

(٢) قال الأشموني في شرحه للألفية «الواو لمطلق الجمع، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكى عن قطرب وثعلب والربعي، وبذلك يعلم ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح» وانظر جـ ٣/٩٣.

(٣) مذهب الشافعي وابن حنبل: أن الترتيب في الوضوء من فرائضه، عملاً بقوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦]، فالواو تقتضي الترتيب عندهما، وعند غيرهما لا تقتضي الترتيب وانظر: الفقه على المذاهب الأربعة ١/٤٩.

وأما «الفاء» فمعناها: الترتيب والتعقيب، فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دل دخول الفاء على أن زيداً سبق في المجيء، ويعقبه عمرو.

وقد تقع للسبب كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغنم.

وأما «ثم» فمعناها: الترتيب والتراخي، كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

وأما «حتى» فتأتي بمعنى الواو، إلا أن من شرط ما بعدها: أن يكون جزءاً مما قبلها، ويكون مذكوراً لتعظيم، أو لتحقير، فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتحقير كقولك: استضافني الناس حتى الحارث.

ولحتى ثلاث معان أخر:

أحدها: أن تكون من حروف الجر على ما بيناه.

والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع على ما نبينه في موضعه.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر كقول جرير.

١١ ـ فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

---

(١) البيت لجرير من قصيدة هجا بها الأخطل، وهو من شواهد المغني ١/١٣٦ برقم ٢٠٩، ٢/٤٣٢ برقم ٧١٥ وشرح الأشموني ٣/٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٨، والهمع ١/٢٤٨، ٢/٢٤، والدرر ٢/٢٠٧، ٢/١٦، وديوانه ٤٥٧، والعيني ٣/٣٨٦، ومعنى تمج: تلفظ أو تنزف، وأشكل: ذو لونين مختلطين، وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في صفحة ٨٩. =

أراد أن كثرة الدم الذي مازج ماء دجلة قد أصاره بصفة الأشكل، وهو الذي يخالط بياضه حمرة، ومنه سميت العين التي تمازج بياضها حمرة: شكلاء.

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها جاز في إعراب رأسها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ترفعه بالابتداء وخبره مضمر، وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.

والثاني: أن تنصبه على العطف، ويكون الرأس قد دخل في الأكل أيضاً.

والثالث: أن تجره ويكون الرأس غير داخل في الأكل بل الأكل وصل إليه.

وأما «أو» فتأتي لأحد خمسة معان:

أحدها: للشك، تقول: جاءني زيد أو عمرو.

والثاني: للإبهام: كقولك: لقيت زيداً أو عمراً، وأنت تعلم من لقيته منهما، وإنما قصدت الإبهام على المخاطب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثالث: أن تكون للتخيير، كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

= والشاهد فيه: وقوع «حتى» للابتداء قال ابن يعيش: وفائدة الابتداء هنا: التعظيم والمبالغة وهو تغيير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل، أي مختلطاً بدماء القوم من القتلى.

والرابع: أن تكون للإباحة، كقولك: جالس الفقهاء أو الفقراء.

والفرق بين العطف ههنا، وبين العطف بالواو: أنك إذا عطفت بأو، فقلت: جالس الفقهاء أو الفقراء، كان المأمور مطيعاً بمجالسة الصنفين، وبمجالسة أحدهما.

وإذا عطفت بالواو فقلت جالس الفقهاء والفقراء، لم يكن مطيعاً إلا بمجالسة الصنفين.

والخامس من معاني أو: أن تكون للتقريب، كقولك: ما أدري أسَلَّمَ أو وَدَّع؟، فدخول أو لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع.

وتستعمل أو بمعنى «إلا أن» ومنه قول الشاعر:

٤٠ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[1]

وأما «أم» فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام، وتكون الألف بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عنك أم عمرو، فتقدير الكلام: أيهما عندك، ويكون جواب المخاطب: زيد، أو عمرو، لأن المستفهم بأم متيقن أن أحدهما عنده، وإنما يطلب التعيين عليه،

---

(١) البيت من كلام زياد الأعجم وهو من شواهد سيبويه ٤٢٨/١، والتوضيح ١٧٣/٣، والتصريح ٥٣٦/٢، والمقتضب ٢٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٥، وأمالي ابن الشجري ٣١٩/٢ وشرح الأشموني ٢٩٩/٣ وشذور الذهب /٣٦٠، وشرح شواهد العيني ٣٨٥/٤، والمقرب لابن عصفور ٢٦٣/١.

والشاهد فيه قوله: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع، وهو تستقيم بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلا أن» على حد تعبير المصنف.

كما أن المستفهم بأو، يستفهم عن كون أحدهما عنده، ولهذا يجاب بنعم، أو «لا» وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدىء بأو، فإذا قلت: نعم استخبر بأم[1].

وأما «لا»: فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى للأول، وتنفيه عن الثاني كقولك: قام زيد لا عمرو.

فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو ههنا هي العاطفة دون «لا»، وإنما زيدت «لا» بعد «واو العطف» تأكيداً للنفي وإشباعاً للمعنى.

وأما «بل» فمعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، وبعد النفي، كقولك: ما رأيتُ زيداً بل عمراً، فإذا زيد عليها الألف صار جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم» وتأتي في جواب الاستفهام الداخل على النفي، كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أما «لكن» فمعناها الاستدراك، وتجيء بعد النفي، كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو، فإن جاءت بعد الإثبات لزم أن تكون بعدها جملة

---

(١) عبارة المصنف هنا غير واضحة، وعبارة سيبويه أكثر وضوحاً حيث قال: «أما «أم» فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهم وأيهما، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول.
وأما أو فإنما يثبت بها بعض الأشياء وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد» وانظر الكتاب ٤٨٢/١ وما بعدها، والتوضيح ٤٦/٣ ـ ٥٤، وشرح الأشموني ١٠١/٣ ـ ١١١.

نافية، كقولك حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما «أما» فتأتي بمعنى «أو» في الشك والإبهام، والتخيير والإباحة، إلا أن بينهما فرقين:

أحدهما: أنك تبتدئ بـ«أما» شاكاً، وفي «أو» تبتدئ باليقين، ثم يطرأ عليك الشك.

والثاني: أنه لا بد في «أما» من التكرير، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] وأما العاطفة في «إما» الثانية المكسورة الهمزة وأما المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجملة، ولا بد أن تلتقي بالفاء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ، وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، جاز لك أن تجر شاعراً بالعطف على لفظ كاتب، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر، وجاز لك أن تنصب شاعراً بالعطف على موضع كاتب، لأن الأصل: ليس زيد كاتباً، وإنما دخلت الباء زائدة، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٢] فمن نصب رسوله جعله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه جعله على الموضع، لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت «أن» عليه، والعطف على اللفظ أحسن[1].

---

(١) لم يشر المصنف إلى العطف على الضمائر ونقول:
إذا كان الضمير منصوباً صح العطف عليه بلا شرط، متصلاً نحو قوله تعالى: ﴿جمعناكم والأولين﴾ [المرسلات: ٣٨]، أو منفصلاً نحو إياك والأسد.
وإذا كان الضمير مرفوعاً فلا يحسن العطف عليه إلا بعد توكيده بضمير منفصل، بارزاً كان أو مستتراً، مثل قوله تعالى: ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في =

باب ما لا ينصرف

هَذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فيهِ مَدْخَلُ لِشِبْهِهِ ٱلفِعْلَ ٱلَّذِي يُسْتَثْقَلُ[1]

اعلم أن الأصل في الأسماء الصرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل،

= ضلال مبين﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو يفصل بين العاطف والمعطوف بفاصل مثل قوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ويضعف العطف بدون التوكيد أو الفصل مثل قولهم «مررت برجل سواء والعدم» أي مستو هوٍ والعدم.

ويكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض حرفاً كان مثل قوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرض ائتيا﴾ [فصلت: ١١]، فأعيد حرف الجر وهو اللام، أو اسماً مثل قوله تعالى: ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾ [البقرة: ١٣٣] فكرر المضاف وهو إله.

وقال يونس والأخفش والكوفيون: ليس بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تساءلونَ به والأرحامِ﴾ [النساء: ١].

(١) «هذا» مبتدأ، وخبره محذوف أي هذا حكم غالب في الأسماء، و«في الأسماء» خبر مقدم و«ما» مبتدأ مؤخر وهو اسم موصول صلته جملة «لا ينصرف» والفاء من قوله «فجره» تفريعية، وجر مبتدأ والهاء مضاف إليه، و«كنصبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة «لا يختلف» في محل نصب حال من فاعل ما تعلق به الجار والمجرور السابق، «وليس للتنوين فيه مدخل» ليس =

فَسُلِب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل.

والأسباب المانعة من الصرف تسعة وتسمى العلل أيضاً:

أحدها: وزن الفعل مثل أحمد وتغلب، ويزيد، ونرجس.

والثاني: الوصف مثل أحمر، وأصفر، وأبيض.

والثالث: التأنيث الذي بغير فرق[1] مثل فاطمة، وحمزة، وسلمى، وحمراء.

والرابع: التعريف، والخامس: العدل، والسادس: العجمة، والسابع: التركيب، والثامن: الجمع الخماسي فصاعداً إذا كان ثالثه ألفاً، والتاسع: الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان[2] منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سبب واحد انصرف في التنكير، إلا الأسماء المؤنثة المقصودة، مثل بشرى، وذكرى، ودنيا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة، مثل حسناء، وحمراء، والألف والنون الزائدتين في فعلان إذا كان صفة مثل: سكران وغضبان والجمع الذي ثالثه ألف مثل دراهم، ودنانير، والمعدول في العدد عن أحاد، وثلاث فهذه لا تنصرف بحال،

= واسمها وخبرها وما تعلق به، «لشبهه» جار ومجرور ومضاف إليه والجار والمجرور متعلق بليس، و«الفعل» مفعول به لشبه، «الذي» نعت للفعل، وجملة يستثقل صلة الذي.

(١) لعله يقصد «بغير فرق»: التاء أو الألف التي تدخل كل منهما على المؤنث أو على المذكر.

(٢) لعله يقصد بالسببين العلمية أو الوصفية مع أحد الأسباب التي ذكرها.

والعلة فيها قائمة مقام علتين، وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصرف فقال:

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعٌ فَهَاكِهَا ... مُبَيَّنَةً إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ ... وَعَدلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَتَرْكِيبُكَ الإِسْمَيْنِ وَالأَلِفِ الَّتِي ... مَعَ النُّونِ زِيدَا وَالجَمِيعُ مُخْلِصُ(١)

* * *

مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ ... كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ
أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى ... أَوْ وَزْنَ بُشْرَى أَوْ مِثَالَ ذِكْرَى(٢)

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

---

(١) هذه الأبيات الثلاثة ليست للمصنف كما ذكر، وقد جمع آخر العلل التسع في بيتين هما:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

(٢) هذا البيت وسابقه من أبيات الملحة، و«مثال» مبتدأ والهاء مضاف إليه و«أفعل» خبر المبتدأ، و«في الصفات» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأفعل، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ محذوف أي وذلك كقولهم، و«أحمر» مقول القول و«في الشيات» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأحمر.

والشيات: معناه الألوان، «أو جاء» معطوف على أفعل، و«في الوزن» متعلق بجاء، «مثال» حال من فاعل جاء، و«سكرى» مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، «أو وزن» معطوف على مثال، و«بشرى» مضاف إليه، «أو مثال ذكرى» معطوف على ما قبله وإعرابه مثل إعرابه.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول: فهو ستة أصناف قد اشتمل عليها نظم الملحة.

أحدها: أفعل إذا كان صفة سواء كان مجرداً من «من» نحو أبيض وأحمر، أو كان الذي يصحبه «من» نحو أفضل وأحسن، كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦].

أو مثل «بشرى»، أو مثال: «ذكرى» هذان النوعان إشارة إلى الصنف الثاني مما لا ينصرف معرفة ولا نكرة، وهو ما آخره ألف مقصورة، سواء كان على فِعلى بفتح الفاء مثل سكرى، وليلى، أو على فُعالى بضم الفاء مثل بشرى، ودنيا، أو على فِعلى بكسر الفاء مثل دِفلى[1] وذِكرى، وهكذا إن كان على فُعلى نحو حبارى، وجمادى.

أَوْ وَزْنَ فَعْلانَ الَّذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ[2]

هذا هو الوصف الثالث مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل ما جاء على وزن فعلان الذي مونثه فعلى نحو: سكران، وغضبان اللذين مؤنثهما سكرى، وغضبى، فإن كان الاسم على فعلان بضم الفاء:

---

(١) الدفلى: نبت مر زهره كالورد الأحمر، وحمله كالخروب ويتخذ للزينة.

(٢) أنفثه: يقال نفث في أذنه: ناجاه، ونفث الشيء من فيه: رمى به، وهو يريد ما الفظه، و«أو» حرف عطف، و«وزن» معطوف على ما قبله و«فعلان» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية وزيادة الألف والنون، «الذي» صفة لفعلان وجملة «مؤنثه فعلى» صلة الموصول، «كسكران» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كسكران، «فخذ» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وخذ فعل أمر وهو جواب الشرط والفاعل مستتر و«ما» مفعول به وجملة «أنفثه» صلة ما والتقدير إذا علمت ذلك فخذ ما أنفثه.

انصرف في التنكير، لالتحاق هاء التأنيث به في قولهم: امرأة عريانة، وكذلك ان كان على وزن فعلان وقد التحقت الهاء به، مثل: ندمان، صرف في وجه التنكير كقولهم امرأة ندمانة.

أَوْ وَزْنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ كَمِثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ[1]

هذا مثال الصنف الرابع مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو ما آخره ألف التأنيث الممدودة، سواء كان على «فعلاء»، نحو بيداء[2]، أو بلعاء وهو اسم مذكر، أو بيضاء وهو صفة مؤنث، أو خدراء، وهو اسم مؤنث، «أو كان على وزن فعلاء[3]» نحو طرفاء[4] وكرماء، أو على وزن «أفعلاء» نحو أنبياء، وأصفياء، وأصدقاء، أو على وزن فاعلاء، نحو: قاصعاء، وراهطاء وهما حجران من حجرة اليربوع، أو كان على وزن فاعولاء نحو عاشوراء، وتاسوعاء، فإن كان على وزن فعلاء نحو علباء وهو القصبة التي في العنق، وحرباء وهي ذكر أم حبين انصرف، وكذلك تصرف «أسماء» جمع اسم، لأنه على وزن أفعال، نحو قسم وأقسام.

---

(١) «وزن» بالنصب معطوف على ما قبله، و«فعلاء» مضاف إليه، و«أفعلاء» معطوف على فعلاء و«كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، و«حسناء» مضاف إليه، و«أنبياء» معطوف على حسناء. وكل من فعلاء، وأفعلاء، وحسناء، وأنبياء ممنوعة من الصرف.

(٢) البيداء: الفلاة.

(٣) هذه العبارة زائدة والأولى أن يكون الكلام هكذا «أو حذراء وهو اسم مؤنث، ونحو طرفاء وكرماء أو كان على وزن أفعلاء نحو أنبياء» إلخ حتى تستقيم العبارة.

(٤) الطرفاء جنس من النبات منه أشجار.

فأما أشياء فلا ينصرف كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١] لأن وزنها عند الأخفش فعلاء، وعند سيبويه أفعلاء.

أَوْ وَزْنَ مَثْنَى وَثُلاثَ فِي ٱلعَدَدْ   فَاصْغِ يَا صَاحِ إِلَى قَوْلِ السَّدِدْ(١)

هذا أيضاً هو الصنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى فعال نحو أحاد، وثلاث، ورباع، أو إلى مفعل، نحو مثنى ومثلث، ومربع، فلا ينصرف هذا النوع بحال، كما قال تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣] ومعنى قولك: جاء القوم أحاد أي جاؤوا واحداً واحداً، كما أن المعنى في قولك: جاؤوا مثنى أي اثنين اثنين.

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ   وَهْوُ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي المِثَالِ   نَحْوُ: دَنَانِيرَ بِلَا إِشْكَالِ
فَهَذِهِ الأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ   فِي مَوْضِعٍ يَعْرِفُ هَذَا المُعْتَرِفْ(٢)

---

(١) السدد: معناه السداد، و«وزن» معطوف على ما قبله، و«مثنى» مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية والعدل، و«ثلاث» معطوف على مثنى، و«في العدد» متعلق بمحذوف نعت لمثنى وثلاث، «فاصغ» الفاء داخلة على جواب شرط محذوف واصغ جواب الشرط، و«صاح» منادى، و«إلى قول» متعلق بصاح و«السدد» مضاف إليه.

(٢) و«كل» مبتدأ، و«جمع» مضاف إليه، «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«ثانيه» مضاف إليه، و«ألف» مبتدأ مؤخر، وجملة «وهو خماسي» في محل نصب حال من جمع، «فليس» الفاء واقعة في خبر كل، و«ليس» فعل ناقص واسمها ضمير يرجع إلى كل، وجملة «ينصرف» خبرها والجملة خبر كل، و«هكذا» متعلق بمحذوف أي وتصنع هكذا، «إن» شرطية، «زاد» فعل الشرط والفاعل مستتر، و«في المثال» متعلق بزاد وجواب الشرط محذوف دل عليه ما =

هذا مثال الصنف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان مخففان فصاعداً، نحو: دواب ودراهم، ودنانير، ومصابيح، فهذا الصنف لا ينصرف بحال، لأنه جمع لا نظير له في الآحاد، فإن لحقته الهاء انصرف نحو صيارفة، وطيالسة[1]، لأنه بالتحاق الهاء به صار إلى مثال الآحاد نحو رفاهية، وكراهية.

فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو جوار، وليال: أجرى مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياؤه في الرفع والجر وينون، وتقرأ ياؤه في حالة النصب وتفتح، تقول: هذه جوار، ومررت بجوار، واشتريت جواري، فهذا شرح الأصناف الست التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

وَكُـلُّ مَـا تَـأْنِيثُـهُ بِـلاَ أَلِـفْ ... فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْـرُ مُنْصَـرِفْ
تَقُـولُ: هَـذَا طَلْحَـةُ الجَـوَادُ ... وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْنَـبُ أَمْ سُعَـادُ

= قبله، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك نحو، و«دنانير» مضاف إليه، «بلا إشكال» لا بمعنى غير، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به هكذا، «فهذه» الفاء تفريعية، «هذه» مبتدأ، «الأنواع» صفة لهذه أو بدل، وجملة «ليست تنصرف» خبر المبتدأ، و«في موضع» جار ومجرور متعلق بتنصرف، وجملة «يعرف هذا المعترف» في محل جر صفة لموضع.

(١) الطيلسان والطلسان: ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط بالبدن خال من التفصيل والخياطة، ويعرف الآن في العامية بالشال، وقد سبق ذكر ذلك.

وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفاً كَدَعْدِ   فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ[1]

قد ذكرنا أن ما لا ينصرف ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحال وهو ستة أنواع، وقد مضى شرحها:

والثاني: ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو ستة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنثاً بالتاء التي يوقف عليها بالهاء نحو طلحة، وعائشة، ومكة، وصعدة، فهذه الأسماء ونظائرها لا تنصرف إذا كانت معرفة وتنصرف إذا كانت نكرة كقولك: ما كل عائشة أم المؤمنين، وهكذا إذا كان الاسم مؤنثاً بالصيغة، مثل: زينب وسعاد لم ينصرف في معرفة إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، فلك صرفه وترك صرفه، كهند، ودعد.

(١) و «كل» مبتدأ أول، و «ما» مضاف إليه، و «تأنيث» مبتدأ ثان والهاء مضاف إليه، «بلا ألف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل جر صفة لما لأنها نكرة موصوفة، «فهو» الفاء واقعة في خبر المبتدأ الأول، وهو مبتدأ و «إذا» ظرفية ضمنت معنى الشرط وجملة «عرف» في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا دل عليه خبر المبتدأ وهو قوله «غير منصرف» والجملة خبر المبتدأ الأول، وإعراب جملة «تقول هذا طلحة الجواد» واضح، وكذلك إعراب قوله «وهل أتت زينب أو سعاد» و «إن» شرطية و «يكن» فعل الشرط، واسمها ضمير يعود إلى «ما» في قوله: وكل ما تأنيثه، «مخففاً» خبر يكن، «كدعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كائن كدعد «فاصرفه» الفاء واقعة في جواب الشرط، واصرفه جواب الشرط، «إن» شرطية، شاء من «شئت» فعل الشرط والتاء فاعل، والجواب محذوف دل عليه ما قبله «كصرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي صرفاً كائناً كصرف، وسعد مضاف إليه.

وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ ٱلفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي ٱلحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقولُهم أحمدُ مثلُ أذهبُ وقولُهم تَغلبُ مثلُ تَضربُ[1]

هذا هو الصنف الثاني مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة، وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع نحو أحمد، وتغلب، ويشكر، ونرجس، وما أشبه ذلك، فهذه الأسماء تنصرف في النكرة، ولا تنصرف في المعرفة.

فأما «نهشل» فنونه أصلية وهو في الأصل من أسماء الذئب، وبه سمي الرجل، فينصرف في المعرفة لأن وزنه فعلل مثل جعفر.

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إِلَى فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ زُحَلْ[2]

هذا هو الصنف الثالث مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة، وهو

---

(١) «أجر» فعل أمر، و«ما» مفعول به والفاعل مستتر و«جاء» فعل ماض و«بوزن» متعلق بجاء، و«الفعل» مضاف إليه، والجملة صلة ما، «مجراه» مفعول مطلق لأجر، و«في الحكم» و«بغير فصل» متعلقان بأجر، «فقولهم» الفاء تفريعية، و«قول» مبتدأ، و«هم» مضاف إليه، وجملة «أحمد» في محل نصب مقول القول، و«مثل» خبر المبتدأ وهو مضاف لقول محذوف أي ومثل قولهم و«أذهب» مقول القول المحذوف، وقوله: «وقولهم تغلب مثل تضرب» إعرابه كالذي قبله ومعطوف عليه.

(٢) «إن» شرطية، عدل من «عدلت» فعل الشرط والتاء فاعل و«فاعلاً» مفعول به، «إلى فعل» جار ومجرور متعلق بعدل، «لم ينصرف» جواب الشرط، «معرفاً» حال من فاعل ينصرف، «مثل» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مثل و«زحل» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل، وسكن للروي.

كل اسم عدل به عن صيغة فاعل إلى صيغة فعل، نحو: مضر، المعدول به عن ما ضر، وهو مازج اللبن بالماء، ونحو: جشم، المعدول به عن جاشم وهو الذي يفعل الشيء عن استثقال، ونحو: زفر، المعدول به عن زافر، وهو حامل الأثقال، ودلف، المعدول به عن دالف وهو المتقاصر الخطو، وزحل، وهو النجم المعروف بالطارق، وعدل به عن زاحل، لأنه أبعد النجوم فلكاً، واشتقاقه من «زحل» إذا بعد، فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة في مثل قولك: ما كل عمر أبا حفص. ويعتبر[1] ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول في مضر، وزحل، ودلف: المضر، والزحل، والدلف.

ثم اعلم أنه قد جاء فعل في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس نحو: جعل، وصرد، ورطب.

والثاني: ما كان صفة نحو: حطم ولبد.

والثالث: ما كان جمعاً نحو: زبر، وعمر، وزمر، فهذهالأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، وينصرف معرفة وقد تقدم ذكره.

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا ... كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وإِسْمَاعِيلَا[2]

(١) يعتبر: معناه هنا: يختبر.

(٢) «الأعجمي» مبتدأ، «مثل» خبر لمبتدأ محذوف «ميكائيلا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة، «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«في الحكم» متعلق بما تعلق به سابقه، و«إسماعيل» معطوف على ميكائيل.

هذا هو الصنف الرابع مما لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة: وهو كل اسم جمع التعريف والعجمة مما هو على أربعة أحرف فصاعداً نحو هرمز، وفيروز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه. فإن كان الاسم مما يحسن دخول الألف واللام عليه: انصرف، نحو رجل سميته بفيروز، أو بديباج، أو بفرقد، لجواز قولك: الفيروز، والديباج، والفرقد، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف، فإنه ينصرف لخفته، كما صرف نوح ولوط في القرآن.

وجميع أسماء الأنبياء لا تصرف إلا ستة أسماء: نوح ولوط، وهما أعجميان انصرفا لخفتهما، وأربعة عربية وهي: محمد، وهود، وصالح، وشعيب.

فأما أسماء الملائكة نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفراعنة نحو: فرعون، وهامان فلا تنصرف معرفة.

وَهَكَذا الإِسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ رَأَيْتُ مَعْدِ يَكْرِبَا[1]

هذا هو الصنف الخامس من الأسماء التي لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة وهي الأسماء المركبة مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعد يكرب، وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلا أن يكون ياء فتسكن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا

---

(١) «هكذا» الهاء للتنبيه وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«الاسمان» مبتدأ مؤخر، و«حين» ظرف زمان متعلق بما تعلق به كذا، وجملة «ركبا» في محل جر بإضافة إذا إليها، «كقولهم» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وجملة «رأيت معد يكربا» في محل نصب مقول القول.

تنصرف، فتضمه في الرفع، وتفتحه في النصب والجر، وتسلبه التنوين في الأحوال الثلاثة فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا معد يكرب، ورأيت معد يكرب، ونظرت إلى معد يكرب.

وقد أضافها بعضهم فقال: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، كما قال: هذا معد يكرب، ومنهم من قال: هذا معد يكرب فلم يصرفه.

فقد وضح بذلك أنك إذا قلت: هذا ِمعد يكرب جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها وهو الأظهر: هذا معد يكرب بتسكين الياء وضم الباء.

والثاني: هذا معد يكرب بتسكين الياء وجر الباء بالإضافة وتنوينه.

والثالث: هذا معد يكرب بتسكين الياء وترك صرف كرب.

وَمِنْـهُ مَا جَـاءَ عَلَى فَعْـلاَنَـا عَلَى آخْتِـلافِ فَـائِـهِ أَحْيَـانَـا
تَقُـولُ مَـرْوَانُ أَتَى كِـرْمَـانَـا وَرَحْـمَـةُ اللَّهِ عَـلَى عُـثْـمَـانَـا
فَهَـذِهْ إِنْ عُـرِّفَتْ لاَ تَنْصِـرَفْ وَمَـا أَتَى مَنَكَّـراً مِنْهَـا صُـرِفْ[1]

هـذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصـرف نكرة ولا

---

(١) «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، وصلته جملة «جاء» و«على فعلان» جار ومجرور متعلق بجاء، ومثله قوله «على اختلاف» و«فائه» مضاف إليه، و«أحياناً» ظرف متعلق باختلاف، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر وجملة «مروان أتى كرمانا» في محل نصب مقول القول، وجملة «ورحمة الله على عثمانا» معطوفة على ما قبلها، «فهذه» الفاء تفريعية =

تنصرف معرفة، وهو كل اسم جمع التعريف وزيادة الألف والنون في آخره.

والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنون: أنه إن كان الاسم على ستة أحرف، أو سبعة وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان.

وإن كان الاسم رباعياً انصرف الاسم لكونهما غير زائدتين مثل: أبان، وعنان. وإن كان الاسم خماسياً فظاهره زيادة الألف والنون في آخره إلا أن يدل دليل على كونها أصلية.

فأما: حسان، وسمان، وتبان، وعلان، وشيطان، فإن أخذ حسان من الحسن، وسمان من السمن، وتبان من التبن، وعلان من العلن، وشيطان من شطن: أي بعد، فوزنها على «فعال» ونونها أصلية، فانصرفت، وإن جعل حسان من الحس، سمان من السم، وتبان من التب ـ وهو الخسران ـ ، وعلان من عل ـ إذا شرب ـ وشيطان من شاط يشيط ـ إذا التهب ـ فالنون زائدة ووزنه «فعلان» فلا ينصرف، وبهذا يعتبر هذا الجنس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ عَـرَاهَـا أَلِـفٌ وَلَامُ   فَـمَـا عَلَى صَـارِفِـهَـا مُـلَامُ

وَهَكَـذَا تُصْـرَفُ بِـالإِضَـافَـهْ   نَحْـوُ: سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ[1]

= وهذه مبتدأ، و«إن» شرطية، وعرف من «عرفت» فعل الشرط والتاء فاعل، و«لا تنصرف» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه خبر المبتدأ، وجملة «وما أتى منكراً منها صرف» معطوفة على ما قبلها.

(١) «إن» شرطية، وعرا من «عراها» فعل الشرط والهاء مفعول به مقدم، و«ألف» فاعل مؤخر، و«لام» معطوف على ألف، «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية، و«على صارفها» خبر مقدم، «ملام» مبتدأ مؤخر، والجملة جواب =

قد أشرنا فيما قبل أن العلة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء أنه شابه الفعل، فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل.

فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف، كما قال تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ [التين: ٤] فكسر النون في الجر للإضافة.

وهكذا إن عرف بالألف واللام انصرف، كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتعريف[1] عن شبه الفعل.

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ آلبِقَاعِ ... إلَّا بِقَاعٌ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ، وَمِنًى، وَبَدْرِ ... وَوَاسِطٍ، وَدَابِقٍ وَحَجْرِ[2]

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع التأنيث فلا تنصرف في المعرفة، إلا أنه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع فصرفوها، وهي:

= الشرط، و«هكذا» الواو حرف عطف، وهكذا متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، و«تصرف» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر، و«بالإضافة» جار ومجرور متعلق بتصرف، و«نحو» خبرٍ لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف والتقدير: وذلك نحو قولك، وجملة «سخا بأطيب الضيافة» في محل نصب مقول القول المحذوف.

(١) التعريف: تحديد الشيء بذكر خواصه.

(٢) «ليس» من أخوات كان، «مصروفاً» خبرها مقدماً، «من البقاع» جار ومجرور متعلق بليس، و«إلا» أداة استثناء لا عمل لها، «بقاع» اسم ليس مؤخر، وجملة «جئن» في محل رفع صفة لبقاع و«في السماع» جار ومجرور متعلق بجاء من جئن «مثل» خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك مثل «وحنين» مضاف إليه، «ومنى، وبدر، وواسط، ودابق، وحجر» كلها معطوفات على حنين.

واسط، وبدر، وفلج البصرة للبلد التي تسميه العامة «الفلج».

وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي: منى، ودابق، وهجر، وحنين، وحجر، ـ وهو قصبة اليمامة ـ فيجوز صرفها، وترك صرفها، إلا أن القرآن نطق بصرف «حنين» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥].

وأما ما عدا هذه المواضع الثمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه، ـ وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث ـ نحو: خراسان، وعمان، ومصر، وحلب، لأنه يشار باللفظ المذكر إلى البقعة، أو المحطة، أو المحلة، وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ ٱلشِّعْرِ ٱلصَّلِفْ　　أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ[١]

قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الصرف، وإنما ترك صرف شيء منها لسبب وجد فيه، فإذا اضطر الشاعر لأجل إقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف جاز كقول الشاعر:

٤١ ـ كَأَنَّ دَنَانِيراً عَلَى قَسَمَاتِهِمْ　　وَإِن كَانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ[٢]

(١) و «جائز» خبر مقدم «في صنعة» متعلق بجائز، «الشعر» مضاف إليه، «الصلف» صفة للشعر، «أن يصرف» أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، «الشاعر» فاعل يصرف «ما» مفعول به وهو اسم موصول وجملة «لا ينصرف» صلة الموصول، والصلف: الذي يبغضه الناس.

(٢) لم أعرف قائله، والدنانير جمع دينار، ودنر الوجه: أشرق وتلألأ كالدينار، وقسمات: يقال قسم الوجه قسامة وقساماً بمعنى حسن، والشغف: الرقة والنحول والخفة.

والشاهد فيه قوله: دنانير حيث اضطر الشاعر لصرفها حيث ألحق التنوين بها.

فصرف دنانير التي لا تنصرف في الكلام، أما تـرك صرف مـا ينصرف فلا يجوز له عند سيبويه وإن كان قد أجازه الكوفيون، والفرق بين الموضعين: أنه إذا صرف ما لا ينصرف فقد رد الاسم إلى أصله، وإذا ترك صرف ما ينصرف فقد غير الشيء عن أصله، وهكذا يجوز له قصر الممدود، لأن أصل الأسماء القصر، فلا يجوز له مد المقصور وإن أجاز ذلك الكوفيون.

(الضرورات الشعرية)

وإذ قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين فنشرح طرفاً مما جوز له.

فمن ذلك أنه يجوز له وصل ألف غير الوصل كقوله:

٤٢ ـ أَلَا آبْلِغْ حَاتِماً وَأَبَا عَلِيٍّ ... بِأَنَّ عُوَانَةَ الضَّبْعِيَّ فَرَّا(١)

ويجوز له قطع ألف الوصل كقول الشاعر:

٤٣ ـ لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمُو ... أَللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتُ عُثْمَانَا(٢)

ويجوز له تذكير المؤنث كقول القائل:

(١) لم أعثر على قائله، والشاهد فيه قوله «أبلغ» حيث أتى بألف الوصل في البيت ضرورة وهي في الأصل همزة قطع.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو من شواهد المنصف لابن جني حيث قال: «وكثيراً ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر: لتسمعن» الخ وانظر المنصف ٦٨/١ والبيت في ديوان حسان ٥٩٤ وقد جاء الشطر الأول في المنصف هكذا: لتسمعن وشيكاً في دياركم.

٤٤ ـ فَلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَـا   وَلاَ أَرْضَ أَبْـقَــلَ إِبْـقَــالَـهَــا[١]

ويجوز تأنيث المذكر كقول قائل:

٤٥ ـ لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ   سُورُ آلمدِينَةِ والجِبَالُ آلخُشَّعُ[٢]

ويجوز تأنيث المذكر كقول القائل:

٤٦ ـ كَأَنَّ مَهْوَاهَـا عَلَى الكَلْكَلِّ   مَـوْضِـعُ كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي[٣]

ويجوز تأنيث المذكر كقول القائل:

٤٧ ـ قَتَلَتْ عَلِيًّـا وَهِنْدَ آلجَمَـلْ   وَابْناً لِصَوْحَانَ عَلَى دَيِنِ عَلِي[٤]

---

(١) البيت لعامر بن جوش الطائي وهو من شواهد سيبويه ١/٢٤٠.
والمزنة: السحابة، والودق: المطر، وصف أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث، والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل» حيث ذكر الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقال الأعلم في تعليقه على كلام سيبويه: «الشاهد فيه حذف التاء من أبقلت لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها».

(٢) البيت لجرير وهو من شواهد سيبويه ١/٢٥، والمقتضب ٤/١٩٧، والخصائص ٢/٤١٨ والخزانة ٢/١٦٦، والنقائض لأبي عبيدة ٩٦٩، وديوانه ٢٤٥.
والشاهد فيه إلحاق تاء التأنيث في قوله «تواضعت» بالفعل ضرورة وذلك لأن الفاعل وهو «سور المدينة» مذكر.

(٣) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي ذكره صاحب اللسان في «كلل»، والكلكل: الصدر من كل شيء، والشاهد فيه تشديد اللام الثانية في كلمة «الكلكل» ضرورة.

(٤) لم أعثر على قائله وجاء الشطر الأول في اللسان هكذا في مادة «صوح»:
«قتلت علباء وهند الجمل» الخ.

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أم مغيث:

٤٨ ـ مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوامٍ وَإنْ ظَنِنُوا[١]

ويجوز له حذف التنوين كقول الشاعر:

٤٩ ـ وَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إلَّا قَلِيلاَ[٢]

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح كقول ابن الرقيات:

= وصوحان، وعلباء: اسمان، وبنو صوحان من بني عبد القيس.

والشاهد فيه قوله «عليْ» في آخر الشطر الثاني حيث خفف الياء من التشديد إلى السكون.

(١) البيت لقعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه ١١/١ و١٦١/٢، وأورد الشطر الثاني هكذا:

أني أجود لأقوام وأن ضننوا

والشاهد فيه قوله «ظننوا» على رواية المصنف و«ضننوا» على رواية سيبويه حيث أظهر إدغام النون في كلتا الروايتين.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من شواهد سيبويه :/٨٥، والمقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢ والخصائص ٣١١/١، والمنصف ٢٣١/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/١، والإنصاف ٦٥٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، والخزانة ٥٥٤/٤، والهمع ١٩٩/٢ والدرر ٢٣٠/٢ وملحقات ديوانه ١٢٢.

والشاهد فيه: حذف التنوين من كلمة «ذاكر» لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده، وكان الوجه إضافته، قال الأعلم: «وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة» في هذا البيت.

٥٠ ـ لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِيِ هَلْ   يُصْبِحْنَ إلَّا لَهُنَّ مَطَّلَبْ[١]

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم كقول القائل:

٥١ ـ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٢]

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر، كما قال عامر الطفيل:

٥٢ ـ فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ[٣]

وكقول الشاعر:

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات، وهو من شواهد سيبويه ٢/٥٩، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والخصائص ١/٢٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١ والهمع ١/٥٣، والدرر ١/٣٠ وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠١ والشاهد في البيت: تحريك الياء من كلمة الغواني» بالكسر ضرورة.

(٢) البيت لقيس بن زهير وهو من شواهد سيبويه ٢/٥٩، والمنصف ٢/٨١، ١١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٤، والهمع ١/٥٢ والدرر ١/٢٨ وشرح الأشموني ١/١١٣، والتصريح ١/٥٥، والتوضيح ١/٨٧ والشاهد فيه قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت حرف العلة وهو الياء في يأتيك ضرورة، وقيل الياء المذكورة حرف إشباع والياء الأصلية محذوفة للجزم، وقيل الفعل مجزوم بحذف الحركة.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠١ والمحتسب ١/١٢٧، والخزانة ٣/٣٢٧، وشرح الأشموني ١/١١٢ والشاهد فيه قوله: «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع وجود الناصب للضرورة.

٥٣ ـ تَرَكْنَ رَاعِيْهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ[١]

ويجوز إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً، كقول القائل في إشباع الفتحة:

٥٤ ـ أأَنْتَ مِنَ الغِوَايَةِ حِينَ تُدْعَى وَمِنْ ذَمِّ آلـرِّجَـالِ بِمُنْتَـزَاحِ[٢]

أي بمنتزح، وكقول الآخر في إشباع الكسرة:

٥٥ ـ تَنْفِي يَدَاهَا ٱلحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٣]

وكقول الآخر في إشباع الضمة:

---

(١) هذا شطر بيت لم أعرف قائله، و«الشن» قال في اللسان شن الماء على شرابه: صبه صباً وفرقه، وشن عليهم الغارة شناً: صبها وبثها وفرقها والشاهد فيه قوله: «راعيهن» حيث سكن الياء ضرورة وكان حقها الفتح، لأن الفتحة تظهر في الإعراب على الياء لخفتها.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة وهو من شواهد الخصائص ٢/٣١٦، ٣/١٢١ وأورده هكذا:

وأنت من الغوائل حين ترمى. الخ

والغوائل: غاله غالاً: أهلكه، وأخذه من حيث لا يدري فأهلكه، منتزح: انتزح: ابتعد والبيت من شواهد المحتسب ١/١٦٦، ٣٤٠ وأمالي ابن الشجري ١/٢٢ظ، ٢٢١ والإنصاف ١/٢٥، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥، وسر الصناعة ١/٢٩ والشاهد فيه قوله: «بمنتزاح» إذ الأصل «بمنتزح» لكنه أشبع فتحة الزاي ضرورة، فنشأ عن الإشباع الألف.

(٣) البيت للفرزدق وهو من شواهد سيبويه ١/١٠ وأورد الشطر الثاني منه هكذا:

. . . . نفي الدنانير تنقاد الصياريف

وأورده غيره هكذا:

نفي الدراهيم تنقاد الصياريف =

٥٦ ـ وإنَّني حَيْثُما يَسْرِي ٱلهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[١]

أي فأنظر، ومنها حذف النون من «من» و «لكن» كقول الشاعر:

٥٧ ـ فَلَسْتُ بِـآتِيهِ وَلَا أَسْتَـطِيعُهُ   وَلَاكِ آسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٢]

يريد: و «لكن» وكقول الآخر:

٥٨ ـ وَكَأَنَّ ٱلخَمْرَ المدَامَةَ مِ الأَسْـ   ـفَنْطِ مَمْزُوجَةٌ بِمَـاءِ الـزُّلَالِ[٣]

يُريد: من الأسفنط، ويجوز له حذف الواو من هو كقول القائل:

وهو من شواهد المقتضب ٢/٢٥٨، والمحتسب ١/٦٩ والخصائص ٢/٣١٥، والإنصاف ١/٢٧ والخزانة ٢/٢٥٥ والتصريح ٢/٣٧٠، والتوضيح ٣/٣١٨.
والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث أشبع كسرة الراء للضرورة فنشأ عن الإشباع الياء.

(١) البيت لم يعرف قائله وهو من شواهد الإنصاف ١/٢٤، والمحتسب ١/٢٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٦، والخزانة ١/٥٨، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢٠٧ وورد: يثني مكان يسري، والشاهد فيه إشباع ضمة الظاء في «أنظر» فنشأ عن الإشباع الواو في «أنظور».

(٢) البيت للنجاشي، وهو من شواهد سيبويه ١/٩، والخصائص ١/١٠؟ والمنصف ٢/٢٢٩، والإنصاف ٢/٦٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٤٢، والخزانة ٤/٣٦٧ والهمع ٢/١٥٦ والدرر ٢/٢١٠ والشاهد فيه قوله: و «لاك اسقني» حيث حذف نون لكن لالتقاء الساكنين ضرورة.

(٣) نسبه صاحب اللسان للأعشى وأورده هكذا:

وكـأن الخمـر العتيق مـن الاسـ   ـفـنط ممـزوجـة بـمـاء زلال

والأسفنط ضرب من الأشربة فارسي معرب، والمدامة: الخمر.
والشاهد فيه قوله «م الأسفنط» حيث حذف نون من للضرورة، وعلى رواية صاحب اللسان فلا شاهد في البيت.

٥٩ ـ فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٍ رَخْوِ المَلَاطِ نَجِيبِ[١]

ويجوز له حذف الياء من هي كقول الراجز:

٦٠ ـ دَارِي لِسُعْدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا[٢]

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:

٦١ ـ فَظَلْتُ لَدَى ٱلبَيْتِ ٱلعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[٣]

واختلاس الحركة كقول الشاعر:

٦٢ ـ وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا ٱلجَنُوبُ ولَا الصَّبَا[٤]

---

(١) لم أعثر على قائله والملاط يطلق على العضد والكتف.
والشاهد فيه قوله: «فبيناه» إذ الأصل فبينا هو، فحذف الواو من «هو» للضرورة.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١/٩ ولم ينسبه، والخصائص ١/٨٩ والإنصاف ٢/٦٨٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٧، والخزانة ١/٢٢٧، ٢/٣٣٩، ٣/٤٤، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠، والهمع ١/٦١، والدرر ١/٣٦، وهو بيت من مشطور الرجز وقبله:
هل تعرف الدار على تبراكا
والشاهد فيه حذف الياء في قوله «إذه» ضرورة إذ الأصل إذ هي.

(٣) ينسب هذا البيت ليعلى بن الأحول الأزدي، وهو من شواهد المقتضب ١/٣٩، ٢٦٧، والخصائص ١/١٢٨، والمنصف ٣/٨٤، والمحتسب ١/٢٤٤ والخزانة ٢/٤٠١.
ومعنى مطواي: صاحباي.
والشاهد فيه قوله: «له» حيث سكن هاء الضمير فيه للضرورة.

(٤) البيت للأعشى وهو من شواهد سيبويه ١/١٢، والمقتضب ١/٣٨، ٢٦٦ والإنصاف ٢/٥١٦، وديوانه ١٤.

يُريد بقوله لا الجنوب ولا الصبا: أي ماله ندى، لأن الجنوب موصوفة بالأنداء، وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا: أي ماله حظ في ترويح المكروب، لأن نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من الذي كقول الراجز:

٦٣ - كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا(١)

وحذف النون من تثنية الذي كقول الشاعر:

٦٤ - أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا   قَتَلاَ ٱلملُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ(٢)

وحذف النون من الذين كقول الشاعر:

٦٥ - فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ القَومُ كُلُّ ٱلقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٣)

ومحل الاستشهاد قوله: «وماله من مجد» حيث اختلس ضمة الهاء اختلاساً ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو، ورواية الديوان:

«وما عنده مجد تليد وماله» فلا شاهد عندئذ في البيت.

(١) لم أعثر على قائله، والزبية: الحفيرة التي يشتوي فيها اللحم، وتزبى الزبية: حفرها.

والشاهد فيه قوله: «كالذ» حيث حذف الياء من الذي للضرورة.

(٢) البيت للأخطل، وهو من شواهد سيبويه ٩٥/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والمحتسب ١٨٥/١ وابن يعيش ١٥٤/٣، ١٥٥ والخزانة ٤٩٩/٢ والتصريح ١٣٢/١، والهمع ٤٩/١، والدرر ٢٣/١ وديوانه ٤٤.

والشاهد فيه حذف النون من «اللذان» للضرورة الشعرية.

(٣) لم أعثر على قائله، «فلج»: اسم بلد، ومنه قيل لطريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج، وانظر اللسان.

والشاهد فيه: كلمة «الذي» حيث حذف النون من الذين للضرورة.

ويجوز له استعمال الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:

٣٦ - لَنِعْمَ ٱلفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَر[١]

يُريد طريف بن مالك، ويجوز لـه النصب بالفـاء في الإيجاب، كقول الشاعر:

٦٦ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لبَنِي تَمِيمٍ   وَأَلْحقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٢]

ويجوز له حذف الفاء في جواب الجزاء، كما قال الشاعر:

٦٧ - مَنْ يَفْعَلِ ٱلحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا   والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ[٣]

ويجوز له إفراد الخبر عن الشيئين المتفقين اللذين لا ينفك أحدهما عن الآخر كقول الراجز:

---

(١) البيت لامرىء القيس وقد سبق ذكره في باب الترخيم صفحة ١٨.
والشاهد فيه هنا في قوله: «مال» حيث رخم مالك فحذف الكاف في غير النداء ضرورة.

(٢) البيت للمغيرة بن حنين التميمي الحنظلي، وهو من شواهد سيبويه ١/٤٢٣ - ٤٤٨ والمقتضب ٢/٢٤، والمحتسب ٢/١٩٧ والمقرب ١/٢٦٣، والخزانة ٣/٦٠٠ وشذور الذهب ٣٦٣، والهمع ١/٧٧، ٢/١٠، ١٦/٧٣، والدرر ١/٥١، ٢/٧، ١/٩٠ والأشموني ٢/٣٠٩.
والشاهد فيه في قوله «فأستريحا» حيث نصب الفعل بعد الفاء وليس مسبوقاً بنفي أو طلب للضرورة.

(٣) نسب هذا البيت لحسان بن ثابت، وقيل: لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لكعب بن مالك وهو من شواهد سيبويه ١/٤٣٥، ٤٥٨ وأتى فيه بكلمة «سيان» مكان «مثلان» وهما بمعنى واحد، وهو أيضاً من شواهد الخصائص ٢/٢٨١، والمقتضب ٢/٧٢، والمنصف ٣/١١٨، والمحتسب ١/١٩٣، =

٦٨ ـ لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زَلُّ   بِهَا العَيْنَان تَنْهَلُّ[1]

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقول الشاعر:

٦٩ ـ أَلَا يَا نَخْلَةٌ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ[2]

ويجوز له إلحاق النون بالفعل غير الموجب كقول الشاعر:

= وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢/٩، والخزانة ٦٤٤/٣، ٦٥٥، ٤٥٧/٤ ومغني اللبيب ١٩٠/١ والتصريح ٢٥٠/٢ والتوضيح ١٩٣/٣ وشرح الأشموني ١٩/٤.

والشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث لم يأت بالفاء في جواب جملة الشرط الاسمية للضرورة.

(١) لم أعثر على قائله والزحلوفة: مكان أملس يتزحلق عليه الصبيان، وزل عن مكانه: تنحى عنه وزلت قدمه: زلقت، والنهل: الروي والعطش.

والشاهد فيه قوله: «وتنهل» حيث أفرده ضرورة وكان الأصل أن يقول: «تنهلان».

(٢) البيت قيل في نسبته إنه للأحوص، وقيل لا يعرف قائله، وهو من شواهد الخصائص ٣٨٦/٢، والجمل للزجاجي ١٥٩، وأمالي الزجاجي ٨١، وأمالي ابن الشجري ١٨٠/١، والخزانة ١٩٢/١ والتصريح ٣٤٤/١، والهمع ١٧٣/١، والدرر ١٤٨ وحواشي ديوانه ١٨٥.

والشاهد فيه قوله: «عليك ورحمة الله السلام» حيث قدم المعطوف وهو «رحمة الله» على المعطوف عليه وهو «السلام» للضرورة.

وقال ابن جني في الخصائص إن عنده وجهاً فيه، وهو أن يكون رحمة الله معطوفاً على الضمير في «عليك» لأن السلام مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو عليك ففيه ضمير مرفوع بالظرف، ورحمة الله معطوف على هذا الضمير، وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له وهو أخف من تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

٧٠ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ[١]

ويجوز له أن يجعل اسم كان النكرة والمعرفة الخبر كقول القطامي واسمه عمير:

٧١ - قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا   وَلاَ يَكُ مَوْقِفُ مِنْكِ الوَدَاعَا[٢]

ويجوز له جمع فاعل إذا كان وصفاً للمذكر على فعل، كقول الشاعر:

---

(١) البيت لجذيمة الأبرش وهو من شواهد سيبويه ١٥٣/٢ والمقتضب ١٥/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٩، والتوضيح ١٥٩/٢، والتصريح ٢٢/٢ والهمع ٣٨/٢، والدرر ٤١/٢ وشرح الأشموني ٢٣٨/٣، ٢٠/٣.

والشاهد فيه قوله «ترفعن» حيث لحقت النون بالفعل بعد «ما» في «ربما» ضرورة وقال في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، وقال أيضاً: إن إلحاق النون بالفعل في هذا البيت ضرورة وانظر شرح الكافية ٤٠٣/٢.

(٢) البيت للقطامي وهو من شواهد سيبويه ٣٣١/١، والمقتضب ٩٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٧، والخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، والهمع ١١٩/١، ١٨٥ والدرر ٨٨/١، ١٦٠ شرح الأشموني ١٧٦/٣.

والشاهد فيه الإتيان باسم كان نكرة وهو كلمة «موقف» وخبرها معرفة وهو كلمة «الوداع».

٧٢ ـ وَإِذَا ٱلرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[1]

فهذه جملة كافية مما يجوز استعماله للشاعر لحفظ وزنه، وإقامته أسلوب نظمه فاعرفه.

(١) البيت للفرزدق وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٥ والخزانة ٩٩/١، والكامل للمبرد ٢٦٢ والجمل للزجاجي ٣٥٠.
قال الأعلم في تعليقه على كتاب سيبويه: «والشاهد فيه: جمعه «ناكسا» وهو صفة على نواكس ضرورة» ومثل ذلك قاله ابن يعيش، وهذا أيضاً قاله المبرد، وعلى ذلك فليس البيت موضع استشهاد للمصنف لأن خضع جمع خضوع وخضوع تكثير خاضع، والله أعلم.

باب العدد

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالعُقُودِ فِي آلعَدَدْ ... فَانْظُرْ إِلَى آلمعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَأَثْبِتِ الهَاءَ مَعَ المذَكَّرِ ... واحْذِفْ مَعَ آلمؤَنَّثِ آلمشْتَهِرِ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةُ أَثْوابٍ جُدُدْ ... وَازْمُمْ لَنَا تِسْعاً مِنَ النُّوقِ وَقُدْ[1]

اعلم أن العدد يجري على أربعة مراتب:

آحاد، وعشرات، ومئون، وألوف.

---

(١) «إن» شرطية، «نطق» فعل الشرط والتاء فاعل، «بالعقود» متعلق بنطق، «فانظر» الفاء لربط الجواب بالشرط وجملة انظر جواب الشرط، و«إلى المعدود» متعلق بانظر «لقيت الرشد» الجملة حال من فاعل انظر، «فأثبت» الفاء داخلة فيَ جواب شرط مقدر وأثبت جواب الشرط أي إذا علمت ذلك فأثبت، وفاعل أثبت مستتر، و«مع المذكر» متعلق بأثبت، و«احذف» معطوف على أثبت، و«مع المؤنث» متعلق باحذف، «المشتهر» صفة للمؤنث، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«لي» متعلق بتقول وجملة «خمسة أثواب جدد» في محل نصب مقول القول و«ازمم» فعل أمر، و«لنا» متعلق بازمم، والفاعل مستتر، و«تسعاً» مفعول به، و«من النوق» متعلق بازمم، و«قد» معطوف على ازمم، وجملة ازمم معطوفة على ما قبلها. وزم البعير: معناه جعل له زماماً، والزمام: الخيط، وزمام الأمر: ملاكه.

ويحتاج العدد إلى ضمه إلى المعدود ليتبين بمجموعهما فائدة الكلام.

ألا ترى أنك لو اقتصرت على ذكر العدد فقلت: «عندي ثلاثة» لم يعلم النوع المعدود.

ولو اقتصرت على ذكر النوع فقلت: «عندي رجال» لما علم العدد.

ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً، لأن لفظ الواحد أو الاثنين يدل على العدد والنوع، لأن قولك: «جمل» يدل على واحد من هذا النوع، وقولك: «جملان» يدل على اثنين من هذا النوع.

فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكراً: أثبت الهاء في آخر العدد، كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنثاً: حذفت الهاء منه، كقولك: عندي عشر نسوة، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأثبت الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث.

ويجري «ثمان» في الإعراب مجرى «قاض» فتقول: هذه ثمانيْ نسوة، ومررت بثمانيْ نسوة، ورأيت ثمانيَ نسوة، فتفتح الياء في النصب، وتسكنها في الرفع والجر.

وإن أردت تعريف هذا العدد: أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني، فقلت: عندي ثلاثة الأثواب، وعشرة الدراهم، وعليه قول ذي الرمة:

٧٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ ٱلعَمَى ثَلاثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَـلاقِعُ[1]

***

وَإِنْ ذَكَـرْتَ ٱلعَـدَدَ المـرَكَّبَـا وَهْوَ الَّذِي اسْتَوجَبَ أَن لاَّ يُعْرَبَا
فَـأَلْحِقِ ٱلهَـاءَ مَـعَ المُـؤَنَّـثِ بِـآخِـرِ الثَّـانِي وَلاَ تَـكْـتَـرِثِ
مِثَـالُـهُ عِنْـدِي ثَـلاثَ عَشْـرَة جُـمَـانَـةً مَـنْـظُومَـةً وَدُرَّةْ[2]

(١) البيت لذي الرمة كما ذكر المصنف، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٢، والهمع ٢/١٥٠، والدرر ٢/٢٠٦، والمقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، والجمل للزجاجي ١٤١، والمخصص ١٧/١٠٠ وشرح الأشموني ١/١٩٥ وديوانه ٣٣٢، وورد في الهمع وشرح المفصل: «الرسوم» بدلاً من «الديار».

ومعنى يرجع: يرد ويعيد، وأراد من العمى: الالتباس، والأثافي: جمع: أثفية، وهي الحجارة التي توضع عليها القدور، والبلاقع: جمع بلقع وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها.

والشاهد فيه إضافة اسم العدد وهو ثلاث مجرداً من الألف واللام إلى المعدود، وهذا مذهب البصريين خلافاً للكوفيين في تجويزهم الخمسة الأشبار، والثلاثة الأثواب.

(٢) «إن» شرطية، «ذكر» فعل الشرط والتاء فاعل، و«العدد» مفعول به، «المركب» صفة للعدد، وجملة «وهو الذي استوجب أن لا يعرب» ذكرت لبيان حكم العدد المركب «فألحق» الفاء لربط الجواب بالشرط، و«ألحق» فعل أمر وهو جواب الشرط وفاعله مستتر، و«الهاء» مفعول به، و«مع المؤنث» متعلق بألحق، «بآخر الثاني» متعلق بألحق أيضاً، «لا تكترث» لا ناهية وتكترث مجزوم بلا الناهية والجملة معطوفة على ألحق، «مثال» مبتدأ أول والهاء مضاف إليه، و«عندي» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«ثلاث عشرة» مبتدأ مؤخر مبني على فتح الجزأين في محل رفع، والجملة خبر المبتدأ الأول، و«جمانة» تمييز لثلاث عشرة، و«منظومة» نعت لجمانة، و«درة» معطوفة على جمانة، والجمان: اللؤلؤ والدرة: واحدة الدر وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة.

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية، وهي العشرات، فإنك إذا جاوزت العشرة: ضممت النيف إليه وجعلتهما اسماً، وبنيتهما على الفتح إلى أن تنتهي إلى تسعة عشر، ما عدا اثني عشر، فإن كان العدد لمذكر أثبت الهاء في النيف، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنث حذفتها من النيف وأثبتها في العشر، كقولك في المذكر: رأيت أحد عشر غلاماً، وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية، فأما اثنا عشر فإنك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى، وتفتح آخر العشرة في جميع الوجوه، فتقول: جاءني اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً، وفي القرآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِنْدَ اللَّهِ آثنَا عَشَرَ شَهْراً﴾ [التوبة: ٣٦].

وقال سبحانه في النصب: ﴿وبَعثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾ [المائدة: ١٢]، وتقول في المؤنث جاءتني اثنتا عشرة جارية، وإن شئت قلت: ثنتا عشرة جارية وعلى هذا حكم العدد إلى تسعة عشر.

وإنما لم يبن «اثنا عشر»، لأن إعراب التثنية يقع قبل النون، والعشرة المركبة معها تحل محل النون، فتلحق التغيير بالألف مع العشرة المركبة كما تلحقه مع النون التي حلت العشرة محلها.

وتفتح الياء من «ثماني عشر»، وقد سكنها بعضهم.

فإذا عرفت هذا النوع من العدد: أدخلت الألف واللام على الأول، فقلت: رأيت الأحد عشر رجلاً، فإذا بلغت العشرين أعربتها إعراب الجمع السالم، واشترك فيها المذكر والمؤنث، وهذا حكم جميع العقود إلى التسعين.

فإذا ذكرت واحداً من هذه العقود كقولك: جاءني أحد وعشرون

رجلاً، كنت مخيراً: إن شئت قلت: جاءني أحد وعشرون رجلاً أو، واحد وعشرون رجلاً، وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة.

فإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام عليهما، فقلت: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، والتسع والتسعين امرأة.

وأما المرتبة الثالثة من العدد، وهي المئون، فيشترك فيها المذكر والمؤنث، وتحذف الهاء من المضاف إليها، لكونها مؤنثة، كقولك: عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة.

وإذا عرفت هذا النوع: أدخلت الألف واللام على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة الدراهم؟ وأين ثلاثمائة الدراهم؟

وأما المرتبة الرابعة وهي الألوف: فتثبت الهاء في المضاف، ويشترك المذكر والمؤنث فيه، كقولك: هؤلاء ألفا رجل، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة.

فإن أردت تعريف هذا النوع: أدخلت الألف واللام على آخر لفظ منها، وهو المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدراهم؟

وعلى ذلك فقس، والله أعلم.

وَقَدْ تَنَاهَى القَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ عَلَى آخْتِصَارٍ وعَلَى آستِيفَاءِ[1]

---

(١) «قد» حرف تحقيق، «تناهى» فعل ماض، و«القول» فاعل، و«في الأسماء» متعلق بتناهى، و«على اختصار» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سابقه، و«على استيفاء» مثل سابقه ومعطوف عليه.

باب نواصب الأفعال (المضارعة)

وَحُقَّ أَنْ نَشْــرَحَ شَــرْحــاً يُفْهَمُ مَا يَنْصبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ[١]

فَيَنْصِبُ الفِعْــلَ السَّلِيـمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْــلاَ وَإِذَنْ[٢]

والــلاَّمُ حِينَ تُبْتَــدَى بِــالكَسْــرِ كَمِثْـلِ مَـا تُكْسَــرُ لاَمُ الجَــرِّ[٣]

---

(١) «حق» فعل ماض، «أن نشرح» في تأويل مصدر فاعل حق، «شرحاً» مفعول مطلق، وجملة «يفهم» في محل نصب نعت لشرحا، و«ما» مفعول به ليفهم وهي اسم موصول، وجملة ينصب صلتهـا، و«الفعل» مفعـول به لينصب، وجملة «وما قد يجزم» معطوفة على ما قبلها.

(٢) «فينصب» الفاء في فينصب فاء الفصيحة أي إذا أردت أن تعرف نواصب الفعل المضارع فأقول ينصب الخ، و«الفعل» مفعول به مقدم و«السليم» صفة له، «إن» فاعل ينصب، و«لن وكي» معطوف عليه، و«إن» شرطية، و«شئت» شاء فعل الشرط والتاء فاعل والجواب محذوف والتقدير: فقل في كي «لكيـلا» فلكيلا مقول القول، و«إذن» معطوفة على «إن».

(٣) و«اللام» معطوفة على «أن»، «حين» ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف أي وذلك حاصل حين، و«تبتدي» فعل مضارع مبني للمجهـول ونائب الفاعل مستتر، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، «كمثل» متعلق بتبتدى و«ما» مصدرية وهي وما دخلت عليه في محل جر بالإضافة أي كمثل كسر، «لام» خبر المبتدأ، و«الجر» مضاف إليه وجواب إذا محذوف دل عليه خبر المبتدأ.

والفَاءُ إنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ والأمْرِ والعَرْضِ مَعاً والنَّفْيِ [١]

وَفِي جَوابِ لَيْتَ لِي وَهَل فَتَى وَأيْنَ مَغْزَاكَ وَأنَّى وَمَتَى [٢]

وَٱلوَاوُ إنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى ٱلجَمْعِ فِي طَلَبِ المأْمُورِ أَوْ فِي المنْعِ [٣]

= ولقد وجدت في نسخة من متون الملحة بيتاً بعد هذا البيت لم أجده في غيرها وهو:

والنصب في المعتل كالسليم فانصبه تشفي علة السقيم

ولم يتعرض له الناظم بالشرح ربما اكتفاء بقوله فيما بعد:

وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي على سكونها لا تختلف

وقد يكون في هذا البيت دليل على أن البيت الذي لم يتعرض له الناظم بالذكر ههنا دخيل عليه.

(١) و «الفاء» معطوفة على ما قبلها وهي «أن»، و «إن» شرطية، و «جاءت» فعل الشرط، «جواب» منصوب على نزع الخافض، و «النهي» مضاف إليه، و «الأمر والعرض» معطوفان على النهي، «معاً» حال من النهي وما عطف عليه و «النفي» معطوف على النهي.

(٢) و «في جواب» معطوف على قوله «جواب النهي» في البيت السابق لأنه منصوب على نزع الخافض كما قلنا، فهو متعلق بجاء، «ليت لي» مقول لقول مقدر مضاف إلى جواب، أي: وفي جواب قولك ليت لي، «وهل فتى» و «أين مغزاك»، و «أنى» و «متى» كلها معطوفات على ليت.

والمغرى: الغزو، وموضع الغزو، والمطلب حيث يقال: ما مغزاك؟ أي ما مقصدك وما مطلبك؟

(٣) و «الواو» معطوفة على أن، و «إن» شرطية، «جاء» فعل الشرط، «بمعنى» متعلق بجاء، و «الجمع» مضاف إليه، و «في طلب المأمور» مثل سابقتها، «أو في المنع» معطوف على في طلب المأمور.

وَيُنْصَبُ ٱلفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى   وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْباً شَتَّى[1]
تَقُولُ: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا   وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا[2]
وَجِئْتُ كَيْ تُولِيِنِيَ ٱلكَرَامَهْ   وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ ٱليَمَامَهْ[3]
وَأَقْتَبِسِ ٱلعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا   وَعَاصِ أَسْبَابَ ٱلهَوَى لِتَسْلَمَا[4]
وَلَا تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا   وَمَا عَلَيْكَ عُتْبُه فَتُعْتَبَا[5]

---

(١) و «ينصب الفعل» فعل مبني للمجهول ونائب فاعله، «بأو» جار ومجرور متعلق بينصب و «حتى» معطوف على أو، و «كل» مبتدأ، وذا مضاف إليه، «أو دع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر وهو المفعول الأول لأودع، والجملة خبر المبتدأ، و «كتباً» مفعول ثان لأودع، و «شتى» صفة لكتبا.

(٢) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، ومثله «أبغي» و «يا فتى» منادى، و «أن» حرف نصب، و «تذهب» منصوب بأن والفاعل مستتر والجملة في محل نصب مقول القول وجملة «ولن أزال قائماً» معطوفة على قوله: «أبغي يا فتى» وكذلك جملة تركب.

(٣) و «جئت» فعل وفاعل، و «كي تعليلية» و «توليني» منصوب بكي والنون للوقاية والياء مفعول به، و «الكرامة» فاعل توليني، والجملة معطوفة على قوله: أبغي يا فتى، ومثلها جملة و «سرت حتى أدخل اليمامة».

(٤) و «اقتبس» فعل مضارع والفاعل مستتر، و «العلم» مفعول به، و «اللام» حرف جر، و «كيما تكرماً» في تأويل مصدر مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بأقتبس، والجملة معطوفة على قوله أبغي يا فتى أن تذهب، و «عاص» فعل أمر، و «أسباب» مفعول به والفاعل مستتر، و «الهوى» مضاف إليه، «لتسلما» جار ومجرور متعلق بعاص، والجملة معطوفة على ما عطفت عليه الجملة السابقة.

(٥) «لا تمار جاهلاً» لا ناهية وتمار فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وجاهلاً، مفعول به «فتتعب» الفاء فاء السببية، وتتعب منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية وجملة لا تمار الخ معطوفة على قوله: أبغي يا فتى أن تذهب، و «ما» نافية، =

وَهَـلْ صَـدِيقٌ مُخْلِصٌ فَـأَقْصِـدُهْ وَلَيْتَ لِي كَنْـزَ ٱلغِنَى فَأَرْفِـدَهْ[1]
وَزُرْ لِتَلْتَـذَّ بِـأَصْنَـافِ القِـرَى وَلاَ تُخَاصِمْ وَتُسِيءِ المِحْضَرَا[2]
وَمَنْ يَقُلْ: إِنِّي سَأَغْشَى حَـرَمَكْ فَقُـلْ: إِنِّي إِذَنْ أَحْتَـرِمَـكْ[3]
وَقُلْ لَهُ فِي العَرْضِ: يَا هَذَا أَلَا تَنْـزِلُ عِنْـدِي فَتُصِيبَ مَـأْكَـلَا[4]

= «وعليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«عتب» مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه «فتعتبا» الفاء للسببية، و«تعتب» منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والألف للاطلاق، وجملة: وما عليك الخ، مستأنفة استئنافاً بيانياً فكأنه قيل: لأي شيء لا أماري جاهلاً، فقيل وما عليك الخ.

(١) و«هل صديق مخلص فأقصده» و«ليت لي كنز الغنى فأرفده» جملتان معطوفتان على قوله: أبغي يا فتى أن تذهب فمحلهما النصب لأنهما معطوفتان على جملة وقعت مقولاً للقول.
ومعنى أرفده: أي أعطيه.

(٢) و«زر» فعل أمر، «لتلتذ» متعلق بزر، و«بأصناف» متعلق بتلتذ، و«القرى» مضاف إليه، والجملة معطوفة على قوله: أبغي يا فتى أن تذهب، و«لا» ناهية، و«تخاصم» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية والفاعل مستتر، «تسيء» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، و«المحضرا» مفعول به، والجملة معطوفة على ما عطفت عليه الجملة السابقة.

(٣) «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين، و«يقل» فعل الشرط، «إني» إن واسمها وجملة «سأغشى حرمك» في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول، «فقل» الفاء لربط الجواب بالشرط وقل جواب الشرط، «له» متعلق بقل، وجملة «إني إذن احترمك» في محل نصب مقول القول.

(٤) و«قل» معطوف على قل السابق، و«له» و«في العرض» متعلقان بقل، «يا هذا» منادى، «ألا» أداة عرض «تنزل» فعل مضارع، و«عند» ظرف متعلق بتنزل، والياء مضاف إليه، «فتصيب» الفاء للسببية وتصيب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، و«مأكلا» مفعول به، وجملة: يا هذا الخ في محل نصب مقول القول.

فَـهَــذِهِ نَــواصِــبُ الأَفْــعَــالِ   مَثَّلْتُهــا فَــاحْــذُ عَلَى تَمْثَالِي[1]

اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب، وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم، فإن كان فعل الزمان الحاضر كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوامل النصب، ولا عوامل الجزم، لأن عوامل النصب تدل على استقبال الزمان، وفي عوامل الجزم: ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضي، نحو «لم» و«لما»، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان، فنافت معانيها معنى الفعل الموضوع للزمان الحاضر، فلهذا لم تدخله عوامل النصب ولا عوامل الجزم عليه.

وأما الفعل المستقبل: فتدخل عليه عوامل النصب، وعوامل الجزم، فأما عوامل النصب فهي: «أن» و«لن» و«كي» و«إذن» و«واللام» المكسورة التي بمعنى كي، و«لام» الجحد المكسورة، و«حتى» و«أو» و«الفاء» و«الواو» إذا جاءا جواباً في غير الإيجاب.

وأصول هذه العوامل أربعة: أن ولن وكي وإذن، وما عدا ذلك فروع عن «أن» وهي أم الباب، وسنورد نبذاً في شرح كل حرف منها.

أما «أن» فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد تحل مع الفعل العاملة فيه محل المصدر كقولك: أريد أن تخرج، أي: أريد خروجك.

---

(١) «فهذه» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إذا أردت معرفة نواصب الأفعال فهذه، وهذه: مبتدأ، و«نواصب» خبر، و«الأفعال» مضاف إليه، وجملة «مثلتها» في محل نصب حال من هذه ولأن جملة مثلتها ماضوية: تقدر قد قبلها أي: قد مثلتها، «فاحذ» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر إذا علمت ذلك فاحذ، واحذ فعل أمر وهو جواب الشرط، و«على تمثالي» جار ومجرور متعلق باحذ.

فإن تلتها «السين» الداخلة على الفعل المضارع أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل، وصارت: المخففة من الثقيلة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠] وتقديره: علم أنه سيكون منكم مرضى.

وقد تلتبس أن الناصبة للفعل بأن المخففة من الثقيلة، إذا وليتها «لا» النافية، والتمييز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها، فإن كان من أفعال «العلم واليقين» كانت في هذه المواطن المخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف والطمع كان ذلك من مواطن أن الناصبة للفعل، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتِمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين: احتمل أن تكون الناصبة للفعل، واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة، فيرتفع الفعل بعدها، ولهذين الاحتمالين قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] برفع تكون ونصبها.

وأما «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التنفيس اللذين هما «السين» و«سوف»، فكأن قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال سوف يخرج أو سيخرج.

وتختص لن دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته كقولك: زيداً لن أضرب.

وأما «كي» فهو حرف وضع بمعنى العلة، والغرض ولوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تكرمني، فمعناه: زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال اللام عليه، فتقول: زرتك لكي تكرمني، وقد يجوز إلحاق «ما» و «لا» بآخرها مع زيادة «اللام» في أولها، وحذفها فتقول: زرتك كيما تكرمني، ولكيما تكرمني، وزرتك كيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما «إذن» فتنصب الفعل باجتماع أربعة شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن تكون جواباً.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً،

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط من ذلك ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت: أنا إذن أكرمك، نصبت أكرمك لوجود الشرائط الأربعة في هذا الكلام.

فإن قلت: أنا أكرمك إذن، وجب رفع أكرمكَ لخِروج إذن عن الابتداء بها.

فإن قلت: إذن والله أكرمك رفعت أكرمك لاعتماد الفعل على القسم، لا على لفظة إذن.

فإن أدخلت «الفاء» أو «الواو» على إذن فقلت: فإذن أكرمك، أو: وإذن أكرمك، فالأجود النصب، لكون الداخل على إذن حرفاً واحداً، والحرف الواحد مما يستسهل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم إذن مع

الفاء والواو، لعدم الابتداء بلفظها.

وإذا وقفت على إذن وقفت بالألف كما يوقف على الاسم المنصوب.

وأما «اللام» التي بمعنى كي، فهي أيضاً للتعليل مثاله: جئت لتكرمني، فعلة المجيء هو طلب الإكرام.

وأما «لام الجحد» فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وهاتان اللامان هما مكسورتان، كلام الجر الداخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما (الفاء) فتنصب الفعل المستقبل إذاجاءت جواباً لغير الموجب وهو: «الأمر» في مثل قولك: قم فأكرمك، و«النهي» كقولك: لا تقم فأغضب عليك، و«النفي» كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورك؟ و«التمني» كقولك: ليت لي مالاً فأنفقه في سبيل الله، و«العرض» كقولك: ألا تنزل فتتحدث، و«التحضيض» كقولك: هلا تزورني فأكرمك.

وألفاظ التحضيض أربعة: «هلا» و«ألا» و«لولا» و«لوما».

ثم اعلم أن في الجملة المجابة بالفاء لمحا[1] من الشرط والجزاء، فالفعل الذي قبل الفاء ينزل منزلة الشرط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء ينزل منزلة الجزاء.

فإذا قلت: لا تقم فأغضب، فالمعنى إن تقم أغضب عليك، وهذا

---

(١) لمحا: اللمح جمع لمحة وهي الشبه، يقال: في فلان لمحة من أبيه: أي شبه.

حكم بقية مواطن الفاء، وفي القرآن آية تضمنت الجواب بالفاء في فعلين متصلين يلتبس حكمهما على المبتدئ، وهو قوله تعالى: ﴿ولا تطردِ الذين يَدعونَ ربَّهم بالغداة والعشيّ يُريدون وجهَه ما عليكَ من حِسابهم من شيء وما من حِسابكِ عليهم من شيءٍ فتطردَهم فتكونَ من الظالمين﴾ [الأنعام: ٥٢] فقوله: فتطردهم انتصب بالفاء، لكونه جواب النفي الذي هو (ما عليك من حسابهم من شيء) وقوله: فتكون من الظالمين انتصب بالفاء لكونه جواب النهي الذي هو: ﴿لا تطرد الذين يدعون ربهم﴾.

وأما «الواو» فتنصب أيضاً الفعل في مواطن نصب الفاء إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي، ويكون المقصود بها الجمع كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتنصب تشرب بالواو، والغرض منعك إياه عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك.

وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه لأنك إذا قلت لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً كان النهي واقعاً عن الأكل وعن الشرب، فيعصى متى جمع بينهما أو تفرد بأحدهما.

وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتسمى في هذا الموطن «واو المخالفة» ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار «أن»، وذلك كقول ميسون بنت بحدل حيث قالت:

٧٤ـ للبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني   أحبُّ إلي من لبس الشفوف[1]

---

(١) البيت كما ذكر المصنف لميسون بنت بحدل وهو من شواهد سيبويه ٤٢٦/١ والمقتضب ٢٧/٢ والجمل للزجاجي ٩٩، والمحتسب لابن جني ٣٢٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧ والخزانة ٥٩٢/٣، ٦٢١، ومغني اللبيب=

وتقدير الكلام: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما «أو» فتنصب الفعل المستقبل وتكون بمعنى «إلا» كما قال تعالى: ﴿ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم﴾ [آل عمران: ١٩٨] أي إلا أن يتوب عليهم، ويكون منه: لألزمنك أو تعطيني حقي، ومنه قول امرئ القيس:

٧٥ - فقلتُ له لا تبكِ عينَك إنما   تحاولُ ملكاً أو تموتَ فتعذرا[1]

أي إلا أن تموت فتعذر.

وأما «حتى» فهي تقع على الفعل المستقبل وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنى «إلى أن» ويكون الفعل الذي بعدها

= ١/٢٩٥، ٣١٤، ٣٩٩ و٢/٥٣٢، ٦٠٧ وشذور الذهب ٣٧٩.
والتوضيح ٣/١٨١ والتصريح ٢٤٤، والهمع ٢/١٧، والدرر ٢/١٠ وشرح الأشموني ٣/٣٠٧.

والشاهد فيه: نصب «تقر» بإضمار أن ليعطف على اللبس لأنه اسم، وتقر فعل فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار أن لأنها تؤول وما بعدها بمصدر فعطف اسم على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحب، والشفوف: ثياب رقاق.

(١) البيت لامرئ القيس كما قال المصنف، وهو من شواهد سيبويه ١/٤٢٧، والمقتضب ٢/٢٨، والجمل للزجاجي ١٩٧ والخصائص ١/٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٢، ٢٣، والخزانة ٦٠١ وفي رواية سيبويه: «نموت» بدلاً من «تموت».

والشاهد فيه: نصب كلمة «تموت» بإضمار أن لأنه لم يرد معنى العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذر.

متصلاً بما قبلها كقولك: صم حتى تغرب الشمس ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب الشمس.

والثاني: أن تقع بمعنى «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عما قبلها، كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد.

ثم اعلم أن حتى تقع في الكلام على أربعة معان:

تكون حرفاً من حروف الجر.

وحرفاً من حروف العطف، على ما بيناه في بابي: العطف والجر.

وتكون ناصبة للفعل المستقبل على ما أوضحناه في هذا الموضع.

وتكون حرفاً من حروف الابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

١١ ـ فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

فماء دجلة مبتدأ وأشكل خبره، والأشكل الذي يمازج بياضه حمرة، ومنه قولهم: عين شكلاء، للتي يمازج بياضها حمرة، وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى دجلة جعلت ماءها أشكل لامتزاج الدم به.

---

(١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل وقد سبق ذكره في باب عطف النسق وحروف الجر. صفحة ٨٩ ـ ٢١١.

والشاهد فيه: وقوع «حتى» لابتداء الغاية وما بعدها وهو «ماء» مبتدأ. فالجملة التي بعدها مستأنفة.

وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةَ الفِعْلِ أَلِفْ فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ
تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الوُعُودِ[1]

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال: الألف، والواو، والياء، وتسمى أيضاً حروف المد واللين، فمتى وجدتها آخر الفعل المستقبل نظرت: فإن كان واواً، أو ياء مثل يدعو، أو يرمي فتحتهما في النصب فقلت: لن يدعوَ، ولن يرميَ.

وإن كان آخره ألفاً أقررتها على سكونها ولم يكن لحرف النصب تأثير فيها، لأن تحريك الألف لا يمكن، فتقول لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو، والاعتبار باللفظ لا بالخط، فإن آخر هاذين اللفظين ألف وإن كتبناه بالياء.

---

(٢) و«إن» شرطية، «يكن» فعل الشرط «خاتمة» اسم يكن، و«الفعل» مضاف إليه، «فهي» الفاء لربط الجواب بالشرط، وهي مبتدأ «على سكونها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة جواب الشرط «لا تختلف» في محل نصب حال من فاعل متعلق الجار والمجرور، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«لن» حرف نصب، «يرضى» منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة، و«أبو» فاعل يرضى مرفوع بالواو و«السعود» مضاف إليه والجملة في محل نصب مقول القول، و«حتى» حرف غاية ونصب و«يرى» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة والفاعل مستتر و«نتائج» مفعول به و«الوعود» مضاف إليه.

باب الحذف
في الأفعال الخمسة

وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلَا تَخَفْ[1]
وَهْيَ - لَقِيتَ الخَيْرَ - تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ المَبَانِي[2]
وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ - تَفْعَلِينَا[3]
فَهَذِه يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ[4]

(١) و «خمسة» مبتدأ، وصح الابتداء به لوصفه في المعنى أي: من الأفعال، جملة «تحذف» خبر المبتدأ «منهن» جار ومجرور متعلق بتحذف، و «الطرف» مفعول به، «في نصبها» متعلق بتحذف «فألقه» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر إذا أردت نصب ما سبق ذكره فألق الطرف وجملة «ولا تخف» في محل نصب حال من فاعل ألق، وجاء بالأصل في نصبه بدلاً من نصبها.

(٢) و «هي» مبتدأ، وجملة «لقيت الخير» معترضة بين المبتدأ والخبر و «تفعلان» خبر المبتدأ، و «تفعلان» معطوف على تفعلان، «فاعرف» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، والمباني مفعول به.

(٣) و «تفعلون» معطوف على يفعلان، ومثله «يفعلون»، و «أنت» مبتدأ و «يا أسماء» منادى وجملة النداء معترضة بين المبتدأ والخبر وهو تفعلينا.

(٤) «فهذه» الفاء تفريعية، وهذه مبتدأ، و «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، «منها» جار ومجرور متعلق بيحذف، «النون» نائب فاعل، وجملة يحذف خبر المبتدأ، «في نصبها» جار ومجرور متعلق بيحذف، «ليظهر» اللام تعليلية، ويظهر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام وهو مؤول بمصدر مجرور باللام أي لظهور السكون، و «السكون» فاعل يظهر.

تَقُـولُ لِلزَّيْـدَيْنِ لَنْ تَـنْـطَلِقَـا وَفـرْقَـدَا آلسَّمَـاءِ لَنْ يَفْتَـرِقَـا[1]
وَجَـاهِدُوا يَـا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُـوا وَقَـاتِلُوا الكُفَّار كَيْمَـا يُسْلِمُـوا[2]
وَلَنْ يَـطِيبَ العَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِي يَا هِنْدُ بِالوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِي[3]

اعلم أن أمثلة من الأفعال، رفعها بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذف النون منها، وهي قولك للاثنين المخاطبين: تفعلان، وللاثنين الغائبين: يفعلان، وللجماعة المخاطبين: تفعلون، وللجماعة الغائبين: يفعلون، وللأنثى المخاطبة: تفعلين، فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، حذف النون منها كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجا، ولن تخرجي يا هند، وفي القرآن: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

---

(١) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«للزيدين» جار ومجرور متعلق بتقول، و«لن» حرف نصب و«تنطلقا» فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون والجملة في محل نصب مقول القول، و«فرقدا» مبتدأ و«السماء» مضاف إليه، وجملة «لن يفترقا» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على قوله: لن تنطلقا.

(٢) «جاهدوا» فعل وفاعل، و«ياقوم» منادى و«تغنموا» منصوب بحتى وجملة جاهدوا إلخ معطوفة على قوله: لن تنطلقا. ومثلها جملة «وقاتلوا الكفار كيما يسلموا».

(٣) و«لن» حرف نصب، «يطيب» منصوب بلن، و«العيش» فاعل، و«تسعدي» منصوب بحتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وجملة لن يطيب الخ معطوفة على قوله لن تنطلقا، و«هند» منادى، و«الوصل» متعلق بتسعدي «الذي» صفة للوصل، وجملة يروي الصدي صلة الموصول.
والفرقدان: نجمان صغيران، والعيش: الحياة، والصدي: الظمآن.

باب الجوازم

وَتَجْـزِمُ الفِعْـلَ بِلَمْ فِي النَّـفْي   واللَّامِ فِي الأَمْرِ وَلاَ فِي النَّهْيِ[1]
وَمِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ أَيْضـاً لَمَّا   وَمَنْ يَـزِدْ فِيهَـا يَقُـلْ أَلَمَّـا[2]
تَقُـولُ لَمْ تَسْمَعْ كَـلامَ مَنْ عَزَلْ   وَلَا تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ[3]

---

(١) «تجزم» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«الفعل» مفعول به، «بلم» جار ومجرور متعلق بتجزم، و«في النفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للم، و«اللام» معطوف على لم، و«في الأمر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للام، و«لا» معطوفة على لم، و«في النهي» متعلق بمحذوف صفة للا.

(٢) «من حروف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«الجزم» مضاف إليه، و«أيضاً» مفعول مطلق، و«لما» مبتدأ مؤخر، و«من» اسم شرط يجزم فعلين، «يزد» فعل الشرط، «فيها» جار ومجرور متعلق بيزد، و«يقلْ» جواب الشرط و«ألما» مفعول به.

(٣) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، و«لم» حرف جزم، و«تسمع» مجزوم بلم والفاعل مستتر، و«كلام» مفعول به، و«من» مضاف إليه وهو اسم موصول و«عزل» صلة الموصول، وجملة: لم تسمع إلخ، في محل نصب مقول القول و«لا» ناهية، و«تخاصم» مجزوم بلا الناهية، «من» مفعول به وهو اسم موصول وجملة «إذا قال فعل» صلة الموصول، وقوله لا تخاصم الخ معطوف على قوله: لم تسمع.

وَخَالِدُ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ   وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يُوَدّ[1]

اعلم أن حروف الجزم خمسة أصلية وهي: «لم» و«لما» إذا كانت بمعنى لم، و«لام الأمر»، و«لا» في النهي، و«إن» في المجازاة، ويتفرع عنها تسعة ألفاظ وسنشرح كل لفظة منها.

أما «لم» فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعل، فتقول أنت: لم يفعل.

وأما «لما» فهي لنفي فعل من قال: لقد فعل، فتقول أنت: لما يفعل، وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكن آخر الفعل السليم كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى الماضي، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس، ولفظ «أمس» لا يتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول لم ولما على الفعل المستقبل، لما ساغ هذا الكلام، لأنه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل الهمزة على لم ولما، فتصير في الكلام معنى التقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك؟

---

(١) و«خالد» مبتدأ، و«لما» حرف جزم وَ«يرد» مجزوم بلما، ولما يرد جملة خبر المبتدأ، و«مع» ظرف منصوب وهو مضاف، و«من» مضاف إليه وهو اسم موصول، وجملة «ورد» صلة الموصول، وجملة وخالد إلخ معطوفة على لم تسمع، و«من» مبتدأ وهو اسم موصول، وصلته جملة «يود» «فليواصل» اللام لام الأمر ويواصل مجزوم باللام والجملة صلة الموصول «من» مفعول به موصول وصلة جملة يود، والجملة معطوفة على ما عطف عليه ما قبلها.

وعلى اختلاف المعاني فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف «الفاء» أو «الواو» كقولك: أو لم تخرج؟ أفلم ينظر؟

ثم اعلم أن «لما» خاصة، قد تقع اسماً ظرفياً بمعنى «حين»، وذلك إذا وليها فعل ماض، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾ [هود: ٧٧].

وأما «لام الأمر» فهي تكون للغائب، كما قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سِعَةٍ مِنْ سِعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] وحركة هذه اللام الكسر، فإن دخل عليها الواو، والفاء، أو ثم، جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلا أن الأفصح أن تسكن مع الواو والفاء، وتكسر مع ثم، وعلى هذه قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: ١٥]، وقراءته: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالبَيْتِ العَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] فسكن اللام مع الواو والفاء، وكسرها مع ثم، والعلة في ذلك: أن ثم كلمة قائمة بذاتها، فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسهما، فلما دخلا على اللام امتزجا بها، كما أن الواو والفاء إذا دخلا على «هو» و«هي» سكنت الهاء، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧٠]، وكقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت ثم عليهما أقرا على حركتهما كقولك: ثم هي، وثم هو.

وأما «لا» فإذا جاءت بمعنى «انتهى» جزمت الفعل المستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وأما «إن» الشرطية فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما، كقولك: إن تخرج أخرج، وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحه،

بل تنقل معناه من المضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو.

وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء، فيكون في موطن فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مستقبلاً، فتجزم المستقبل، ولا تغير الماضي، كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو.

وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً فلا تغيره، كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو.

والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء، فإن اختلفا فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً، لأنه فعل مجازاة والمجازاة الوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل وقد مثلناه.

الثاني: بالفاء فإن كان بعد الفاء اسم، رفعته على الابتداء، وإن كان فعل مستقبل كان مرفوعاً أيضاً على أصله، فالاسم كقولك: إن خرج الأمير فالعسكر خارج، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لأنَّ مَنْ: مِنْ أخوات إن الشرطية وعملها كعملها.

الثالث الذي يُجاب به إن الشرطية: «إذا» كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما أخوات إن المتفرعة عنها فيأتي شرحها فيما بعد إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ فَلَيْسَ غَيْرُ الكَسْرِ وَالسَّلَامُ

تَقُـولُ لا تَنْتَهِـرِ آلـمِسْكِينَـا   وَمِثْلُهُ لَـمْ يَكُـنِ الَّـذِينَـا[1]

واعلم أنه متى التقى ساكنان كسر الأول منهما، وإنما اختير له حركة الكسر، لأنها لا تُوجد في إعراب المستقبل، فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء الساكنين، والكسر يكون إذا التقى ساكنان في المجزوم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، وكان الأصل تسكين النون بالجزم كما سكنت في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ولكن لما التقت النون ـ وهي ساكنة ـ بلام الذين ـ وهي ساكنة ـ كسرت فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف، لأنها ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام، وإنما اجتلبت وأدخلت على اللام ليتم افتتاح النطق به، لأن اللام ساكنة ولا يمكن افتتاح النطق بالساكن.

وكذلك إذا التقى ساكنان والفعل فعل أمر، كسر آخر الفعل كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إلَّا قَلِيلاً﴾ [المزمل: ٢].

وكذلك إن كان في الأسماء المبنية على السكون مثل: كم، ومن كقولك: كمِ المال، ومنِ الرجل، وكذلك تقول: سمعت عنِ المحدث أخباراً صحيحة، ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من لفظة «منْ» عند التقاء الساكنين، كقولك: سمعت منَ المحدث، وإنما فعل ذلك لكسر

---

(١) «إن» شرطية، وتلا من «تلاه» فعل الشرط، والهاء مفعول به مقدماً وهو ضمير راجع إلى الأفعال المجزومة، و«ألف» فاعل مؤخر، و«لام» معطوفة على ألف، «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«غير» اسم ليس، و«الكسر» مضاف إليه، وخبر ليس محذوف أي ليس غير الكسر حصل، و«السلام» مبتدأ خبره محذوف أي: عليك، و«تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر وجملة «لا تنتهر المسكينا» في محل نصب مقول القول، وجملة «ومثله لم يكن الذينا» معطوفة على جملة: لا تنتهر المسكينا.

الميم فكرهوا أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين.

وَإِنْ تَـرَ الْمُعْتَـلَّ فِيهَـا رِدْفَـا ... أَوْ آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الحَذْفَـا[1]

تَقُـولُ لَا تَـأْسَ وَلَا تُـؤْذِ وَلَا ... تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تَحْسُ الطِّلَا

وَأَنْتَ يَـا زَيْـدُ فَـلَا تَهْـوَ الْمنَى ... وَلَا تَبِـعْ إِلَّا بِنَقْـدٍ فِي مِنَى[2]

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال ـ إما «ألف» مثل يخشى ويرضى، وإما «واو» مثل يغزو ويدعو، وإما ياء مثل يقضي ويرمي ـ ودخل على الفعل حرف جزم حذف حرف الاعتلال لأن من شرط الجازم أن يسكن المتحرك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه، ليؤثر دخوله على الفعل في تبين عمله، فعلى هذا تقول: لم يخش زيد، ولم يغز عمرو، ولم يرم بشر.

---

(١) «إن» شرطية، «تر» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله مستتر، و «المعتل» مفعول أول، و «فيها» جار ومجرور متعلق به، و «ردفاً» مفعول ثان لتر، «أو» حرف عطف، «آخر» معطوف على ردفاً و «الفعل مضاف إليه»، «فسمه» الفاء واقعة في جواب الشرط، وسم من «سمه» فعل أمر، وفاعله مستتر والهاء مفعول به، والحذف مفعول به ثان والجملة جواب الشرط، ومعنى ردفاً: يقال ردفه ردفاً أي تبعه.

(٢) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «لا» ناهية، «تأس» مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة: «لا تؤذ» معطوفة على لا تأس، ومثلها: لا تقل، و «بلا علم» متعلق بتقل، و «تحس الطلا» معطوفة على لا تأس، وتودي معناه: تهلك، وتحس، يقال حسا الرجل الحساء أي تناوله جرعة بعد جرعة، والطلاء: ما طبخ من عصير العنب، وهو الخمر، والأسى الحزن، وجملة «وأنت يا زيد فلا تهو المنى» معطوفة على جملة: لا تأس، ومثلها جملة: «ولا تبع إلا بنقد في منى».

وكذلك إن كان حرفا الاعتلال «ردفاً» وهو أن يكون قبل الحرف الأخير مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، فإذا أدخل الجازم عليه حذفه، وإنما وجب حذفه لأن حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعده، فلما التقى الساكنان وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع الساكنين، فعلى هذا تقول: لم يخف، ولم يقل، ولم يبع.

وَٱلجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي[١]

وقد ذكرنا أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون، وهي: يفعلان وتفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين يا امرأة، ومثل حكم النصب حكم الجزم، نحو قولك: لم يخرجا، ولم يذهبا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولا تذهبي يا امرأة، فيستوي حكم النصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة، كما استوى حكم الجر والنصب في المثنى، والمجموع بالواو والنون، والمجموع بالألف والتاء، وفيما لا ينصرف من الأسماء.

(١) والجزم مبتدأ، و«في الخمسة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للجزم، ومثل: خبر المبتدأ و«النصب» مضاف إليه، «فاقنع» الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا فهمت ما ذكرنا فاقنع و«بإيجازي» متعلق باقنع، «قل» معطوف على اقنع، و«لي» متعلق بقل، و«حسبي» خبر لمبتدأ محذوف أي ما ذكر حسبي، وحسبي معناه كافيني، والجملة في محل نصب مقول والقول.

أدوات الشرط والجزاء

هَـذَا وَإِنْ فِي الشَّـرْطِ وَالجَـزَاءِ تَجْـزِمُ فِعْـلَيْنِ بِـلا آمْـتِـرَاءِ[١]
وَتِـلْوُهَـا أَيٌّ وَمَنْ وَمَـهْـمَـا وَحَيْثُمَـا أَيْضـاً وَمَـا وَإِذْمَـا[٢]
وَأَيْـنَ مِـنْـهُـنَّ وَأَنَّـى وَمَـتَـى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدوَاتِ يَا فَتَى[٣]

---

(١) «هذا» مفعول لفعل محذوف أي احفظ هذا، و«إن» مبتدأ، «في الشرط» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لإن، و«الجزاء» معطوف على الشرط، وجملة «تجزم» في محل رفع خبر المبتدأ، و«فعلين» مفعول به والفاعل مستتر، و«بلا امتراء» جار ومجرور متعلق بتجزم، والامتراء: الشك.

(٢) و«تلو» مبتدأ، وها مضاف إليه، و«أي» خبر المبتدأ، و«من» و«مهما» و«حيثما» معطوفات على أي، و«أيضاً» مفعول مطلق، و«ما» مبتدأ، و«إذ ما» معطوف على ما.

(٣) و«أين» معطوف على ما، و«منهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما، و«أنّى» مبتدأ، و«متى» معطوف على أنى، والخبر محذوف دل عليه ماقبله أي منهن، «واحفظ» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف أي إذا علمت ما ذكرته فاحفظ، واحفظ فعل أمر والفاعل مستتر وجميع مفعول به، و«الأدوات» مضاف إليه، ويا فتى منادى.

وَزَادَ قَــوْمٌ مَــا فَـقَــالُــوا إِمَّــا   وَأَيْـنَمَــا كَـمَــا تَـلَوْا أَيَّــامًــا[١]
تَقُــولُ إِنْ تَخْرُجْ تُصَــادِفْ رُشْدَا   وَأَيْنَمَــا تَـذْهَبْ تُــلاقِ سَعْـدَا[٢]
وَمَــنْ يَــزُرْ أَزُرْهُ بِــاتِّــفَــاقِ   وَهَكَــذَا تَصْنَعُ فِي ٱلبَــوَاقِي[٣]
فَــهَــذِهِ جَــوازِمُ الأَفْــعَــالِ   جَـلَوْتُهَــا مَـنْـظُومَــةَ الَّــلآلِي[٤]
فَاحْفَظْ - وُقِيتَ السَّهْوَ - مَا أَمْلَيْتُ   وَقِسْ عَلَى ٱلمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ[٥]

قد ذكرنا أن لإن الشرطية تسع أخوات وهي: من، وما، وأي،

(١) و «زاد» فعل ماض، و «قوم» فاعل، «ما» مفعول به، «فقالوا إما» الفاء عاطفة وجملة قالوا إما معطوفة على ما قبلها، وإعرابها مثل إعرابها، و «أينما» معطوفة على إما، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما مصدرية، و «تلوا» في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف والتقدير وزاد قوم ما زيادة كائنة كتلاوتهم، «أياماً» أي مفعول به وما زائدة.

(٢) «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر وجملة «إن تخرج تصادف رشداً» في محل نصب مقول القول، وجملة «وأينما تذهب تلاق سعداً» معطوفة على ما قبلها. والجملتان مكونتان من أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه ومفعول الجواب.

(٣) جملة «ومن يزر أزره» معطوفة على ما عطفت عليه الجملتان السابقتان و «باتفاق» جار ومجرور متعلق بأزره، و «هكذا» الهاء للتنبيه، وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، و «تصنع» فعل مضارع وفاعله مستتر و «في البواقي» جار ومجرور متعلق بتصنع.

(٤) «فهذه» مبتدأ، و «جوازم الأفعال» خبر المبتدأ ومضاف إليه، وجملة جلوتها في محل نصب حال من جوازم الأفعال، منظومة حال من الضمير في جلوتها وهو الهاء، ومنظومة نكرة لأن «اللآلىء» وإن كانت مضافة إليها إلا أن الإضافة لفظية فلم تكسبها التعريف.

(٥) «فاحفظ» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، و «قيت السهو» فعل ونائب فاعل ومفعول به، والجملة معترضة بين الفعل وهو احفظ ومفعوله وهو «ما» وجملة أمليت صلة ما، وجملة «وقس على المذكور ما ألغيت» معطوفة على ما قبلها.

ومهما وهذه الأسماء صريحة، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما وهذه ظروف، وإذ ما وهو حرف.

فهذه الألفاظ التسعة تعمل عمل إن، فإذا أدخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما، كقولك: من تزر أزره، ومهما تفعل أفعل، ولفظتان منها لا يعملان إلا مع اتصال «ما» بهما وهما: إذ ما وحيثما.

وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال ما بها، ومع حذفها، وهي: متى أي، وأين، وإن، كقوله تعالى: ﴿أَيًّامـا تَدْعُـو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِـذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَواءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وإذا دخلت ما على إن أدغمت النون في الميم، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر كما مثلناه في الآية المتقدمة، وتقول: متى تخرج أخرج، وإن شئت قلت: متى ما تخرج أخرج.

وقد تدخل لا على إن الشرطية فتدغم النون في اللام وتجزم الفعلين، وذلك كقولك: إلا تخرج أخرج، وقد يحذف حرف الشرط من الكلام فيجزم الفعلين، ويكثر ذلك في الأمر والنهي، ويكون حرف الشرط مقدراً فيه كقولك في الأمر: زرني أكرمك فتجزم الفعلين لأن التقدير: إن تزرني أكرمك، وكقولك في النهي: لا تقم أغضب عليكَ فيجزم الفعل لأن التقدير إن تقم أغضب عليك[1].

---

(١) إذا لم يصلح الجزاء أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء وذلك في عِدّة مواضع هي:

الجملة الاسمية: الجملة الفعلية وفعلها طلبي، والجملة الفعلية وفعلها جامد، الجملة المنفية بلن، أو بما، الجملة الفعلية المقترنة بقد، أو بالسين أو سوف، وقد جمعها أحدهم في قوله:

اسمية طلبية وبجامد ... وبما وقد ولن وبالتنفيس

باب البناء

ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الكَلِمْ　　مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعٍ وُسِمْ[1]

اعلم أن جميع الكلام قسمان: معرب ومبني.

فالمعرب: ما يتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه.

والمبني: ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه، ولا يختلف حكمه، على اختلاف مواقعه، وتباين مواطنه.

والبناء يقع في الأسماء، والأفعال، والحرف على ما نبينه تلو هذا الشرح.

فَسَكَّنُوا مِنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ　　وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ[2]

---

(١) «ثم تعلم» ثم حرف استئناف وتعلم فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب، «أن» حرف توكيد ونصب «في بعض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدماً، «الكلم» مضاف إليه، «ما» اسم أن مؤخراً وهو اسم موصول والجملة سدت مسد مفعولي تعلم، وجملة «هو مبني» صلة ما «على وضع» جار ومجرور متعلق بمبني، «وسم» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر والجملة صفة لوضع.

(٢) «فسكنوا» الفاء داخلة على جواب شرط مقدر، أي إذا أردت معرفة المبنيات فهم سكنوا الخ.
وسكنوا فعل وفاعل، و«من» مفعول به، و«إذ» ظرف زمان، وجملة «بنوها» في

اعلم أن الأصل في بناء ما بني: أن يكون على السكون، لأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت، والغالب على ذلك أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة.

والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف.

فالأسماء كقولك: من، وكم، والأفعال، كفعل الأمر نحو: قم: واقعد والحروف نحو هل، وبل، ونعم، وأجل بمعنى: نعم، ومذ، وعن.

وَضُمَّ فِي ٱلغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ[1]

قد ذكرنا أن أصل المبنيات أن تكون على السكون، إلا أنه قد بنوه على الحركات الثلاث: الضم والفتح والكسر.

فأما الضم: فإنه وقع في الأسماء ولم يقع في فعل البتة، ووقع في حرف واحد وهو «منذ» على قول من جعلها حرفاً.

فأما وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «نحن» على الضم، وإنما خصت

= محل جر بإضافة إذ إليها، وكل من «أجل» و«مذ» و«لكن»، و«نعم»، و«كم»، و«هل» معطوفة على من.

(١) و«ضم» فعل ماض مبني للمجهول، «في الغاية» جار ومجرور متعلق بضم وفي الكلام مضاف محذوف أي في حال الغاية، «من قبل» نائب فاعل لضم، و«من بعد» معطوف على من قبل، ومثله «وأما بعد»، «فافقه» جواب لشرط مقدر أي إذا علمت ذلك فافقه و«استبن» معطوف على افقه، وجملة الشرط وما عطف عليه معترضة بين المتعاطفين و«حيث» و«منذ» و«نحن» كلها معطوفة على: من قبل، وكذلك «قط» «فاحفظها» إعرابها مثل: فافقه، «عداك اللحن» جملة من فعل وهو عدا والكاف مفعول به مقدم واللحن فاعل مؤخر.

بالضم لأنها كناية عن الجمع، والواو تختص بالجمع، كقولك: فعلوا، وخرجوا، فجعل حركة نحن التي يكنى بها عن الجمع ضمة لتفرعها عن الواو.

وبنوا «حيث» في أفصح اللغات على الضم، وبنوا «قط» على الضم وهي في الماضي نقيضة «أبداً» في المستقبل، لأنه يقال: ما كلمته قط، ولا أكلمه أبداً، ولا يجوز أن يقول: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تُولع به.

وقد بنوا «قبل» و«بعد» في الغاية على الضم، كقولهم في أوائل الخطب: «أما بعد»، وكقوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [مريم: ٤].

ومعنى قولنا: الغاية، أن هذه الألفاظ كانت موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتم الكلام، فيقال: «أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ والصَّلاةِ على نَبِيِّهِ فقد كان كذا وكذا» فاقتطعت «بعد» عن الإضافة وجعلت «غاية بمعنى آخر الكلام».

ولما اقتطعت عن الإضافة التي بها يتم الكلام صارت كأنها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنياً.

فإن قيل: لم بنيت قبل وبعد على الضم دون الفتح والكسر؟

فالجواب عنه: أن الفتح والكسر قد يحلان فيهما عند الإضافة كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد، وبعد عمرو، وكقوله تعالى في الكسر: (قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لقبل وبعد: وجب

بناؤهما في بعض المواطن على الحركة التي لم تكن لهما قط حركة إعراب وهي «الضمة».

وكذلك تقول: نَزَل مِنْ عَلُ[1]، وضربتُهُ مِنْ قُدَّامُ، ولحقته من وَرَاءُ، فيضم أواخر: عل، وقدام، ووراء، لأن الأصل كان فيها الإضافة وتحقيق الكلام: نزلت من عل الدار، وضربته من قدام العسكر، وجئته من ورائه، فلما حذف المضاف إليه، جعلت هذه الألفاظ غاية وبنيت على الضم، ومنه قول الشاعر:

٧٦ ـ لَعَنَ الإلَهُ مسَاوِرَ بْنَ تَعِلَّةٍ لَعْنـاً يُصَبُّ عَلَيْـهِ مِنْ قُـدَّامُ[2]

* * *

والـفَتْـحُ فِـي أَيْنَ وَأَيَّـانَ وَفِـي كَيْفَ وَشَـتَّـان وَرُبَّ فَـاعْـرِفِ
وَقَـدْ بَنُوا مَـا رَكَّبُـوا مِنَ العَـدَدْ بِفَتْـحِ كُـلٍّ مِنْهُمَـا حِينَ يُعَـدّ[3]

---

(١) في الأصل علو والصواب ما ذكرنا، كما قال الفرزدق.

ولقـد سـددتُ عليـكَ كـل ثنيـة وأتيت فـوق بني كليب من عـل

وكما قال امرؤ القيس:

مكـرّ مفـرّ مقبـلٍ مـدبـرٍ معـاً كجلمودِ صخرٍ حطَّهَ السيلُ من عل

(٢) هذا البيت لرجل من بني تميم وهو من شواهد الأشموني ٢/٢٧٥، والتصريح ٢/٥١، والتوضيح ٢/٢١٦.

والشاهد فيه: بناء«قدام» على الضم لأن المضاف حذف ونوي معناه.

(٣) و «الفتح» مبتدأ، «في أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، وكل من «أين» و «أيان» و «في كيف» و «شتان» و «رب» معطوفة على أين، «فاعرف» جواب لشرط محذوف و «قد» حرف تحقيق، «بنوا ما» فعل وفاعل ومفعول، و «ركبوا» صلة ما، «من العدد» جار ومجرور متعلق بركبوا، و « بفتح» متعلق ببنوا، =

قد ذكرنا حكم المبني على الضم، فأما المبني على الفتح: فقد يقع في الأسماء والأفعال والحروف.

فأما الأسماءفنحو أيان، وأين، وكيف، وشتان، وإنما بنيت على الفتح لأن قبل آخرها ساكن، والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات.

ومما يُبنى من الأسماء على الفتح: الأسماء المركبة في العدد، وهي: ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر، فيفتح آخرهما كيفما لفظ بهما، كقولك: جاءني أحدَ عشرَ رجلاً، ورأيتُ أحدَ عشرَ رجلاً، ومررتُ بأحدَ عشرَ رجلاً،

وكان الأصل في هذا العدد أن يعطف الأخير على الأول فيقال: عندي أحد وعشر، فلما حذف حرف العطف وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد، أوجب تركيبهما البناء ليؤذن بحذف حرف العطف.

واختير في بنائهما الفتحة لأنها أخف الحركات.

وكذلك تقول: هو بين بين، أي بين الجيد والرديء، ولقيته صباح مساء، إذا أردت به أنك لقيته صباحاً ومساء، فلما حذف واو العطف: ركب الاسمان وبنيا على الفتح، كما فعل بأحد عشر إلى تسعة عشر، فإن أضفته قلت أجيئك صباح مساء، فأصله على هيئته بغير واو العطف، والمراد به الصباح وحده.

= و«كل» مضاف إليه، «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف والتقدير: بفتح كل جزء منهما أي من الجزءين المركبين، و«حين» منصوب على الظرفية، وهو متعلق ببنوا، أو بركبوا، وجملة «بعد» في محل جر بإضافة حين إليها.

والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التأنيث نحو: قام، وأكرم، وانطلق، واستخرج، قلت حروف الكلمة أو كثرت.

وكذلك الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الثقيلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

وأما البناء في الحروف على الفتح فنحو: رب، وإن وأخواتها الخمسة، ونحو ثم من حروف العطف، وفائها، وواوها.

وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلكَسْرِ فَإِنْ صُغِّرَ صَارَ مُعْرَباً عِنْدَ ٱلفَطِنْ
وَجَيْرِ أَيْ حَقًّا وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسِ فِي ٱلكَسْرِ وَفِي ٱلبِنَاءِ[1]

وأما حكم المبني على الكسر فيقع في الأسماء والحروف، ولا يدخل الأفعال إذ لا مدخل للكسر فيها إلا أن يعرض، كقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢٠] فالكسر الموجود في هذا الفعل، وإن كان أصله

(١) و«أمس» مبتدأ، و«مبني» خبره و«على الكسر» جار ومجرور متعلق بمبني و«إن» شرطية، «صغر» فعل الشرط ونائب الفاعل مستتر، وجملة «صار معرباً» جواب الشرط، و«عند» متعلق بمعرباً، وجير مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، و«أي» تفسيرية، و«حقاً» تفسير لجير فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية، لأن حقاً ينصب على الظرفية المكانية المجازية، و«هؤلاء» معطوفة على جير، «كأمس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«في الكسر» جار ومجرور متعلق بما في الكاف من معنى التشبيه، و«في البناء» معطوف على: في الكسر.
ولقد أوضحت المعاجم أن كلمة «جير» حرف جواب بمعنى نعم، وتكون بمعنى حقاً: يقال: جير لا أفعل أي حقاً.

مبنياً على السكون لالتقاء الساكنين[1].

والأسماء كقولك: أمس وهو مبني على الكسر في قول الجمهور إلا أن يصغر، أو يضاف فيعرب، أو يعرف، أو ينكر.

وقد بناها بعض العرب على الفتح وأنشد:

٧٧ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَاً
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَاً لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا[2]

وجير بمعنى حقاً وقيل بمعنى نعم، وقد تستعمل في اليمين، وهو مبني على الكسر، وعلة بنائه على حركة: أن قبل آخره حرفاً ساكناً، وكسر لالتقاء الساكنين، وهؤلاء: فيه معنى التشبيه والإشارة، وحرك بالكسر كما قيل في جير.

والحروف مثل «باء» الجر مطلقاً و«لامه» مع المظهر والمضمر نحو: بزيد، وبك، ولزيد.

---

(١) هكذا جاء بالأصل، والأولى أن يقول: فالكسر الموجود في هذا الفعل عارض، لأن الفعل في الأصل مبني على السكون وإنما كسر لالتقاءِ الساكنين.

(٢) البيتان للعجاج والأول من شواهد سيبويه ٢/٤٤، والنوادر لأبي زيد ٥٧، والجمل للزجاجي ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦، ١٠٧، والخزانة ٣/٢١٩ وشذور الذهب ١١٤، والتصريح ٢/٢٢٦، ٣١٦، والهمع ١/٢٠٩ والدرر ١/١٧٥ وقطر الندى /٩.

والسعالى: جمع سعلاة وهي: الغول، وقيل: ساحرة الجن، والشاهد فيه كلمة «أمسا» فقد وردت مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر فقد عوملت معاملة ما لا ينصرف، وقال المصنف إنها مبنية على الفتح.

وهذا رأى الزجاجي.

وَقِيلَ فِي الحَرْبِ: نَزَال مِثْلَ مَا   قَالُوا: حَذامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى[1]

. اعلم أن المعدول عن فعل إلى فعال مبني على الكسر وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر، كقولك نزال بمعنى انـزل، وتراك بمعنى اترك، ودراك بمعنى أدرك قال الشاعر:

٧٨ - وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيتْ نَـزَالِ وَلُجَّ فِي الـذُّعْرِ[2]

وقال آخر:

---

(١) و«قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «في الحرب» جار ومجرور متعلق بقيل، «نزال» نائب فاعل قيل مبني على الكسر في محل رفع «مثل» نعت لمصدر محذوف أي قولاً مثل، و«ما» مصدرية، «قالوا» فعل وفاعل في تأويل مصدر مضاف إلى مثل، «حذام» في محل نصب مقول القـول، و«قطام» معطوف على حذام، و«في الدمى» جار ومجرور متعلق بقالوا.
والدمى جمع دميـة: وهي: الصورة الممثلة من العـاج وغيره، والصنم المزين.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى يمدح فيه هرم بن سنان المري، فيقول: أنت شجاع مقدام إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب فنادى الأقران نزال وصار الناس في بحر من الخوف والفزع، واللج: معظم الماء، ولج البحر، عرضه، ولج الليل: شدة ظلمته وسواده، والذعر: الخوف والفزع.
والبيت من شواده سيبويه ٣٧/٢، والمقتضب ٣٧٠/٣، والجمل للزجـاجي ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢ والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٥٠/٢٦/٤، والخزانة ٦١/٣ وشرح شواهد الشافية ٢٣٠ وديوانه ٨٩.
والشاهد فيه: بناء نـزال على الكسر لأنهـا بمعنى انزل، فهي معـدولة عن المنازلة.

٧٩ ـ تَـرَاكِهَـا مِنْ إِبِـلٍ تَـرَاكِهَـا   أَمَا تَرَى ٱلْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا[١]

والثاني: لا يستعمل إلا في النداء كقولك: يا خباث، يا لكاع، يا فجار.

والثالث: اسم المصدر نحو: فجار، ويسار، قال الشاعر:

٨٠ ـ فَقُلْتُ ٱمْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا   نَحُجُّ مَعاً قَـالَتْ أَعَامَـا وقَابِلَهْ[٢]

والرابع: من أسماء النساء ما عدل عن فاعله نحو: حذام، وفطام، ورقاش، وغلاب، وكان الأصل حاذمة، وفاطمة، وراقشة، وغالبة، وأكثر العرب تبني هذه الأسماء على الكسر، وعليه قول الشاعر:

٨١ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَـا   فَـإِنَّ القَوْلَ مَـا قَـالَتْ حَـذَامِ[٣]

---

(١) نسبه ابن منظور إلى طفيل بن يزيد الحارثي في مادة «ترك» وهو من شواهد سيبويه ٣٧/٢، وفيه أتى بكلمة «ألا» مكان كلمة «أما» وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ وفيه أتى بكلمة «الخيل» بدلاً من «الموت».
والشاهد فيه: «تراكها» حيث استعمل فعال المأخوذ عن مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر وبناه على الكسر.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٣٩/٢ وفيه أتى بكلمة «فقال» بدلاً من كلمة «فقلت» ولم ينسبه، وذكره ابن منظور في مادة «يسر» ولم ينسبه أيضاً.
قال الأعلم في تعليقه على كتاب سيبويه: «الشاهد فيه قوله «يسار» وهو اسم لليسر معدول عن الميسرة، والميسرة واليسر بمعنى: الغنى».
والمعنى أنه طلب منها الانتظار والصبر إلى أن يتيسر له الحال فيحج معها، لكنها اعترضت وقالت: أأنتظر هذا العام والعام القابل؟ والقابل أي المقبل.

(٣) نسب هذا البيت لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، ولكن صاحب اللسان في مادة «رقش» قال إنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام المذكورة في البيت هي زوجته.

وقد أجراها بعضهم مجرى المعربات فضمها في الرفع وفتحها في النصب والجر.

وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّر بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ: النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إلَّا لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ[1]

إذا جمعت المؤنث في الفعل ألحقت بآخره النون الخفيفة فقلت: الهندات يقمن، ولن يقمن، ولم يقمن، فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم.

وعلامة إضمارهن وجمعهن: النون، وليست هذه النون كالنون

والبيت من شواهد شذور الذهب ١٠٩، وقطر الندى ٥، والتوضيح ١٥٣/٣ والتصريح ٢/٢٢٥ وشرح ابن عقيل ١/١١٩ وشرح الأشموني ٢/٢٧٤.
والشاهد فيه قوله: «حذام» في الموضعين فإنه مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز، ولو أنه أعربه مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً، لكن قافية البيت في الثانية مكسورة فدل ذلك على بنائها على الكسر والأولى محمولة عليها.

(١) و«قد» حرف تحقيق، و«بني» فعل ماض مبني للمجهول «يفعلن» نائب فاعل، «في الأفعال» متعلق بمحذوف صفة ليفعلن أي الكائن المعدود في الأفعال، «فما» الفاء تفريعية، وما نافية، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «مغير» مبتدأ مؤخر «بحال» جار ومجرور متعلق بما تعلق به: له، «تقول» فعل مضارع والفاعل مستتر، «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي تقول قولاً حاصلاً منه، «النوق يسرحن» مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة «ولم يسرحن» معطوفة على ما قبلها «إلا» أداة استثناء ملغاة «للحاق» جار ومجرور متعلق بيسرحن، «بالنعم» جار ومجرور متعلق باللحاق.
والنعم: أكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل وقد يطلق على المال السائب، وجمعه: أنعام، وأناعيم.

التي بعد الياء في تذهبين، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في الجزم والنصب، وإنما هي كالياء في تذهبين، بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره كقولك: النسوة خرجن.

وإن لحقت الفعل المضارع أوجبت بناءه بعد أن كان معرباً، وصار على حد واحد في الرفع والنصب والجزم، وبنيت لام الفعل منه أيضاً على الوقف، لاتصال هذه النون بها، كما يفعل ذلك في الفعل الماضي في قولك: فعلت، وفعلت، وفعلت، وحسبت، وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً بقي على حالته كقولك: النسوة يعفون، وترمين، ولن يعفون، ولم يرمين، وفي القرآن: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ لِمَا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَى سَواءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ(١)

حد البناء: لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون، وألا يتغير حاله مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

---

(١) «فهذه» الفاء تفريعية واسم الإشارة مبتدأ، و«أمثلة» خبره، «لمّا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمثلة أي كائنة لما بني، وما موصولة وجملة «بني» صلتها، و«جائلة دائرة» نعتان لأمثلة، و«في الألسن» جار ومجرور متعلق بدائرة، و«كل» مبتدأ، و«مبني» مضاف إليه، وجملة «يكون آخره على سواء» مكونة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر كل، «فاستمع» الفاء داخلة على جواب شرط مقدر أي: إذا علمت ما تقدم فاستمع، واستمع جواب الشرط وهو فعل أمر وفاعله مستتر و«ما» مفعول به وهو اسم موصول وجملة «أذكره» صلته.

فأما الأعداد فإنك إن عطفت بعضها على بعض أعربتها، كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتها كقولك: تسعة أكثر من ثمانية.

وإن ذكرتها مرسلة بغير حرف عطف بنيتها فقلت: واحد، اثنان، ثلاثة ، أربعة.

وهكذا حروف الهجاء، إن أجريتها مجرى الاسم أعربتها كقولك: كتبت صاداً مستوية، وسيناً محققة.

- وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها أيضاً على الوقف، وعلى هذا قرئ (كهيعص) مريم: ١]، فأما من قرأ: صاد بكسر الدال فإنه أراد به الأمر من المصاداة وهي المعارضة، وأما فتح الميم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] فإنما فتحت لأجل التقاء الساكنين منها، ومن اسم الله تعالى ولو لم تلها الألف واللام لكانت ساكنة كما سكنت في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ الكِتَابُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢].

(المص) [الأعراف: ١] وكان القياس أن يكسر الميم على ما يوجبه التقاء الساكنين إلا أنهم كرهوا الكسر، لئلا يجتمع في كلمة كسرتان بينهما ياء هي أصل الكسرة، فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك عدلوا إلى الفتحة التي هي أخف الحركات، فاعرف ذلك وقس عليه.

وَقَدْ تَقَضَّتْ[1] مُلْحَةُ[2] الإِعْرَابِ ... مُودَعَةً بَدَائِعَ الآدَابِ[3]

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ آلمُسْتَحْسِنِ ... وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ

(١) تقضت: بمعنى انتهت وانقطعت.

(٢) الملحة: الكلمة المليحة، وتطلق على البركة أيضاً.

(٣) في نسخة «إعراب» بدلاً من الأداب.

وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ آلخَلَلاَ | فَجَـلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيـهِ وَعَـلاَ
وَالـحَمْـدُ لِـلَّهِ عَـلَى مَـا أَوْلَـى | فَنِعْمَ مَـا أَوْلَى وَنِـعْمَ آلـمَـوْلَى
ثُمَّ الصَّـلاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الصَّمَـدِ | عَلَى النَّبِيِّ آلمصْـطَفَى مُحَمَّـدِ
وَآلـهِ الأَئِـمَّـةِ الأَطْـهَـارِ | القَـائِمِينَ فِـي دُجَى آلأَسْـحَـارِ
ثُمَّ عَلَى أَصْـحَـابِـه وَعِتْـرَتِـهْ | وتَـابِعِـي مَـقَـالِـهِ وَسُـنَّـتِـهْ

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس

رموز الفهارس

ش: رقم الشاهد
ص: رقم الصفحة
ي: الآية

فهرس الآيات

الفاتحة

البقرة

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

فهرس الأبيات

أهم مراجع التحقيق

١ ـ أراجيز العرب للسيد البكري.
٢ ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة.
٣ ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري.
٤ ـ أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني بتعليق المراغي.
٥ ـ الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي.
٦ ـ أصول النحو السماعية للدكتور محمد رفعت فتح الله نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة.
٧ ـ أصول النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ط مطبعة النعمان بالعراق.
٨ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون.
٩ ـ الأضداد لابن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٠ ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج.
١١ ـ الإغراب في جدل الأعراب لأبي البركات الأنباري.
١٢ ـ الاقتراح للسيوطي تحقيق د. أحمد محدم قاسم.
١٣ ـ أمالي السهيلي تحقيق د. محمد إبراهيم البنا.
١٤ ـ الأمالي الشجرية ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد.
١٥ ـ إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، للعكبري.
١٦ ـ إنباه الرواة على أنباه الرواة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٧ ـ الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويهِ لابن ولاد مخطوط بدار الكتب المصرية.

١٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
٢٠ ـ الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي.
٢١ ـ البحر المحيط لأبي حيان ط السعادة.
٢٢ ـ بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
٢٣ ـ البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون.
٢٤ ـ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق د. طه عبد الحميد طه.
٢٥ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد صقر.
٢٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للدماميني نسخة خطية بدار الكتب المصرية.
٢٧ ـ التعريف بفن التصريف للدكتور عبد العظيم الشناوي.
٢٨ ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب.
٢٩ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.
٣٠ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.
٣١ ـ حاشية السيوطي على شرح ابن عقيل.
٣٢ ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.
٣٣ ـ حاشية يس على التصريح.
٣٤ ـ خزانة الأدب للبغدادي ط المطبعة الأميرية وأخرى تحقيق عبد السلام هارون.
٣٥ ـ الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار.
٣٦ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.
٣٧ ـ الدرر اللوامع للشنقيطي.
٣٨ ـ درة الغواص للحريري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
٣٩ ـ ديوان أبي تمام تصحيح محيي الدين الخياط.
٤٠ ـ ديوان أبي زبيد الطائي تحقيق نوري حمودي القيسي ط بغداد.
٤١ ـ ديوان جرير. دار صادر بيروت.
٤٢ ـ ديوان حسان بن ثابت شرح البرقوقي.
٤٣ ـ ديوان المتنبي شرح العكبري.
٤٤ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني.

٤٥ ـ سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف.
٤٦ ـ شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
٤٧ ـ شرح الأشموني على الألفية ـ منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك.
٤٨ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري.
٤٩ ـ شرح السيرافي على الكتاب. مخطوط بدار الكتب المصرية.
٥٠ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين.
٥١ ـ شرح الكافية للرضي تحقيق يوسف حسن عمر وآخرين.
٥٢ ـ شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي.
٥٣ ـ شرح العيني لشواهد الأشموني.
٥٤ ـ شرح المفصل لابن يعيش.
٥٥ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة.
٥٦ ـ طبقات النحويين للزبيدي.
٥٧ ـ قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.
٥٨ ـ كتاب سيبويه ط الأميرية وأخرى تحقيق عبد السلام هارون.
٥٩ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري.
٦٠ ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري نسخة خطية بدار الكتب المصرية.
٦١ ـ لسان العرب لابن منظور.
٦٢ ـ لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري.
٦٣ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون.
٦٤ ـ مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
٦٥ ـ المحتسب لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين.
٦٦ ـ مختار الصحاح للإمام محمد الرازي.
٦٧ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف.
٦٨ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للإمام السيوطي.
٦٩ ـ المسائل الخلافية لأبي البقاء العكبري نسخة خطية بدار الكتب المصرية.
٧٠ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي..
٧١ ـ معجم شواهد العربية تأليف عبد السلام هارون.

٧٢ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي.
٧٣ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٧٤ ـ المعجم الوسيط ط مجمع اللغة العربية.
٧٥ ـ المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.
٧٦ ـ مغني اللبيب لابن هشام تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ط بيروت.
٧٧ ـ مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام هارون ط الحلبي.
٧٨ ـ المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
٧٩ ـ المقرب لابن عصفوري تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.
٨٠ ـ المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين.
٨١ ـ من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني.
٨٢ ـ النحو الوافي لعباس حسن.
٨٣ ـ نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري.
٨٤ ـ نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي.
٨٥ ـ نهاية الأرب للنويري دار الكتب ١٣٤٢.
٨٦ ـ النوادر لأبي زيد ط الكتاب العربي بيروت.
٨٧ ـ همع الهوامع للسيوطي.
٨٨ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

